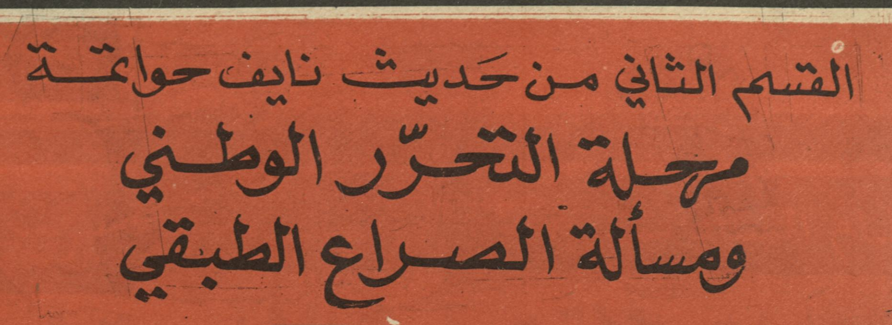
الحرية

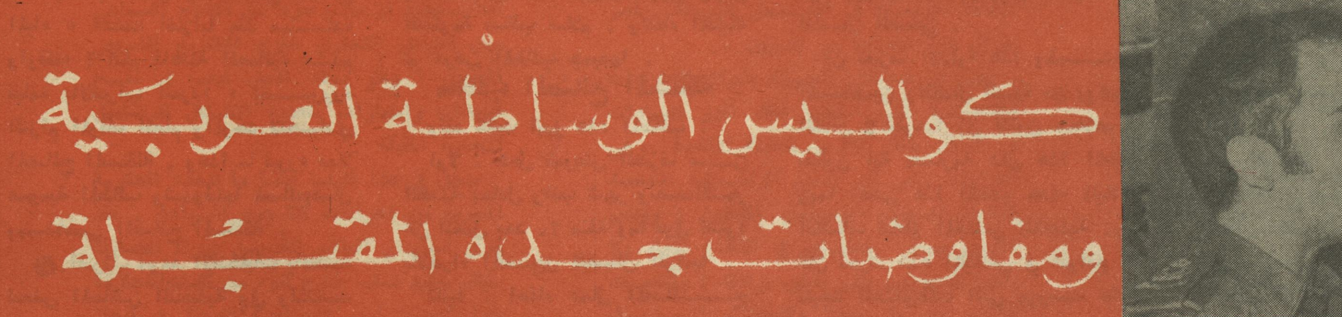
اسبوعية
سياسية
عربية





AL-HOURRIAH – No. 592 – 8-11-1971 – BEYROUTH ● بيروت ٨-١١-١٩٧١ – العدد ٥٩٢ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل







هل يرضخ المفاوضون باسم المقاومة لشروط النظام الأردني ؟

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان :

نتائج نمو الرأسمالية التجارية والمصرفية على التركيب الداخلي للوضع اللبناني

■ اضراب نقابات عمال ومستخدمي المصالح المستقلة :

قوة الاضراب مستمدة من فعالية خدمات المصالح المستقلة وتمركز العمال فيها



على هامش الوساطة الامريكية

معركة اقتسام العالم العربي وقناع المساعي الحميدة

بدأت الاحداث ، في الاسبوعين المنصرمين ، تميل الى توكيد ما رآه صاحب النكتة المصريه حين قال أن رئيس مصر سوف يصدر قرارا بتمديد عام ١٩٧١ .. فقد تواترت أنباء المساعي المبذولة لفتح مخرج لبق من « عام الحسم » أمام القيادة المصرية . بدأ الامر بنقاط روجرز الست التي أعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة . ثم جاءت نتيجة الزيارة التي قام بها أنور السادات لموسكو مؤكدة خط الاتحاد السوفياتي في طلب التسوية السلمية وعزوفه عن الدخول طرفا في دق طبول الحرب على ضفة القناة الغربية . بعد ذلك تسربت أنباء الوساطة الامريكية الجديدة التي يعتزم سيسكو مباشرتها بين مصر واسرائيل ، وتولى تيتو ، بعد زيارته للقاهرة ، شرح الفهم المصري للحسم ، فقال ، على لسان السادات ، ان الحرب لن تستأنف بالضرورة اذا انتهى عام ١٩٧١ دون حل سلمي للمشكلة . هذا التطور يردفه القرض الذي قدمته الدول الاوروبية لمد خط الانابيب بين السويس والاسكندرية .. وهو مشروع يفترض البدء في تنفيذه توافر الامن في منطقة الاشغال .. ويردفه أيضا ما يجري الان من انتخاب لمجلس الشعب الجديد في مصر وما يظهر في المدن المصرية من تراخ في مظاهر الحرب المعتادة ومن استمرار في هدوء الحياة اليومية . فلا شيء يشير الى أن الدعوة المتجددة لانشاء « لجان المواطنين من أجل المعركة » سوف تلقى هذه المرة مزيدا من العناية عما لقيته قبل الخامس من شباط الماضي .. ووكالة « تاس » ، حين تنقل خطاب وزير الحربية المصري ، أمام الجنود ، « تنسى » المقطع الذي يتحدث عن قرب المعركة وتبرز المقطع الذي يتناول الدعم السوفياتي المستمر .. أما واشنطن فتؤجل البحث في تسليم الدفعات الباقية من طائرات « الفانتوم » الى تل أبيب ، حتى شباط أو اذار المقبلين ، مجتنبة بذلك اثارة الطرف العربي أو احراجه ، بعدما أظهره حيال وساطتها من « حسن النية » . وهذا كله يشير الى وجهة جديدة تسلكها الازمة على أعتاب العام القادم . فلنعرض لاحتمالات هذه الوجهة ، بعد استجلاء مضمون عناصرها التي جرى تعداد أهمها أعلاه .

★
★ ★

نبدأ بالوساطة الامريكية الجديدة .. في الرابع من تشرين الاول أعلن وزير الخارجية الامريكي اقتراحا للبحث في فتح قناة السويس يتضمن النقاط الاتية : أ – أن يعتبر فتح القناة خطوة أولى نحو السلام الكامل . ب – أن يتم انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية الى داخل سيناء . ج – أن يتم تمديد وقف اطلاق النار على نحو يحفظ مصلحة الطرفين . د – أن يجري الاتفاق على الجهاز البشري المصري الذي لا بد من تواجده على الضفة الشرقية . هـ – أن يقوم جهاز دولي للرقابة على القناة . و – أن تكون القناة مفتوحة لسفن جميع البلدان بما فيها اسرائيل .. تلك هي النقاط الست . أما الخلاف عليها فهو يتناول الامور التالية : أ – تريد اسرائيل أن يكون وقف اطلاق النار غير محدود بزمن ، وتريد مصر أن تحدده بعام واحد ، وتريد الولايات المتحدة أن تحدده بثمانية عشر شهرا . ب – لا يتفق الاطراف الثلاثة على مدى الانسحاب الاسرائيلي داخل سيناء . ج – لا يتفقون على نوع القوة المصرية التي سوف تعبر القناة او على حجمها . لكن « الطموح » المصري الرسمي لا يبدو ضخما في هذا الصدد . فقد نقلت الانباء أن مصر تقبل أن يكون أساس البحث اقتراحا امريكيا يحدد هذه القوة المصرية بألف وتسعمائة رجل !. أما اسرائيل فتطلب أن يقتصر الجهاز المصري الذي سيعبر القناة على المدنيين وأن تخفف مصر، لقاء الانسحاب الاسرائيلي الجزئي ، من قواتها المرابطة على الضفة الغربية (خطاب غولدا مئير أمام الكنيست في ٢٦ تشرين الاول) .

تلك هي المواقف التي سوف تواجهها وساطة سيسكو . وهي سوف تواجه أيضا تحفظا سوفياتيا عبرت عنه وكالة تاس – للمرة الاولى – حين قالت ، في تعليق لها يوم الخميس الماضي ، ان سعي التسوية الجزئية الامريكي يعطل مهمة يارنغ في تطبيق قرار مجلس الامن ..

★
★ ★

لكن الطرف المصري يعرف أن المسعى لن يلقى بركة سوفياتيه معلنه ، ما دامت الولايات المتحده هي التي ترعاه . وهو يأمل الا يتعدى الامر نطاق التحفظ وأن يجد الاتحاد السوفياتي مكانه في المسعى متى احرز هذا الاخير قسطا كافيا من التقدم . وقد اقتصر الامر فعلا حتى الان على اغفال التسوية الجزئية في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السوفياتية المصرية وعلى تعليق تاس الاخير . ذلك أن الاتحاد السوفياتي ، هو الاخر ، صاحب مصلحة كبرى في فتح قناة السويس . وهو ، دون شك ، مضطر الى الموازنة بين هذه المصلحة وبين الضرر الذي يلحق بنفوذه اذا اكتمل المسعى على يد الولايات المتحدة . غير أن هذه النقطة قد تكون موضع بحث بين الطرفين حين يقوم نيكسون بزيارته لموسكو ، في أواسط العام القادم .

★

في هذا السياق تتكون للامبرياليتين الامريكية والاوروبية – ولليابان ايضا – مصالح جديدة في مصر ، موازية لمصالح الكتلة السوفياتيه . فخط الانابيب السابق الذكر سوف تبلغ كلفته ٢٨٠ مليونا من الدولارات منها ٢٢٥ مليونا بالنقد الاجنبي تقدم منها سبع من دول أوروبا الغربية ١٨٠ مليونا وتقدم المملكة العربية السعودية والكويت والبنك العربي الافريقي وشركات البترول الملايين الخمسه والاربعين الباقية . يضاف الى هذا قرض يقدمه البنك الدولي (الذي يسيطر عليه الامريكيون) لمصر مقداره ٢٢٧ مليونا من الدولارات مقسطة على خمسين سنة . وقد نالت مصر هذا القرض بعد موافقتها على تسديد ديونها للولايات المتحدة (١٤٥ مليون دولار) . كذلك نالت مصر ، بعد زيارة هيوم الاخيرة للقاهرة ، قرضا بريطانيا مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني ، وجرى الاتفاق على دفع التعويض لبريطانيا عن أملاكها المؤممة في مصر عام ١٩٥٦ . ولليابان واليونان أيضا حصة في خط الانابيب اياه !..

ولا يقف الاتحاد السوفياتي موقف المتفرج من هذا كله . فعدا المعونة العسكرية الضخمة ، نراه يقدم قرضا مقداره ٣٧٦ مليونا من الروبلات في نطاق التعاون الاقتصادي – الصناعي بينه وبين مصر . ثم أن الاستعداد جار لكهربة الريف المصري . والمرحلة الاولى من المشروع تتناول ألف قرية . أخيرا يجري هذا الاسبوع توقيع اتفاق تجاري جديد بين البلدين يرفع حجم المبادلات عما وصل اليه بموجب الاتفاق السابق (٢١٥ مليون جنيه مصري) .

هذا الاقتسام الجديد لسوق الاستثمار والتجارة المصريه بين مختلف الكتل في العالم ، يجعل هذه الاخيرة ، جميعا، تحرص أشد الحرص على « حفظ الامن » في منطقة الشرق الاوسط .. وهو يعيد أوروبا الغربيه خاصة الى مكان الصدارة في مسعى التسوية . ولا بد هنا من التذكير بأن اقطار أوروبا الغربية تخسر سبعه مليارات من الدولارات اذا استمر اغلاق القناة حتى عام ١٩٨٠ . هذا بينما تربح مصر مليارا من الدولارات سنويا (مقابل ٢٤٠ مليونا عام ١٩٦٦) اذا عادت السفن الى عبور الشريان المائي .. ولعل في ذلك ما يكفي لتفسير ما يقوم من علاقات طيبة مستحدثه بين مصر وبريطانيا ولتفسير زيارة هيكل الاخيرة الى المانيا الغربية .

ولو أن المصالح التي تتنازع مصر كانت موحدة ، اذن لاجتمعت هذه الكتل كلها على دفع الحكم المصري دفعا الى التسوية السلمية.. لكنها مصالح متنافسة متناقضة ، تكون جانب هام منها بفعل حالة الحرب . لذلك لا ينتظر منها أن تجد في انهاء الحرب ما لم تصل الى توازن ما في مصر وفي سائر أرجاء المنطقة . والتناقض بين هذه المصالح عنصر بالغ الاهمية ، في تحديد حالات الجمود وحالات الحيوية التي تجتازها الازمة منذ أربعة أعوام وخمسة أشهر ..

★

يبقى أن الاطراف كلها متفقة على فتح القناة اذا استثنينا التحفظ السوفياتي .. فيكون على سيسكو اذن أن يتدبر أمر هذا التحفظ وان يطوع موقف اسرائيل من مدى انسحابها ومن القوه المصرية الرمزية التي ستعبر القناة ومن مدة وقف اطلاق النار ، وأن يطوع الموقف المصري من النقاط اياها .. حينذاك تكون الكتل العالمية قد تجاوزت الخسارة اللاحقة بها من جراء اغلاق القناة .. فينفتح الافق أمام منافسة لا تشوبها الخسارة المشتركة . وليس هذا التطويع المثلث مستحيلا اذا وضعنا في الحسبان نوع المصالح السوفياتية ونوع مصالح البرجوازية المصرية .. تبقى العقدة الصهيونية .. وهي التي ستكون موضع العناية الامريكية الاول في الاشهر المقبلة . فاذا امكن حلها تكون القناة قد فتحت وانفتحت معها مرحلة جديدة من صراع الكتل على الشرق الاوسط .

★

اين تقف « الاراضي العربية المحتلة » و « حقوق شعب فلسطين » في هذه الحلبة الواسعة ؟ تقف في مقدمة التصريحات العربية الرسمية وفي مؤخرة المصالح الفعلية المتحكمة في مسار الحل السلمي . فاذا أعطيت الانظمة العربية المتهالكة على أعتاب التسوية ، بعض ما تطلبه لحفظ ماء الوجه ، فستكون الغاية من ذلك استباق الحرائق الجماهيرية المقبلة التي تنذر بالانهيار توازن السيطرة الاجنبية الجديد في العالم العربي .. وستبقى غلبة المصالح الامبريالية على مصالح الشعوب العربية امرا قائما ما دامت هذه الشعوب تنقل من مجزرة الى استفتاء الى انتخابات الى محاكمة .. ما دامت هذه الشعوب سجينة القهر والعزلة عن قضية المصير ..

« الحرية »

اضراب نقابات عمال ومستخدمي المصالح المستقلة

قوة الأضراب مستمدة من فعالية خدمات المصالح المستقلة وتمركز العمال فيها

■ — لم ينفذ أضراب اتحاد نقابات المستخدمين والعمال في المصالح المستقلة ، الا بعد محاولات تهديد بالاضراب متعددة ، كانت في كل مرة تتوقف بحجة درس المطالب من قبل الدولة او الادارات .

وانقضت اكثر من مهلة كان قد اعطاها مجلس المندوبين للمجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال مصلحة كهرباء لبنان ، بحيث اصبحت أية مهلة جديدة تشرك مجلس المندوبين نفسه ، رغم معارضة اقلية بالتواطؤ مع المجلس التنفيذي .

في قطاع النقل المشترك (الاوتوبيس والسكك الحديدية) تأخرت الادارة في اعطاء الـ ٥ بالمئة التي قررت كزيادة غلاء معيشة ، رغم ان كافة المصالح المستقلة قد نالتها منذ فترة طويلة ، واصبح المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال النقل المشترك بالتالي محرجا أمام قاعدته العمالية .

● تبرير كل مجلس تنفيذي على حدة (نقابة عمال ومستخدمي مصالح المياه ، اعلنت اضرابا منذ مدة واوقفته) أمام قاعدته العمالية عدم قيامه بالاضراب منفردا ، بضرورة التزام الموقف العام والموحد لاتحادي المصالح المستقلة . وهذا ما تبرره فعلا عمومية المطالب وشموليتها لمصالح عمال ومستخدمي المصالح المستقلة .

● اقتراب موعد الانتخابات بالنسبة لبعض المجالس التنفيذية وفي وقت تنتصب فيه المطالب في وجه المجالس الحالية منذ انتخابها وما زالت على حالها دون تحقيق .

● انكشاف المجالس التنفيذية أمام قواعدها ، وتركيزها على ضرورة الموقف الموحد للاتحادين ، كان السبب الاساسي في التحرك اولا ، وتحرك الاتحادين معا بالاستناد الى المطالب المشتركة ثانيا .

● تبني الاتحاد العام للعمال مطالب اتحاد نقابات المصالح المستقلة . وقابل وفد منهم برئاسة غبريال خوري رئيس الحكومة صائب سلام . واثناء المقابلة تم عرض المطالب جميعها .

مطالب المصالح المستقلة

ولقد كانت ابرز هذه المطالب :

اولا : جعل تعويض الصرف من الخدمة يعادل راتب شهر ونصف الشهر عن العمل بعد ٢٠ سنة وما فوق اسوة بالاجراء المنتسبين للضمان الزاميا .

ثانيا : اعفاء عمال المصالح المستقلة من اشتراكها بالضمان الصحي ومقداره ٥ر١ بالمئة على الراتب ، لان الادارات كانت تقوم بموجبات التطبيب والعناية دون ان تفرض أي اشتراك على رواتب اجرائها ومستخدميها وذلك قبل تنفيذ الضمان . أما بعد تنفيذ الضمان الصحي فقد كفلت المادة ٦٠ منه الحقوق المكتسبة للعمال ، قبل وضع القانون موضع التنفيذ . ورغم صراحة النص فما زالت الادارة تقتطع ٥ر١ بالمئة من راتب كل اجير ومستخدم كرسم اشتراك في الضمان الصحي .

ان تصرف الادارة هذا وخسارة المستخدمين والعمال لنسبة من رواتبهم اللذان لا يقرهما اي قانون جعلاهم لا يقبلون أية مساومة على هذا المطلب ومما أعطى هذا المطلب حدته البالغة انكشاف تباطؤ المجالس التنفيذية .وما كان تحرك هذه المجالس في الواقع الا نتيجة الضغوطات التي مورست عليها من قبل المستخدمين والعمال .

ثالثا : الغاء ضريبة الـ ١٠ بالمئة على الاضافات التي يتقاضاها اجراء المصالح علاوة على اجورهم كمنحة على الانتاج ، والتي تخصص للمجهود الحربي .

وقد اضاف غبريال خوري مطلبا عاما هو اتخاذ تدابير جذرية لخفض كلفة المعيشة .

وكالعادة كلف رئيس الوزراء — بعد أن أكد اهتمامه بالمطالب — وزير العمل والشؤون الاجتماعية اعداد مذكرة لرفعها الى مجلس الوزراء .

وقد تمنى وزير العمل على الاتحاد أن يؤجل الاضراب ريثما يجتمع مجلس الوزراءويبت بالمطالب ، وبادر الاتحاد الى الموافقة . وأعلنت نقابات المصالح المستقلة الجمعة ٥—١١—٧١ موعدا لاعلان الاضراب اذا لم يوافق مجلس الوزراء على المطالب المطروحة .واجتمع مجلس الوزراء الا انه لم يجر اي بحث بالمطالب .

اعلان الاضراب

وردا على ذلك اعلن اتحاد المصالح المستقلة اضرابا مفتوحا احتجاجا على تجاهل مطالب العمال والمستخدمين شمل ١٣٠٠٠ مستخدم وعامل .

مصالح المياه ١٧٠٠، الريجي ٤٠٠٠ الكهرباء ١٧٠٠ ، النقل المشترك ١٣٥٠، السكك الحديد ١٢٠٠ .

الاضراب الى أين ؟

ان تأييد الاتحاد العام للعمال لاتحاد المصالح المستقلة سيبقى في اطار الكلام. ولن يقدر — ولا يريد — غبريال خوري أن يحوله الى فعل . فتراجعه في ٢٥ ايار وارتباطه نهائيا بالعهد بالاضافة لتحالفه يكبلان قدرة الاتحاد على الحركة . ويستعمل في احسن الحالات الى وسيط بين الحكومة ونقابات المصالح المستقلة .

وعندما اضربت نقابة الضمان لم تجد من يساندها اما المستخدمون فلم يحصلوا على شيء من جراء اضراب طويل . فقدرتهم على الاضراب الان دونها مهام من التعبئة والتحضير كثيرة . وان كانت ترتفع فيه اصوات مطالبة بحل المجلس التنفيذي للنقابة لان طابعه تقني .

اما نقابات المياه فيمكن ان تضرب طويلا دون ان تجد كذلك من يساندها . وهنى قدرة هذه النقابات على اشراك كل عمالها في اضراب ان امر يكاد يكون مستحيلا .

وهكذا تبقى نقابات المصالح المستقلة وحدها في الساحة . وباهمية المصالح التي تديرها كفيلة اذا بقيت متماسكة ان تحقق مصالحها .

لكن هذه النقابات لم تحضر عمالها ومستخدميها سلفا للاشتراك في الاضراب . لذا سرعان ما تبدأ العناصر الانهزامية وازلام الادارة بالعمل لفك تماسك القاعدة ووضعها في موضع ضعيف اثناء المفاوضات .

ان ما يمكن المراهنة عليه فعلا هو فعالية المصالح المتوقفة عن العمل نفسها من حيث الخدمات التي تقدمها للعموم ، وقدرة العناصر الوطنية والتقدمية والنقابية الشريفة على أن تشكل طاقة تلحم ، ما أمكن ، تماسك القاعدة خلال فترة الاضراب لتحمي المفاوضات التي ستجري حكما وتفرض نهاية مشرفة لها .

جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في فرنسا تصدر بيانا بمناسبة الذكرى السادسة لاغتيال بن بركة

من أجل وحدة القوى التقدمية في المغرب العربي

■ بمناسبة الذكرى السادسة لاختطاف واغتيال المهدي بن بركة اصدرت جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في فرنسا البيان التالي :

اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٥ : اختطف المهدي بن بركة في باريس واغتيل على يد اوفقير .

فبراير (شباط) ١٩٧٠ : اختطف محمد اجار في مدريد وسلمه فرانكو الى الحكم الملكي الذي يهدده الان بتنفيذ حكم الاعدام .

المهدي بن بركة
من القادة الثوريين ١٩٦٥ — اختطف في باريس واغتاله اوفقير .

محمد اجار
من ابطال المقاومة وجيش التحرير المغربي ٧٠—١٩٧١ : اختطف في مدريد وسلمه الفاشي فرانكو الى الحكم الملكي وهو مهدد بتنفيذ حكم الاعدام .

ان السناريو الذي سبق اعداد هاتين « القضيتين » متماثلان تماما ، وهناك من تحدث — لسبب صحيح — عن « قضية » بن بركة ثانية .

ومهما كانت الاطوار التي مرت منها، فان ما يجب ان يثير الانتباه هو تطويق القوى التقدمية بنتيجة تلي بالضرورة هي تقوية وتدعيم التعاون البوليسي بين الانظمة التابعة للامبرالية العالمية . ان اللجوء الى الاختطافات والتعذيب والمحاكمات المزعومة في كل من اليونان وتركيا واسبانيا والمغرب العربي وايران والسودان والاردن الخ .. اصبحت هي نمط سيادة الحكم !.

والرجعية لا تتردد في استعمال كافة الوسائل امام التهديد الذي تتعرض لها امتيازاتها والزعزعة التي يتعرض لها كيانها من اجل خنق تطور النضالات الشعبية .

ان المجابهة القائمة بين القوى الديمقراطية والتقدمية من جهة والامبريالية وحلفائها الطبيعيين من جهة أخرى لتتسع وتزداد حدة أكثر فأكثر .

في المغرب العربي حيث الرجعية ابعد ما تكون عن الضعف : تستعمل كل الوسائل وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي لتدعيم قواعدها ومواقعها .

ومن اجل هذا السبب فان من الضروري — أكثر من أي وقت مضى — تحقيق وحدة كل القوى التقدمية في المغرب العربي ، لان تتويج الاستقلال الوطني باعطائه مضمونا ديمقراطيا وواقعيا ، لا يمكن أن يأخذ معناه الا ضمن افاق وحدوية متمشية مع المطامح العميقة للجماهير الشعبية .

محمد اجار والمهدي بن بركة وجهين مميزين لحركة التحرير الوطنية العربية قد جندا كل طاقاتهما من أجل بناء مغرب ديمقراطي تقدمي وموحد .

اليوم ان نقدم تحية اكبار واجلال للذكرى السادسة لاختطاف واغتيال المناضل بن بركة ونطالب بانقاذ حياة محمد اجار واطلاق سراحه مع رفاقه وكذلك كافة الثوريين في المغرب العربي .

— يعني النضال من أجل انتزاع اخر جذور الامبريالية والصهيونية والرجعية في المغرب العربي .

— وأيضا العمل من اجل توحيد القوى التقدمية في المغرب العربي كضمانة وحيدة لاقامة ديمقراطية حقيقية ولنمو اقتصادي وطني مستقل .

الحرية
صاحب الامتياز
محسن ابراهيم
المدير المسؤول
أنور نصار
مدير الادارة
ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

نظام السادات يحرر الأقتصاد المصري من بقايا الناصرية القديمة

الاجراءات الاقتصادية الأخيرة في مصر تسلط مزيداً من الضوء على قاعدة السلطة الطبقية

■ عرضت «الحرية» في «كلمة» العدد الماضي لسياسة مصر الاقتصادية ، في مرحلتها الاخيرة ، من زاوية الصلات التي تقيمها مصر مع اقطار مختلفة ، وخاصة مع الدول الكبرى . وشددت هذه الكلمة على أثر الصلات المذكورة في تحديد مسار الحل السلمي المزعوج .

فالجانب المصري يستثمر مطامع الكتل المختلفة في السوق المصرية ومصلحتها في فتح قناة السويس لحملها على فرض نهاية للصراع العربي الاسرائيلي يرعاها قرار مجلس الامن . هذا الاتجاه يستدعي تقديم مكاسب محددة لكل من الاطراف المتنافسة لا تؤذي ، في الجوهر ، مكاسب الاطراف الاخرى .. وهو يعني أن ثمن الحل السلمي هو قسمة السوق المصرية بين الكتل والاقرار المصري بالهيمنة الامبريالية على الاقطار العربية الاخرى(وهو الاقرار الذي يعبر عنه خاصة موقف مصر الراهن من الانظمة الرجعية التقليدية وسياستها في الخليج العربي ، الخ ...) .. هذا طبعا عدا الثمن الظاهر : تصفية قضية الشعب الفلسطيني والاعتراف باسرائيل .. والاتجاه المذكور يعني ايضا أن مصر سوف ترزح تحت دين اجنبي ضخم لعشرات من السنين المقبلة .. ولعل من المفيد ان نذكر هنا أن الدين الاجنبي كان هو الحلقة الرئيسية في الاستعمار البريطاني لمصر طوال عدة عشرات من السنين ..

بقي أن نستكمل الصورة بابراز الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها نظام انور السادات في الداخل خلال الاشهر القليلة الماضية .وهي اجراءات ترمي الى تدعيم الرأسمالية الخاصة لارضاء اصحاب الرساميل المحليين (وبينهم كثيرون جمعوا رساميلهم في القطاع العام ولا زالوا يسيطرون على بعض مرافقه) ولتثبيت قدرتهم على الاستغلال ولاستقدام الرساميل الخاصة من اقطار البترول العربية ومن البلدان الرأسمالية في الغرب .

لهذا كله صدرت ، في شهر ايلول الماضي خاصة ، مراسيم متعددة تشكل ، في جملتها ، ضربة قاصمة للتنظيم الاقتصادي الذي كان عبد الناصر قد أرسى دعائمه في النصف الاول من الستينات. هكذا جرى انشاء مصرف لا نظير له في مصر هو البنك المصري الدولي ، لا تسري التشريعات المصرفية المصرية عليه ولا على ودائعه ! هذا المصرف يزيل عن الرساميل الخاصة في مصر — من اجنبيةومحلية — كابوس الرقابة الذي رزح عليها منذ تمصير المصارف الاجنبية وتاميم البنك الاهلي وبنك مصر .. والمصرف الجديد المذكور الذي يبلغ رأس ماله عشرة ملايين جنيه يملك الحق في اقامة « مناطق حرة » في الصناعة والتجارة . اي انه يستطيع ان يضع جزءا من الانتاج الصناعي ومن التبادل التجاري خارج التشريع الضريبي المصري ! وهو يملك الحق أيضا في منح ضمانات وامتيازات متعددة الاشكال للرساميل الاجنبية المقبلة .

يدخل في هذا الباب أيضا ما تتخذه الحكومة المصرية من اجراءات لتشجيع السياحة . فقد جرى استبدال الطاقم القديم من خفراء الجمارك بطاقم جديد شاب خارج لتوه من كليات التجارة، يتولى تيسير أمور السياح والتعجيل في انجاز معاملاتهم والامر ، في هذه الحدود ، طبيعي.. لكن السياح يستأثرون بالاهتمام الرسمي ، على صعيد اخر . فقد « لاحظت » وزارة السياحة المصرية أن السياح العرب — الاثرياء على الاقل — يفضلون الشقق المفروشة على غرف الفنادق ، وذلك لاسباب لا تخفى على اللبيب . لهذا تقرر انشاء عمارات عدة في الاسكندرية وفي القاهرة يجري فرشها بما يناسب ازدهار السياحة ويجري تجهيزها بكل ما يلزم من المخازن الكبرى الى علب الليل .. كذلك تقرر تجهيز شاطىء « العجمي » بـ « الاكواخ » البحرية — الفخمة للغاية — وحصر الحق في شرائها بالسياح العرب وبالمصريين العاملين في الخارج .. لكن الشقق والاكواخ لن تحول دون توسيع الفنادق . فشركة « شيراتون » العالمية قد احاطت الحكومة المصرية برغبتها في بناء فندق جديد قرب شاطىء المنتزه في الاسكندرية ، بعدما شهده فندقها في القاهرة من نجاح منقطع النظير . كذلك سوف يضاف الى فندق « فلسطين » في الاسكندرية أربعة طوابق جديدة ..

على صعيد اخر صدر قانون جديد ، منذ اشهر ، يقدم للذين لم يدفعوا بعد ما يترتب عليهم من ضرائب حتى عام ١٩٦٦ حسما مقداره ٢٥ بالمئة ، اذا قاموا بالايفاء قبل الحادي عشر من أيلول الماضي . ولا يصعب التكهن بانتماء المستفيدين من هذا « الحسم » فهو لا يطال الموظفين الذين تقتطع الضريبة من اصل رواتبهم ولا عمال القطاع العام ومستخدميه الذين يسري عليهم ما يسري على الموظفين ولا اصحاب المنازل الذين يقع الحجز على منازلهم اذا ماطلوا طويلا في الدفع .. المستفيدون اذن ، قبل سواهم ، هم على الارجح اصحاب المؤسسات الخاصة . ولا يغير من الامر شيئا كون القانون يسري مبدئيا على جميع المكلفين ..

هكذا يحدد النظام المصري بما يتخذه من اجراءات اقتصادية ، نوع قاعدته الطبقية . فان أيا من هذه الاجراءات الجديدة لا يلتفت الى مطالب الجماهير الفلاحية والعمالية في مصر .. بينما تقف قوى القمع بالمرصاد لاي تحرك يقوم به عمال حلوان أو فلاحو كمشيش ، يوظف الحكم المصري جهوده لاسترضاء الاطراف الدولية المتنافسة على مصر ولاستدرار المال الناتج عن سرقة البترول العربي الى جيوب البرجوازية المصرية ولفتح مجالات الاثراء امام هذه البورجوازية في قطاع الدولة وفي خارجه.. فهو يعتمد عليها وهي تعتمد عليه لضبط الجماهير المصرية المقهورة . والطرفان يعتمدان على رضاء الكتل العالمية المتناحرة لاخراجهما من مأزق المعركة الوطنية ...

الكونغرس الأميركي يرفض الموافقة على برنامج المساعدات إلى الخارج

الانعزالية الأميركية وآثارها في المرحلة المقبلة

■ في اسبوع نشهد عددا من الاحداث السياسية الهامة عالميا : من دخول الصين الشعبية الى الامم المتحده وطرد نظام تايوان منها ، الى موافقه مجلس العموم البريطاني على دخول بريطانيا الى السوق المشتركة ، اتخذ الكونغرس الاميركي باكثرية ٤١ صوتا ضد ٢٧ قرارا برفض برنامج « المساعدات »الاميركية الى الخارج للعام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ . وقد اشترك في رفض البرنامج ، الذي بلغت موازنته ١ر٤ مليار دولار ، أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري معا . ويتراوح هؤلاء بين السياسيين الراديكاليين المعارضين للتورط الاميركي في فيتنام ، وعلى رأسهم السناتور مايك مانسفيلد ، وعدد من الشيوخ المحافظين الذين صدمتهم هزيمة المشروع الاميركي بصدد دخول الصين .

وجاء رد فعل حكومة نيكسون عنيفا اذ دعت الى « اعادة البرنامج فورا » ووصفت التصويت بانه « عمل متهور جدا ينسف ٢٥ عاما من السياسة الخارجية البناءة ويؤدي الى وضع الامن القومي للولايات المتحدة في خطر غير مقبول . » كما صدرت تصريحات عصبية من عدد من الدول التابعة للامبريالية الاميركية تجاه قرار بدا أنه يهدد مستقبلها ولو على مدى بعيد .

ويطرح قرار ايقاف برنامج « المساعدات » ، برغم أن هنالك احتمالا لاعادته الى الحياة ولو بصورة معدلة ، عددا من التساؤلات البالغة الاهمية . ان نيكسون لم يكن مخطئا حين تحدث عن انتهاء « ٢٥ عاما من السياسة الخارجية » . فقرار الكونغرس يشير الى تبلور اتجاه جديد في مسلك الامبريالية الاميركية . ما هي الاسباب الداخلية والخارجية التي دفعت الكتل المتعارضة في الكونغرس الى التوحد حول هذا القرار ؟ وهل يعني القرار بداية العودة الى سياسة الانعزال التي عرفتها الامبريالية الاميركية في السابق ؟ أكثر من ذلك فما هو تاثير الاتجاه الجديد ، في حال ثباته ، على التناقضات داخل المعسكر الامبريالي ، وكيف يؤثر ذلك على حركات التحرر في العالم ، وفي العالم الثالث بصورة خاصة ؟

بدأت « المساعدات » الاميركية الى الخارج عبر مشروع مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وجاءت « المساعدات » تعبيرا عن الغلبة الصريحة للولايات المتحدة على كل الامبرياليات الاوروبية وعلى تحولها الى مركز الثقل في نظام الامبريالية العالمي .

وتتألف « المساعدات » في الواقع من قروض اقتصادية تهدف الى توفير السيولة للدول الاخرى كي تشتري بها بضائع أميركية . وهدفها ، بالتالي ، هو زيادة تغلغل الرساميل الاميركية في البلدان المتخلفة خاصة والى احكام السيطرة الاميركية عليها . وهي تتألف أيضا من مساعدات عسكرية تهدف الى تدعيم الانظمة العميلة والمعادية لشعوبها .

واذا كان برنامج « المساعدات » أكد في السابق غلبة الامبريالية الاميركية فانه جاء مع انهيار الاقتصاد الاوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بحيث خرجت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا — الى جانب اليابان في اسيا — ضعيفة ومنهكة الى أقصى الحدود . من جهة أخرى فالبرنامج كان يهدف الى مواجهة موجة ثورية عالية المد شملت خروج أوروبا الشرقية عن السيطرة الامبريالية وانفجار حركات التحرر في العالم الثالث خاصة بعد النموذج الظافر الذي قد مد انتصار الثورة الصينية .

بعد ٢٥ عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية يبدو أن موازين القوى قد تغيرت الى حد بالغ .

فقانون النمو غير المتساوي قد أدى الى اعادة نمو الاقتصاد الاوروبي بوتيرة سريعة أدت ، مع انشاء السوق الاوروبية المشتركة، الى افساح المجال أمام الامبريالية الاوروبية لتلعب دورا يتلاءم أكثر مع مصالحها ، على حساب مصالح الامبريالية الاميركية . وقد جاء دخول بريطانيا الى السوق المشتركة ليزيد من قوة الامبريالية الاوروبية . بالمقابل يواجه الاقتصاد الاميركي أزمة مستحكمة اقتصادية واجتماعية بلغت ذروتها مع زيادة التورط الاميركي في الهند الصينية .

وتشكل اليابان ايضا ظاهرة نمو سريع أخرى في المعسكر الامبريالي بحيث يمكن لها في المستقبل أن تلعب دورا أكثر انسجاما مع مصالحها الخاصة .

من جهة أخرى ، فاذا كان برنامج « المساعدات » الاميركية يهدف الى التصدي لحركة التحرر الوطني والاشتراكي في العالم فقد أكدت الحقبة الماضية — خاصة بعد النموذجين الكوبي والفيتنامي — استحالة ارجاع التاريخ الى الوراء وقهر الشعوب المناضلة في سبيل حريتها اذا ما ما توفرت لها القيادة الطبقية الثورية . ان صمود حركة التحرر الوطني والهزيمة المعلنة للولايات المتحدة في الشرق الاقصى تفسر بداية تدعيم الاتجاه الانعزالي الاميركي . لكن هذا الاتجاه الجديد لا يحل شيئا من مشاكل الامبريالية الاميركية . فاذا كان التورط قد أدى الى اصابة الاقتصاد الاميركي باضرار جسيمة والى هزيمة الجيوش الاميركية ، فان سياسة الانعزال ، اذا ما تجسدت بصورة ملموسة فعلا ، ستؤدي الى زيادة مبادرة حركات التحرر وبالتالي الى تقويتها . كذلك فاقتراحات الكونغرس بتقديم «المساعدات» عبر المؤسسات الدولية — الامم المتحدة والبنك الدولي — قد تقدم تغطية سياسية « محترمة » الا انها لا تغير شيئا في صراع القوى الفعلي .

ان ارغام الولايات المتحدة على التراجع وعلى الانسحاب من الشرق الاقصى كان بصورة أساسية نتيجة لنضال شعوب الهند الصينية وعلى رأسها الشعب الفيتنامي ونتيجة المجابهة الصينية الفعالة . لكن الانسحاب الاميركي من الشرق الاقصى لا ينفي أن الامبريالية الاميركية سوف تزيد شراستها في المناطق التي ما زالت فيها حركات التحرر ضعيفة : وبالاخص في اميركا اللاتينية والمنطقة العربية .

نتائج نمو الرأسمالية التجارية والمصرفية على التركيب الداخلي للوضع اللبناني

تراكم التناقضات في الحلقة السياسية

٢ ـ نتائج نمو الرأسماليه التجارية والمصرفية على التركيب الداخلي ومحاولات تجاوز أزمته

ان التركيب الذي وصفنا خطوطه العريضة، رغم مقدرته على استيعاب العناصر المستجدة وعلى نزع الحدة عن تناقضاته ، ليس تركيبا جامدا بالطبع ، ولكن حركته تخضع لمنطقه الداخلي .

مع مطلع الخمسينات ، وبالتحديد عام ١٩٥٣ بدأ انعطاف هام في الوضع الاقتصادي اللبناني استمرت نتائجه تتراكم في اتجاه واحد حتى ٦٩٦٦ ـ ١٩٦٧ (أزمة انترا ـ الهزيمة العربية) . قام هذا الانعطاف على بدء تدفق الاموال العربية على المصارف اللبنانية ، فحققت الودائع المصرفية قفزة ضخمة . لم يكن « الانعطاف انتقالا من وضع الى وضع اخر . كان تزايد الودائع المصرفية الضخم ـ نسبيا ـ يضع في متناول الرأسمالية اللبنانية الهزيلة امكانات مالية واسعة تتيح لها انماء دورها ، ودفع امكانات هذا الدور الى حدوده القصوى . فانطلاقا من القطاع المصرفي تتابعت نتائج شملت الحياة الاقتصادية كلها : اتسعت التجارة الداخلية وبدا ان السوق الداخلية تمتد لتشمل عددا من المناطق التي كانت قد بقيت على هامش السوق الرأسمالية . ونشط قطاع البناء وارتفع الطلب على مواده . وعرفت اسعار الارض في المدن ولا سيما في بيروت ارتفاعا هائلا ، وكثر المصطافون العرب في مراكز الاصطياف كما كثر السياح ورجال الاعمال الذين يمرون في العاصمة اللبنانية أو يقيمون فيها فترة وافتتحت وكالات تجارية مصرفية عديدة . هذه الظواهر التي يسهل قياسها بالارقام تدل كلها على نمو رأسمالية تجارية مصرفية جرت معها بعض قطاعات الصناعة : الاسمنت ، الالمنيوم ، الصناعات الخشبية والمفروشات ... كما أنها ادت الى توسع فئات عمالية وبرجوازية صغيرة «دنيا» شكلت سوق بعض المنتجات الصناعية المحلية، ولا سيما الغذاء والنسيج . ونتج عن نمو هذه الراسمالية وتمركزها في المدن الرئيسية وبصورة أساسية في بيروت ، نتج عنه موجة نزوح الى المدن ، حيث العمل ، ولكن حيث ايضا المدارس والتعليم وامكان « الترقي » الاجتماعي .

كانت النتائج الاساسية لنمو الراسمالية المصرفية ـ التجارية هي التالية :

أ ـ اتساع السوق الراسمالية اللبنانية . لا شك أن السوق الداخلية كانت قد انتقلت منذ زمن الى مرحلة التداول النقدي . لكن بقايا اقتصاد معيشي لم تكن بعد قد انقرضت أو انتهت . ثم أن الانتاج الزراعي كان يتم بصورة خاصة تلبية لحاجات السوق الداخلية في توفير الغذاء من موارد البلد نفسه ما عدا زراعات صناعية كالتبغ ازدهرت تحت الانتداب الفرنسي وما زالت مستمرة . ولكن ضيق الموارد النقدية وعزلة الاسواق المحلية النسبية ، يحصران التداول النقدي في حدود غير متسعة ولا يضعان السلعة الصناعية الا في تناول فئة جد ضيقة . مع ازدهار الراسمالية المصرفية ـ التجارية واتساع مرافق العمل في المدينة ، توفر النقد وغلب على التبادل غلبة تامة ، ما عدا مناطق منزوية في البقاع وفي عكار ، وقضى على بقايا الاقتصاد المعيشي واغرق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة ، وتقلصت الزراعات الغذائية وانحصرت في الاراضي التي يصعب ان تنتج تربتها زراعات من نوع مختلف . وبدات تنتشر زراعات تنتج أولا للسوق الخارجية ولا سيما العربية . ودخلت اسعار الارض طورا جديدا ، مع اتساع الاصطياف الداخلي والخارجي ومع نمو زراعات تنتج للسوق . وتبعت المصارف هذه الموجة . فعدا تكاثرها وتعددها ارتفع عدد الفروع في المناطق ولا سيما حيث تكثر البساتين والزراعات الجديدة وحيث يكثر المصطافون العرب خاصة . وتحول التعليم الى صناعة اعداد المستخدمين والموظفين الذين يتطلبهم بالحاح نمو المؤسسات التجارية والمصرفية والادارات الرسمية .

ب ـ نتيجة هذه الحركة ، انتزعت المناطق اللبنانية الريفية من انطوائها النسبي على حدودها وانتاجها فدخلت في شبكة علاقات موحدة ذات مركز واحد هو بيروت فسلخها ذلك عن علاقات وثيقة كانت تشدها الى أقطار مجاورة : فلسطين وسوريا واتاح ارتفاع عائدات الدولة من الجمرك والمحروقات والضرائب البلدية في بيروت مد يد المساعدة لبلديات المناطق الفقيرة . بينما استكملت الادارة المركزية تغلغلها المتنوع ـ الامن ، والتعليم ... ـ في هذه المناطق . كانت اتجاهات التوحيد هي الظاهرة الاكثر بروزا خلال العقد السادس .

ـ اما الظاهرة الثالثة فهي غلبة الانتاج الصغير والمؤسسات الصغيرة على هذا الاتساع . ما عدا عدد ضئيل من المصارف والشركات التجارية والمصانع ، التي استطاعت ان تشكل احتكارات فعلية ، كانت المؤسسة الصغيرة هي الغالبة . فالتراكم الداخلي بقي ضئيلا نتيجة الاستثمار في المصارف بصورة اساسية . اما الاستثمارات الكبيرة فقد امتصتها السوق الامبريالية بسرعة عدا أن السوق اللبنانية ضيقة واحتفظت رغم وحدتها المتمايزة بانغلاق مناطقها على بعضها . فلم تتكون وحدات أو مؤسسات كبيرة ومتشعبة تسيطر على السوق . حتى الوحدات الاحتكارية مثل انترا لم تجعل من افتتاح وحدات متنافسة جديدة أمرا صعبا . ويصح ذلك على الريف وعلى زراعته الجديدة : فقد احتفظت الملكيات الزراعية بمساحاتها الضيقة رغم اتجاه بطيء وخفيف الى تمركز الملكية الزراعية .

ج ـ ازدياد تبعية السوق الداخلية للسوق الامبريالية : نمت الرأسمالية المصرفية في بلد لا حدود لانفتاحه على الخارج ، فلم يكن من الممكن أن يتحول راس المال المصرفي الى تنمية صناعية تتطلب رؤوس أموال مستقرة ، وتتطلب حماية الانتاج الداخلي في وجه المنافسة الخارجية . فقام رأس المال التجاري باستغلال الاموال الزائدة في صناديق المصارف . وقام بذلك في الاتجاه الذي مهدت له العلاقات السياسية كلها ، أي باتجاه السوق الامبريالية وتبعا لتطور الراسمالية الصناعية : استيراد سلع مصنعة، أو براءات صناعية تستخدم في انتاج السلع الاجنبية محليا .

المساهمة في المعارك الوطنية

كانت الخمسينات حتى لقاء معسكر ديفيد بين خروتشوف وايزنهاور سنوات الهجمة الامبريالية المضادة في وجه الثورة المظفرة في الصين والفيتنام . سنوات مشاريع الاحلاف العسكرية لتطويق تقدم الكتلة الاشتراكية واتساعها وللوقوف في وجه حركات التحرر وانسلاخ عدد متزايد من البلدان عن منطقة النفوذ الامبريالي .

كانت مصر نقطة الالتقاء في حركة الانسلاخ عن التعبئة الامبريالية ضد المعسكر الاشتراكي كما كانت مصر ايضا هي نقطة الانطلاق في محاولة البناء الداخلي . وامتد تاثير المبادرة المصرية على السنوات العشر اللاحقة ، في مختلف البقاع العربية . فكانت تارة الباعث على الحركة ، وطورا سندها وصوتها الى العالم . وكانت الاستجابة تتم اولا للدعوة الى التحرر القومي ، وللسيطرة على الموارد الداخلية في وجه السيطرة والنهب الاستعماريين . في الوثبة الاولى للدعوة وفي انتصارها على القوى الاستعمارية المتخلفة وقبل شروعها الفعلي في البناء الداخلي كانت الاستجابة عامة وعمت مختلف طبقات المجتمع: من البرجوازية المتوسطة « الوطنية » الى العمال ، على تفاوت سنعود اليه . شكل لبنان نقطة تقاطع في الصراع الضخم الذي امتد الى المنطقة العربية كلها . ولا شك أن امتداد حركة التحرر هدد الازدهار اللبناني الناشيء وهدد ارتباط اجنحة واسعة من الوجهاء السياسيين تهديدا مباشرا . وقد كان استقبال قسم واسع من الجماهير اللبنانية للمد التحرري حارا ، وبلغ أوجه بين صغار مثقفي الريف اللبناني البعيد يومها عن مركز الراسمالية المصرفية ـ التجارية الناشئة . لكن صغار تجار وموظفي وحرفيي المدن الساحلية أيضا استجابوا لشعارات الحركة الوطنية . واذا كانت فئة صغار مثقفي الريف اضطرت الى كسر الولاءات التقليدية الضيقة في مشاركتها الوطنية ، فان الفئة الثانية شاركت في الحركة دون الخروج على العلاقات المحلية التي تربطها بالزعماء الطائفيين . ولم يجد هؤلاء انفسهم حرجا في الانسياق مع الموجة العامة التي حملت قواعدهم الانتخابية، ولهم في علاقاتهم التقليدية التجارية والعائلية مع سوريا أكثر من مبرر .

طوال الخمسينات كان النضال الوطني المحلي يشارك في النضالات العربية ضد الاحلاف الامريكية ـ الدفاع المشترك ، ايزنهاور ـ ويتضامن مع الشعب المراكشي عند نفي محمد الخامس ومع الثورة الجزائرية عند خطف طائرة الزعماء الخمسة أو عند اتساع حملة التعذيب ضد المناضلين والمناضلات ومع مصر عند تاميم القناة .. هذا بينما الحكم الشمعوني ووراءه كل القوى اليمينية الطائفية وغير الطائفية ـ القوميون السوريون ـ تقدم للاستعمار قاعدة هجوم مضاد .

تراكم التناقضات في الحلقة السياسية

ادت انتخابات ربيع ١٩٥٧ التي اقصت عن النيابة عددا من كبار الاقطاب التقليديين ، الى تفجير أزمة كانت تتكون في مختلف مجالات المجتمع اللبناني . كان عود الادارة قد تصلب وكذلك عود اجهزة القمع ، وزادت موارد الدولة اضعافا عما كانت عليه غداة الاستقلال . فادى ذلك الى زيادة في استقلال السلطة التنفيذية عن أقطاب الطوائف .

ـ ادى اتساع السوق الراسمالية الى ابراز التفاوت الفاضح بين قطاعات هذه السوق . بينما تجمعت النتائج الاولى للازدهار في بيروت وجبل لبنان ، بقيت المناطق الريفية والمدن الثانوية (اي كل المدن ما عدا بيروت) بمعزل عن هذه النتائج .

ـ ارتدت السياسة الشمعونية على الصعيد العربي طابعا معاديا بصورة عنيفة لحركة التحرر . فالشروع في بناء الاوتستراد بدا تمهيدا لبناء مطار عسكري امريكي ، والموافقة على مشروع ايزنهاور الذي رفضته كل الاقطار العربية جمعت بين الحكم اللبناني والحكومة الاسرائيلية .

ـ اخذت الادارة الشمعونية تتدخل بصورة مباشرة في امور كانت حتى يومها تدخل في صلاحيات النائب المطلقة ، فتعيين عدد من الموظفين لم يتم بواسطة النواب المحليين ، مما اخرج عن العلاقات التقليدية عنصرا اساسيا في تدعيمها : الوظيفة . وامتد ذلك الى توازن الاقطاب ضمن المناطق الانتخابية: ففي مناطق يسيطر عليها تقليديا قطب مسلم نفذت مشاريع مد الطرقات والكهرباء بواسطة نائب مسيحي ، يفترض انه النائب الثانوي في المنطقة ..

اتخذت هذه الظواهر طابعا متفجرا لتراكمها في مجال مشترك ، متعدد الوجوه . فالتفاوت في الانتشار الراسمالي اصاب مناطق متخلفة هي معقل العلاقات التقليدية . وهذه المناطق هي التي كانت استجابتها للحركة الوطنية واضحة ، كما أن زعماءها هم الذين كانوا هدف الادارة الشمعونية في تدخلها المتزايد في الشؤون المحلية . أي أن الانفجار حدث في الحلقة السياسية التي شكلت دوما لحمة الوضع اللبناني ، والعامل العازل الذي يمنع التحام الجماهير اللبنانية بالنضال التحرري العربي .

يدل حدوث الانفجار في الحلقة السياسية ـ الطائفية على أن حرب ١٩٥٨ الاهلية كانت مرحلة في أزمة نمو التحالف الحاكم ، الذي لم يفقد سيطرته على مجمل المجتمع اللبناني . فالحركة الوطنية نفسها التي حملت تذمرات فئات مثقفة وفئات فلاحية صغيرة وعمالية ، انضوت تحت القيادات التقليدية . ففي دائرة الاوضاع اللبنانية وحدها ، كان يستحيل على هذه الحركة أن تصوغ برنامجا منفصلا ، يجعلها مستقلة في تنظيمها ، وفي مواقفها . ذلك أن هذه الاوضاع يومها لم تكن قد استنفدت امكانات نموها وبالتالي استيعابها لحاجات المناطق المتأخرة ، وللفئات الطبقية المتذمرة . فالازمة نتجت عن الانتقال من مرحلة الى مرحلة أكثر انفتاحا وأغنى امكانات . اما الدائرة العربية فلم تنتقل حركتها المعادية للاستعمار الى معركة تصفية عامة للارث الاستعماري . فلم تجد حرجا في تثبيت قيادة الاقطاب التقليديين على الصف الوطني عام ١٩٥٨ .

لم تكن الحرب الاهلية مدرسة للمبادرة الجماهيرية . فجماهير البرجوازية الصغيرة التي شكلت قوى هذه المواجهة لم تخرج على الاطر السائدة ، اطر وصاية الاقطاب على الاحياء والمفاتيح . وأدى انحصار المواجهة في الاحياء الى بروز وجهاء العائلات الصغيرة ، وتزايد وزنهم . ولم تستطع القوى الوطنية المنظمة أن تخرق الحصار المحلي ـ الطائفي . فكان أن قبلت الدخول في الاطر التقليدية حيث كانت هذه الاطر مرنة (صيدا) ، او عملت الى جانبها دون أن تعرقل عملها ، أو تشكل نمطا مخالفا ينخرها . فانتهت الاحداث بـ « لا غالب ولا مغلوب » ، أي بنجاح التحالف الحاكم في السيطرة على أزمته ، وفي مواجهة انتقاله الداخلي والعربي الى مرحلة لاحقة بدون تنازلات هامة .

بروز الجيش محور توازن

كانت أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ أزمة في العلاقات بين أطراف التحالف الحاكم ، نتيجة تطورات في الرأسمالية التجارية المصرفية وفي الصلة بين السلطة والاقطاب السياسيين ، وفي صلة حركة التحرر العربية بالاستعماريين التقليدي والجديد .

وكانت المواجهة قد جرت كل المؤسسات اللبنانية . فنتج عن ذلك أن أصاب المجلس النيابي وهو الذي يتوج هذه المؤسسات ، شلل كامل ، فانشطر تبعا للفاصل الذي اخترق لبنان باكمله ، فلم ينجح في الاجتماع مرة واحدة ، منذ بدء المواجهة في ٣٠ أيار ١٩٥٨ ، حتى انتخاب فؤاد شهاب . ولم تستطع المؤسسات الاخرى ـ الادارة مثلا ـ أن تشكل قوة مستقلة عن الاطراف المتنازعة، فغرقت في النزاع . ورغم أن الجيش لم يشذ عن هذه القاعدة ، فقامت بعض مجموعاته بالدفاع عن السلطة « الشرعية » وضرب « المتمردين » في بيروت وطرابلس والشوف ، فسرعان ما تراجعت كتلته الغالبة عن المشاركة في المعركة عند انضمام عناصر من الجيش الى صف المقاومة . وكانت حركة الانضمام ايذانا بتفكك الجيش كله وانقسامه الى جيشين ينضم كل منهما الى الطرف الطائفي المماثل . وحفظت وحدة القوات المسلحة حول موقف « محايد » : الوقوف عند حدود الاحياء الداخلية للمدن ، وترك هذه الاحياء في عهدة مقاومة تخلت عن توسيع رقعة المناطق التي تسيطر عليها . لم يكن الاتفاق الا اعترافا بتوازن فعلي للقوى السياسية . فالمقاومة ، بقياداتها وشعاراتها وتنظيمها ، لم تكن تقدر على اختراق الاحياء ، أو على كسب فئات جديدة . كما أن اليمين الشمعوني لم يكن يملك حلفاء في قواعد الاقطاب المعادين ومناطقهم أما الحل العسكري البحت فكان سوف يؤدي حتما الى انفجار الجيش اشلاء ، عدا احتمال تدخل عربي يتبعه تدخل استعماري مقابله .

نتيجة هذه العوامل برز الجيش محورا لتوازن القوى المتصارعة ومستقرا لهذا التوازن .

كان الجيش مرشحا للتحول الى ركيزة رئيسية لحكم جديد وكان يملك صفة تؤهله لذلك . فهو مؤسسة تملك من الوحدة والاستقلال ما لا تملكه أية مؤسسة أخرى من مؤسسات النظام . ذلك أن عمل التوحيد الرأسمالي الذي بدأه العهد الشمعوني قد كبا بفعل تناقضات القاعدة التي ارتكن اليها . فهو قد حاول ضرب الاقطاع السياسي بينما كان رئيسه نفسه قطبا من اقطاب هذا الاقطاع . وهو لم يجد لنفسه قاعدة منظمة أخرى . وهو قد سلك في سياسته الخارجية مسلكا أثار عليه جماهير وطنية واسعة كانت لا تزال معقودة اللواء للزعماء الطائفيين الذين تصدى لهم . هكذا وصلت المواجهة ، بسبب مضمونها الطائفي ، الى مازق استحالت معه غلبة فريق على اخر . وكان المخرج الوحيد هو تدخل فريق « محايد » « ينتصر » على الفريقين الطائفيين معا ويواصل الاضطلاع بالمهام الجديدة التي بات يفرضها نمو الرأسمالية اللبنانية . لكن « عودة الامور الى مجراها الطبيعي » لم تتم الا نتيجة تدخل القوى الخارجية التي كان الصراع اللبناني الداخلي ، في وجهه الغالب استمرارا لصراعها وتناقضاتها . وتمت انتخابات رئاسة الجمهورية ، على الصورة التي وضع الاتفاق المصري ـ الامريكي ـ ملامحها العامة في أعقاب مهمة مورفي . جاء فوز فؤاد شهاب ، قائد الجيش ، يجمع اذن بين نتائج الصراع الداخلي وتدخل القوى الخارجية . وكان بداية مرحلة جديدة انبتت بذور دور جديد للسلطة كان العهد الشمعوني قد بذرها ، وارتكزت في ذلك على قاعدة سياسية مغايرة نسبيا لقاعدة هذا الاخير لتدرأ خطر الاختلال الذي نفجر عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ .

تقليم اظافر المجلس النيابي

لكن الشهابية ليست مجيء شهاب الى الحكم ، وليست ، ايضا ، مجيء عدد من الضباط في ركاب شهاب . لم ترسم ملامح الشهابية الا خلال ممارسة سنوات للحكم حاولت ان تحل فيها عددا من القضايا الملحة التي كانت من عوامل ازمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، بوسائل وقوى محددة .

ـ كان العامل الذي بدا انه لعب دورا حاسما في انفجار الازمة هو السياسة العربية، وبصورة أخص العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة . فما كان من شهاب الا ان سارع الى تصفية هذه العلاقات . فكان اللقاء مع عبد الناصر ، وكان بدء التعامل الطويل مع عدد من مفاتيح الناصرية في الداخل ، على مستويات متعددة ، من قبضاي الحي الى الزعيم الوطني . وما جعل هذا التعاون ممكنا وسهلا هو أن العلاقات الاميركية ـ العربية نفسها كانت قد اجتازت مرحلة الصراع والصدام ، على اثر ١٤ تموز . وكانت قد بدأت تستقر ايذانا بالتعاون الذي ما لبث أن أصبح وثيقا على اثر الجفاء العربي السوفياتي، شتاء ١٩٥٨ ، وعلى اثر الصراع المصري ـ العراقي ، في الفترة نفسها . وكان انتخاب شهاب نفسه من ثمار هذا التعاون . بذلك توافق الحكم الداخلي ، مع الاعراض الاولى لتراجع الحركة التحررية العربية ، ومهادنتها للاستعمار الجديد . فكسب الحكم الشهابي قاعدة ارتبطت به عبر ولائها للناصرية لكنه لم يلبث ان ربطها به مباشرة بواسطة استخدام عدد من عناصرها واستعمالها . وكان التعايش السياسي الخارجي مع ناصرية « عاقلة » رغم استمرار صداماتها مع الانظمة اليمينية ،فقدت زخم الموجة الجماهيرية التي اطلقتها في منتصف الخمسينات ، كان هذا التعايش ممكنا . ولا سيما انه لم يمتحن في صراع أو مواجهة كاللذين حصلا في زمن الهجمة الاميركية التي قادها فوستر دالس . بعد دالس وايزنهاور ـ بدأت سياسة « الحدود الجديدة » الكينيدية . وبدأت مرحلة الوفاق العربي ـ الاميركي ، والوفاق السوفياتي ـ الاميركي . مما كفى الحكم الشهابي مؤونة اختيار سياسي واضح . وبعد ايلول ١٩٦١ ، اي بعد الانفصال ، كان الموقف المتحفظ من السياسة السورية ، دليلا كافيا على انحياز حكم شهاب الى الطرف الناصري . بالطبع لم يرتب الموضوع على السياسة اللبنانية أي تعديل في العلاقات التي تربطهابالمعسكر الامبريالي ان في العلاقات السياسية او في العلاقات الاقتصادية . بل ان الفترة التي تمتد طول ولاية فؤاد شهاب ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ، هي الفترة التي شهدت اتساع هذه العلاقات وتوثقها . لكن كسب فئات واسعة من الجماهير الناصرية لم يكن يعتمد فقط ، ولا حتى بصورة أساسية على العلاقات الرسمية او شبه الرسمية مع القاهرة . فقد لعبت العوامل الداخلية دورا حاسما هنا ايضا .

ـ عند مجيئه الى السلطة ، ورث فؤاد شهاب المجلس النيابي الذي كان فصله كميل شمعون على قد المشاريع والحاجات الراهنة عام ١٩٥٧ . اي ان هذا المجلس لم يعد يصلح للمشاريع والحاجات التي تلت ١٩٥٨ . ولكن لم يكن بامكان الرئيس أن يحل هذا المجلس، وان يجري انتخابات نيابية جديدة ، في اعقاب حرب اهلية اودت بالاف من الضحايا ، وجددت وفاقمت خصومات تقليدية لا تحصر . فكان لا بد من الاحتفاظ بمجلس معطل ، فترة من الزمن، يمكن بعدها اجراء انتخابات جديدة . لكن بالاضافة الى الظرف الخاص الذي فرض استمرار مجلس كان قد انفضح عجزه الكامل عن القيام باعباء سلطة وطنية ، كان ثمة وضع اقل ظرفية . فالمهام التي كان على الادارة الشهابية أن تتولاها (توجه عربي محدد نسبيا ، تفادي نتائج التفاوت الفاحش في نمو الراسمالية اللبنانية ...) تتجاوز الاطار البرلماني التقليدي ، اي اطار الدائرة الانتخابية . هذا الاطار كان جديدا كل الجدة على الطاقم البرلماني يومها . بل ان من اسباب الازمة السابقة هو تخلف ادراك هذا الطاقم ، والمؤسسات السياسية كلها معه ، للمهام الجديدة . هذان العاملان ـ نوع برلمان ١٩٥٧ ، والمهام اللاحقة لـ ١٩٥٨ ـ يسرا اهمال المجلس النيابي ، ووضعه جانبا . ولم تكن انتخابات ١٩٦٠ تشكل اتجاها متعارضا مع الخط الاول : فقد أصبح عدد النواب ٩٩ نائبا بعد أن كان ٤٤ (؟) مما سمح بتوسيع التمثيل النيابي ، وتقطيع للدوائر الانتخابية يتيح لكل الذين لعبوا دورا في أزمة ١٩٥٨ ان يدخلوا الى المجلس . فيتحول المجلس الى حلبة صراع تمتص كل الخلافات ، وتحيد هذه الخلافات ، فالنواب الجدد هم قادة المواجهة الدامية التي تمت قبل سنتين . وها هم جزء من مؤسسة تقوم على التوازن ، وعلى الحلول الوسط ، عدا انها بارتكازها الى قاعدة مصالح محلية ، لا تتيح تشكيل تكتلات ثابتة ، ذات لحمة مصلحية متماسكة . والمصالح المحلية تخدم بالمراجعات والضغوط ، والمساومة على التصويت . مما يساهم في تمييع اي حدة ، او تصلب في الانتماء السياسي . طوال السنوات الاربع اللاحقة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ ، لم يكف المجلس النيابي ، كمؤسسة ، عن التراجع لصالح سلطة عامة تمارس من فوق أي من رئاسة الجمهورية ومن رئاسة الوزراء . وساهم في [illegible] احداث ظرفية ،دفعت بالوجهة العامة الى الامام : كانت محاولة انقلاب القوميين السوريين عشية ١٩٦٢ ،عاملا شدد من رقابة السلطة غير البرلمانية على مجمل الاوضاع ، واتاح للجيش أن يلعب دورا كبيرا ، على قاعدة متوفرة سلفا ، وفي التدخل في عدد من المجالات : النقابات العمالية ، الصحافة والنشر ، فئات اجتماعية هامشية من فارضي الخوة والازلام والموظفين ومفاتيح القرى ... هذه الظواهر عملت على استعداء فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ، وبصورة اخص من الوجهاء المحليين ووجوه الاقطاع السياسي ، على السلطة الشهابية فصورت الشهابية على أنها تعني القضاء على الاقطاع السياسي لصالح فريق عسكري متخف، يحكم في الخفاء . لكن الحكم الشهابي اذا كان قد قلم اظافر المجلس النيابي ، فهو لم يمس المؤسسة النيابية . فطول الست سنوات من الحكم ، وطوال استمرار نفوذ شهابي اكيد لم ينحسر الا مع انتخابات ١٩٦٨ لم تتعرض قاعدة التمثيل النيابي واسسه لاي تعديل. واذا قامت الادارة الشهابية بتقييد الحرية التي كان يتمتع بها النواب في التوظيف والتعيين (انشاء مجلس الخدمة المدنية وفرض المباراة شرطا للتعيين في الملاك الوظيفي) فهي لم تلغ هذه الحرية في التوازن الطائفي المستمر وفي التشكيلات الصغيرة والكبيرة ، وفي استقدام يد عاملة مياومة واسعة ، وفي التلزيمات الخ . استمر وزن الاقطاع السياسي ملموسا . فالشهابية لم تكن ابدا الغاء للعلاقات السياسية التقليدية ، اي علاقات الاقطاع السياسي . لكنها استفادت من تراجع المجلس النيابي في ظروف محددة ، فاخضعت المؤسسة النيابية (دون أن تمس اسسها وقواعدها) لسلطة وصاية هي السلطة التنفيذية ـ الرئاستان ، الادارة ـ لكن سلطة الوصاية هذه لم تتحول الى مؤسسة . فالدور الذي لعبته خلال حقبة

الشهابيّة وتنظيم النمو الرأسمالي

حدود الاجهزة الادارية الجديدة
محاولة تنظيم القطاع المصرفي

من التاريخ اللبناني لم يستند الى قوى دائمة تدخل تعديلات على المقاييس السياسية السائدة. لذلك بقي الدور مرتبطا ، لحد بعيد ، بسيطرة فريق عسكري واداري ونيابي ، امتلك خلال فترة بعض الوسائل التي تتيح له التاثير على المؤسسات النيابية : المناطق العسكرية توزيع رخص السلاح ، توسيع مجال تدخل القضاء العسكري . هذه الوسائل التي استخدمها الحكم الشهابي طويلا لا تنتج مؤسسة متميزة عن المؤسسة النيابية . فهي كلها تدور حول هذه الاخيرة وتسعى جاهدة للتاثير عليها . انها تسعى لاستخدامها لمصلحة سلطة الوصاية . لكنها لا تستبدلها ، ولا حتى تضعف مكانتها . هذا الوضع هو الذي يفسر نوع التكتلات النيابية التي تشكلت طوال المرحلة التي كان التاثير الشهابي فيها غالبا . فهي لم تكن بصورة من الصور تكتلات ذات قاعدة طبقية ما ، متميزة . بل انها كانت تكتلات سياسية لعبت في تكوينها العلاقات الظرفية ، والولاءات التقليدية ، الدور الحاسم . اما خرافة تمثيل البرجوازية الوطنية ، فان الذين ابتدعتها مخيلتهم نسوها ، في جملة ما نسوا من خرافات .

الشهابية وتنظيم النمو الراسمالي

— لا شك ان لاستبعاد المجلس النيابي اساسا موضوعيا عاما يتجاوز الظرف السياسي الاني — ١٩٥٧ ..

— فقد ورثت الادارة الشهابية رأسمالية مصرفية وتجارية في اوج ازدهارها . ولكن عام ١٩٥٨ ، لم تكن بعد هذه الرأسمالية قد وسعت سوقها ، او انتجت اثارها كلها ، لتشمل فئا ت اجتماعية متزايدة ومناطق لبنانية خارج المركز البيروتي — الجبلي (جبل لبنان) . ويرجع ذلك لحداثة عهدها وهي التي بدأت تنمو فعلا بعد ١٩٥٣ ، من جهة ، ولاصطدامها بعدد من العوائق التي حالت دون اتساعها ، كتوفير الحاجات الاولية ، او ما يدعى ببناء القاعدة التحتية (الطرقات ، الكهرباء ، الماء ...) من ناحية اخرى . لقد كان برنامج الشهابية الفعلي هو هذا التوسع ، وعلى قاعدة التركيب اللبناني نفسه ، دون تعديله . خلال السنوات الست التي سبقت وصول شهاب الى السلطة ادى تدفق الاموال العربية على المصارف اللبنانية الى نمو تجاري واستهلاكي جديد . لكن السوق الذي استطاع ان يستفيد من هذا الحدث هو السوق الذي كان يملك قبل الحدث ما يمكنه من الاستهلاك ، يضاف اليه الذين كانوا على صلة مباشرة بنتائجه : فئة من المقاولين والمصرفيين وبائعي العقارات ... أي ان تدفق الاموال العربية ، اذا كان قد شكل حافزا جديدا لفئات برجوازية متوسطة فانعش اعمالها ، واوجد سوقا اوسع وانشط لنتاجها ، فهو لم يخرج عن حدود هذه البرجوازية الا بحدود بسيطة اخذت تتسع ببطء . لكن اتساعها البطيء هذا اتجه ، طبيعيا ، الى الاماكن المهيأة : مصايف الجبل العقارات البيروتية ، التجارة المتوسطة ، زراعة الاشجار المثمرة ، المصارف ، صناعة البناء ، المهن الحرة ... أما ما عدا ذلك فقد انكشف تخلفه عن اقتسام نتائج الثروة الجديدة .

طوال هذه المرحلة ، كانت الدولة تفتح المسالك للظاهرة الجديدة ، تعمل بكل الوسائل على تشجيعها . ولا شك ان الحدث الاهم في هذا السبيل ، كان اقرار السر المصرفي عام ١٩٥٦ فقد اباح هذا القرار كل عمليات التهريب والتلاعب على القانون ، والتهرب من دفع الضرائب ، ليس في لبنان فقط بل في كل البلدان التي يمكن شبكتها المصرفية ان تصب في الشبكة اللبنانية : كنز جبهة التحرير الجزائرية الذي هربه خيضر ، ذهب القطار الانكليزي الشهير ... وطوال هذه المرحلة اكتفت الدولة بجهاز اداري متواضع ، نسبيا ، قليل التنوع ، بسيط الامكانات والكفاءات . هذا بينما كانت الخزينة تستقبل عائدات ضخمة (نسبيا) تتراكم في احتياط لا مجالات يصرف فيها . كانت الادارة ايضا ، بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ، تقوم على قاعدة ضيقة نسبيا من الموظفين ومجالات الصرف والتدخل رغم توسعها قياسا على العهد « الاستقلالي » الاول .

تجاه التفاوت في اتساع السوق الرأسمالية التجارية ، وضيق قاعدة تجدد هذه الرأسمالية ، وامتلاك الدولة لاحتياط كبير ، شكلت الدولة مخرجا فعليا . فاحتياطها سيستطيع أن يحمل السوق الرأسمالية التجارية الى مناطق لم تكن تعرفها . فكانت المشاريع « الكبرى » اي مشاريع شق وتعبيد طرقات جديدة . ونقل الكهرباء الى قرى بعيدة ، او توفير امكان استهلاك كهربائي أكبر . ونقل الماء الى مناطق ريفية عطشى وبلا زرع . وبناء عدد من الثانويات ودور المعلمين ، بالاضافة الى توسيع التعليم الابتدائي . كانت نتيجة تمويل هذه المشاريع تدفق المال على رأسمالية مقاولة ومستوردة ، وعلى ملتزمين جدد ، وعلى مكاتب هندسة . كما أن الطرقات الجديدة وسعت سوق السيارات الخاصة . واتاحت الكهرباء استهلاكا للالات الكهربائية على انواعها ، اصبح « شعبيا » .

ولما كانت هذه السلع تستورد كلها من السوق الامبريالية ، عرفت التجارة اللبنانية ازدهارا لم يستنفد حتى اليوم نتائجه : فارتفع عدد الوكالات ، والفروع والمحلات . اذا كانت هذه الحركة المتسعة قد تركزت في بيروت ، ومنطقة الجبل المحيطة ببيروت ، فانها شملت عددا اوسع بكثير من السكان ، اخرجتهم من مناطقهم ودفعت بهم الى العاصمة . كما انها فتحت اسواق الخليج العربي أمام اليد العاملة اللبنانية ، والمهارات اللبنانية المتواضعة العدد . لكن المنجزات الشهابية عملت على ادخال افواج اوسع في حركة توسيع السوق الرأسمالية ، ونقل هذه الحركة الى مناطق اخرى ، كان يعزلها عنها عدم توفر الطرق والكهرباء والتعليم والقوة الشرائية الكافية والسلع .

في هذه الوجهة ينبغي فهم القرارات « الاجتماعية » التي اتخذتها الشهابية . فالضمان الاجتماعي الذي شرعت له ولم تنفذه هي ، بتحميله جزءا من كلفة تجديد قوة العمل للرأسمالية اللبنانية ، يحرر قوة شرائية اكبر ويوفر « امنا » اجتماعيا حيويا . والعقود الجماعية هي وسيلة تامين هذا « الامن » بالاضافة الى قيادات نقابية حرصت السلطة الشهابية دوما على مراقبتها عن قرب .

— كانت عملية توسيع السوق الراسمالية التجارية هي محور الانجازات الشهابية ، والتي اكسبتها طابعا « حديثا » و « عصريا » . وهو طابع لا شك فيه شرط ان لا ننسى أن هذه العصرية اقتصرت على فتح مجالات أرحب لرأس المال التجاري الملحق بالسوق الامبريالية ، واخرجت الرأسمالية المحلية من حدودها الضيقة . وهي في هذه العملية المزدوجة ، لم تدخل اي تعديل ، او « اصلاح » على وجهة هذه الرأسمالية نفسها : على مجالات توظيفها ، على تكامل هذه المجالات على صلتها بالموارد المحلية ، او العربية ...

حدود الاجهزه الاداريه الجديدة

بما ان هذه العملية تمت انطلاقا من الدولة وادارتها ، فقد كان على الدولة أن تنشىء الاجهزة الجديدة التي تسمح لها بالاشراف على المشاريع الجديدة . وساهم في ذلك ايديولوجية « تخطيطية » عامة ، من نتاج رأسمالية الدولة الاحتكارية الاوروبية . ولما كانت الادارة الشمعونية اداة سياسية بالدرجة الاولى تخضع للمعايير السياسية في انتقاء ملاكاتها وافرادها ، عملت الشهابية على انشاء ادارة موازية ، مستقلة عن الادارة العادية ، ملحقة مباشرة بالسلطة المركزية : مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ، المشروع الاخضر . وتعللت بطابعها الفني لتفصلها عن ادارة لا تستوفي مقاييس الفعالية . لكنها لم تدع هذه الادارة السياسية الطابع لشانها . فالمهام التي اضطلعت الاجهزة الفنية بعبء تنفيذها ، ينبغي أن تتسع ، وتطال مجالات جديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية . مما يتطلب ادارة عامة فعالة ، لا اجهزة فنية معزولة . وهذا ما حاولته الشهابية في انشائها اجهزة رقابة على الادارة العامة ، تحدد مقاييس الوظيفة وتعممها ، فلا تخضع مباشرة لتدخل الطاقم السياسي (الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ...) ولا شك ان اتساع السوق الرأسمالية التجارية ، وقيام الدولة بمهام التشريع لمجمل النشاطات الاقتصادية التي اخذت تتنوع وتتشابك ، جعل من العنصر الفني في بعض المجالات ضرورة ملحة . تجاه البطء الاداري المعهود ، وتجاه ثانوية مقاييس الكفاءة في الادارة السابقة ، بدت « عصرية » الادارة شعارا تقدميا « رأسماليا » . لكن هذه « التقدمية » المزعومة لم تخرج عن الدائرة التي بقيت داخلها في مجالي السياسة البرلمانية والرأسمالية التجارية . هنا أيضا ، اكتفت الشهابية بان اضافت الى البناء الاداري الموجود ، طبقة جديدة ، بينما احتفظ البناء الاداري القديم بحصانته ، واساليب عمله . فالسلطة التي لم تتعرض للمؤسسة النيابية ، وللعلاقات التي تحملها ، لا تستطيع بناء ادارة جديدة ، بينما هي لا تجرؤ على التصدي للادارة القديمة التي هي امتداد للعلاقات الطائفية والمحلية والعائلية .

محاولة تنظيم القطاع المصرفي

— مع ازدياد وزن الرأسمالية التجارية والمصرفية ، وتشابك دورها بمصالح التكتلات العربية الحاكمة وبالرأسمالية المالية العالمية ، طرحت مسألة تنظيم هذا الدور واحاطته بضمانات تمكنه من الاستمرار . في هذا المجال لم تطمح الادارة الشهابية الى اكثر من تجنيب الحياة الاقتصادية التي يسيطر عليها رأس المال التجاري والمصرفي هزات كبيرة تنتج عن فقدان حد ادنى من التنظيم . وكان أبرز مشروع عبر عن هذه الوجهة هو مشروع مصرف لبنان (البنك المركزي) الذي نظم عمله في قانون النقد والتسليف . كانت الرأسمالية المصرفية قد نمت خلال السنوات العشر السابقة ١٩٥٣ — ١٩٦٤ دون أي ضابط او حد . فافتتحت مصارف عديدة بدون مراقبة دقيقة لاوضاعها ، او حتى لدفعها لرأسمالها الذي تعلن عنه . أما الاعمال المصرفية نفسها ، فلم تكن تخضع ، هي الاخرى ، لاي تدقيق فعلي : فكانت تعلن جردات وهمية كما كان يهلك قسم من رأس المال فلا يعلن عنه . وكانت المصارف تقوم بعمليات تتعدى بكثير العمل المصرفي التقليدي . فتحولت بعض المصارف وانترا في طليعتها ، الى مؤسسات اقتصادية عامة ، تلف شبكتها مرافق تتراوح ما بين شركة طيران (الشرق الاوسط) وبناء السفن (لاسيوتا — فرنسا) مرورا بالمضاربة العقارية المحلية والعالمية (شراء أرض في الشانزليزه — باريس) . وكانت منافسة المصارف المحلية فيما بينها تحملها على دفع فوائد جد مرتفعة « لا يمكن توفيرها عن طريق الاعمال المصرفية العادية » كما كانت تدفع تكاليف استدراج للودائع ، مرهقة . فلم يكن أمام المصارف ، كي تقوم باعباء فوائدها ، الا الغرق في المضاربة على أنواعها ، او المساهمة بعمليات غير قانونية تدر عليها ما يكفل استمرارها . وهي في نشاطها هذا ، كانت بعيدة عن الحذر : فلا تحتفظ في صناديقها باحتياطي يتيح لها الاستجابة لطلبات مرتفعة من المودعين وتصبح المسألة مغامرة اذا تذكرنا أن معظم الودائع التي عرفتها المصارف هي ودائع تحت الطلب ، أي الحسابات الجارية التي يستطيع المودع أن يطلب سحبها في اي لحظة ، بينما المصرف يستعملها في عمليات طويلة الامد ، او يجمدها في مشاريع معقدة ، ومتداخلة باوضاع سوق عالمية لا يستطيع المصرف بالطبع أن يؤثر عليها . وكان هناك جانب اخر لم يكن قد برز بوضوح ، في تلك الاونة ، وهو قيام صلة مباشرة بين المودعين العرب ، ولا سيما كبارهم ، وبين المصارف العالمية الكبيرة . مما يجعل الراسمالية اللبنانية مواجهة بمزاحمة لاقبل لها بها . فهي اذا لم تستطع ضمان الاموال المودعة ، وذلك باعمال مصرفية غير مغامرة او بارساء القطاع المصرفي كله على اسس ثابتة ، قضت عليها المصارف العالمية .

كان صدور قانون النقد والتسليف عام ١٩٦٤ محاولة لارساء هذه الاسس الثابتة . فهو بمراقبته الدائمة للحركة المالية ، لوضع السيولة والتداول النقدي ، وبتدخله للمحافظة على سعر مستقر للقطع الاجنبي بمنع المضاربات النقدية الكبيرة غير المأمونة ، وبتحديده لسعر الحسم ، وبفرضه لاحتياط دائم تودعه المصارف في صناديق مصرف لبنان .. بهذه الاجراءات كلها ، عمل القانون على فرض ضوابط وحدودا عامة على النشاط المصرفي . ومن الواضح أن هذه الضوابط لا تهدف للتدخل في تفاصيل نشاط المصارف . فليس في القانون ما يمس من قريب او بعيد السر المصرفي . وليس في القانون ما يردع عن القيام بعمليات غير مصرفية . كل ما حاوله القانون هو رسم حدود ، على المصارف الا تتجاوزها كي لا تتعرض للانهيار . فبواسطة المحافظة على سعر مستقر للقطع الاجنبي ، يردع مصرف لبنان المصارف التي تحاول ان تحصل على أرباح سريعة من التلاعب بطلب العملة الاجنبية وعرضها . ذلك أن هذا التلاعب غير مأمون العاقبة : فهو يخضع لمصالح المصارف المركزية في الدول الكبيرة ، ولحاجات أسواق ضخمة . فاذا تورطت المصارف اللبنانية بعملية شراء كبيرة ، وقررت هذه المصارف توسيع الاصدار لمساعدة احدى العملات ، منيت المصارف اللبنانية بخسائر تزعزع وضعها كله .

— بينما عملت الادارة الشهابية على توسيع قاعدة تجدد الرأسمالية التجارية بادخال فئات اوسع في دورتها وسوقها ، عملت من ناحية ثانية على حماية هذه الرأسمالية ، من فوق أي من مواردها المصرفية ، والتحاقها بالسوق الامبريالية .

استمرار التفكك في الانتاج الداخلي — مشكلة التعليم

— في هذا كله لم تتعرض الشهابية ، في اي من اجراءاتها ، لتركيب الرأسمالية اللبنانية الناتج عن تضخم القطاعات المتصلة بالاسواق الامبريالية ، وعن خضوع القطاعات الاخرى لمقاييس القطاعات الاولى . لذلك لم تؤد الاجراءات الشهابية « الاصلاحية » الى توازن داخلي ولو نسبي . بل على العكس تماما ، فالريف اللبناني نتيجة انخراط اوسع في السوق الرأسمالية ، استمرت هجرة اهله الى مصادر العمل والتعليم واللهو . ونتج عن دخول السلع الاستهلاكية اليه ، تفاوت بين الدخل ، ولو ارتفع ، وتزايد الحاجات الجديدة وتنوعها . ولم ينم دخول الرأسمالية على الزراعة الى تكامل محلي ، مثل انشاء صناعات متصلة بالانتاج الجديد . فالرأسمالية الزراعية ، هي الاخرى ، غلب عليها رأس المال التجاري : فقد كان اتساعها يعني انتاج سلع للتصدير ، على حسب الحاجات المحلية التي بقيت تلبيتها على عاتق الاستيراد ، اي رأس المال التجاري .

— واذا كانت الصناعة اللبنانية قد نمت خلال هذه الفترة ، وبعدها (بصورة أوضح) فان نموها لم يتم على اسس مغايرة . فاتساع السوق الداخلية ، وتكون برجوازية صغيرة دنيا في البلدان العربية (الكويت الاردن ، السعودية ، العراق ، غزة) اوجدا مستهلكين من نوع جديد : فالاستيراد الاجنبي يكلف هؤلاء المستهلكين باهظا لاقتصاره غالبا على نوعية متوسطة او فاخرة . مما يشكل طلبا لا يستطيع الانتاج الاجنبي تلبيته . فقامت الرأسمالية الصناعية باقتسام السوق الاستهلاكية مع راس المال التجاري . وقامت تنتج سلعا لا تنافس السلع المستوردة . فهي اما رخيصة جدا وبالتالي تتوجه الى مشترين لا يستطيعون شراء السلع المستوردة ، واما ينبغي استهلاكها بسرعة كي لا تتلف ، او انها اختصاص محلي ، او ان مادتها الاولى قريبة ، مما يوفر تكاليف نقل باهظة . توزعت الصناعة اللبنانية على هذه الانواع : فانقسمت صناعات النسيج ، والغذاء ، والدواء ، والمشروبات ، والاسمنت . وعقدت اتفاقات مع صناعات اجنبية تقدم براءة الاستعمال ، او الالات والفنيين ، او المادة نصف المشغولة (كوكاكولا ، لنيدة ، سيال ...) وكانت شرائح من الاسواق العربية والافريقية والمحلية هي مجالات التصريف . كان هذا النشاط الصناعي استجابة مباشرة وموضوعية لمجالات تركها راس المال الامبريالي خارج سيطرته المادية المباشرة لضعف مردودها . فلم يكن دور الرأسمالية الصناعية المحلية سوى الحلول محل رأس المال الامبريالي ، وبدون اي تبديل في طريقة الاستغلال : فالوحدات الصناعية تبقى مستقلة الواحدة عن الاخرى تعتمد في تجددها على الاستيراد والتبعية للسوق المصدرة . فلا ينشأ قطاع صناعي متكامل ، مترابط ، يعمل على تغطية حاجات السوق المحلية او العربية ، وعلى استنفاد امكانات هذه السوق : كما لا يعمل بالطبع ، على الاستقلال عن السوق الامبريالية . فلا ينتج عن ذلك انعدام المنافسة بين الراسمالية المحلية والرأسمالية العالمية ، فحسب ، بل ان التركيب الداخلي المفكك يترك المجال رحبا لتعايش وحدات من أحجام مختلفة ، وانتاجية متفاوتة ، يغلب عليها الانتاج الصغير . وقد لعبت العلاقات السياسية دورا هاما في استمرار السمة الاخيرة : فالمحافظة على اجور منخفضة (في النسيج ، في صناعة الخبز ، في صناعة المشروبات...) وعلى امتيازات مكتسبة (النقل الخاص والمواقف) وحماية انتاج داخلي ذي كلفة منخفضة يستفيد من اسعار عالية (النسيج ، الاحذية ...) كلها اجراءات تحول دون توحيد مقاييس التصريف ، او بروز وحدات رأسمالية كبيرة ، او انتثار الوحدات الصغيرة . يضاف الى ذلك البعثرة الملازمة لعمل الصيانة والتصليح (الميكانيك ...) فاين اذن قاعدة رأسمالية صناعية نامية ، تخضع السوق شيئا فشيئا لحاجات نموها ، ومقاييسه ؟ هذه القاعدة ، هي الاخرى ، لا وجود لها الا في خرافات هرمت وشاخت .

— لم تحاول الشهابية (ولم تكن تستطيع اصلا) تعديل شكل الانتاج الداخلي ، بل انها ساهمت باستجابتها لحاجات الرأسمالية اللبنانية ، كما هي ، في تضخيم بعض سماتها . كان تجدد اليد العاملة — قوة العمل — بمد اتساع الرأسمالية التجارية بحاجاتها . اتى التعليم متلائما مع هذا الاتساع . فالكفاءات التي كان نمو السوق الداخلية يتطلبها هي تلك التي يمكنها أن تشكل ملاكات ادارة تتسع وتحاول الاضطلاع بمهام مراقبة ومهام فنية محدودة ، او ان تلبي متطلبات حركة بناء ناشطة واستثمار عام في المواصلات والكهرباء والماء ، وبداية استثمار صناعي ، وارتفاع قدرة شرائية ومتطلبات صحية ، وتعليم متزايد الاتساع والشمول ... حتى مطلع الخمسينات كان التعليم العالي امتيازا يسيطر عليه الاستعمار الثقافي ، ويحصر الوصول اليه بعدد ضئيل من ابناء كبار الملاكين الزراعيين والبرجوازية المدينية . لكن عقب الحرب الثانية ومع مشاركة البرجوازية الصغيرة في الادارة والانتاج التجاري ، بصورة اوسع ، بدأت المؤسسات الوطنية الخاصة (الاكاديمية اللبنانية) تستقبل اعدادا ضئيلة من الذين تمنعهم اصولهم الطبقية من اجتياز الحواجز المرتفعة : كلفة التعليم ، اللغة الاجنبية ، العلاقات الاجتماعية . لكن اطار المؤسسة الخاصة ، ما كان ليستطيع استقبال الفيض الذي نتج عن نزوح متزايد الى المدينة . كما أن تزايد الحاجة الى موظفين ومعلمين ما كان يمكن تلبيته مع الاحتفاظ بالتعليم الجامعي الاجنبي شبكة وحيدة لاعداد الكفاءات المطلوبة . ثم ان الفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة اخذت تشكل ، في المدينة وفي الريف ، جمهورا متعاظم التاثير السياسي والانتخابي . فلم تعد السلطة ، سلطة الاقطاب التقليديين ، تستطيع تجاهل طموح هذه الفئات الى الترقي الذي يشكل التعليم احدى وسائله الاكيدة . فكانت الجامعة اللبنانية استجابة لهذه العوامل . لكن هذه الاستجابة لم تكن لتخرج رغم ضغط الحركة الوطنية ، على علاقات النظام وتماسكها : فالجامعة اللبنانية لم تتضمن ، عند تاسيسها ، سوى معهد اعداد لمعلمي المرحلة الثانوية . فهي بذلك لا تشكل منافسة فعلية للكليات الاجنبية ، بل تقتسم معها سوقا اخذة في التنوع . فتحتفظ الكليات الاجنبية بالتعليم « النبيل » : الهندسة ، الطب ، المحاماة بينما تتولى الجامعة اللبنانية اعداد مدرسي المواد العامة في المدارس التكميلية والثانوية . اي اعداد الذين يعدون بدورهم قاعدة واسعة من « المتعلمين » غير محددي الكفاءة ولا العمل . هذا الحد الفاصل بين تعليم الجامعات الاجنبية وتعليم الجامعة الوطنية ، حاول الاستعمار الثقافي والسلطة اللبنانية الحفاظ عليه طويلا : فلم تقدم السلطة على افتتاح كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الا عام ١٩٥٩ ، اي بعد ان امتلكت الادارة اللبنانية معظم ملاكاتها الاساسية ، ومن الذين ينتمون الى اصول طبقية كانت تستطيع الحصول على التعليم الاجنبي .

جاء هذا التعليم في خدمة تجديد التركيب الرأسمالي السائد في لبنان . والحاجات التعليمية التي لباها اتساع عدد المدارس وانتشارها ، هي الحاجات التي انتجها هذا التركيب نفسه . كان التعليم الثانوي ، وما زال ، اعدادا عاما ، مدخلا لكل احتمالات الدراسة الجامعية التقليدية : من الاداب الى الهندسة والزراعة . وبذلت طبقات المجتمع اللبناني ، بمجملها ، جهودا كبيرة متفاوتة ليحصل ابناؤها على العلم ، ويشاركوا في امتيازات المتعلمين ووظائفهم . وفرضت مجالات العمل المتاحة ، والتي بدا ان اتساعها بلا حدود ، نوع التوجه . فاستقبلت الكليات التعليمية ، وكليات الحقوق والعلوم الاقتصادية وكليات الهندسة والطب ، اعدادا ضخمة من الذين انهوا دراستهم الثانوية . ولكن تقنين الدخول الى الكليات الاخيرة في الجامعة الفرنسية ، والكلفة المرتفعة جدا في الجامعة الاميركية ، دفعا باعداد كبيرة من الطلاب اللبنانيين للسفر الى البلدان الاوروبية — الغربية منها والشرقية — طلبا للاختصاص . كان نتاج هذه الموجة ضغطا متزايدا على المرافق نفسها ، وهي مرافق عمل ولدتها الرأسمالية اللبنانية في اتساعها خلال الخمسينات : البناء ، الصحة ، الادارة ، الاعمال . فاتى التعليم في مناهجه ، وفي نتاجه من المتعلمين ، يخدم تركيبا اقتصاديا مفككا . فكما أن الصناعة اللبنانية لم تكن الا بديل صناعات الرأسمالية العالمية ، وبالتالي لم تقم ببناء وحدات متكاملة تراعي متطلبات الاستقلال الوطني وتراعي الحاجات والامكانات المحلية ، كذلك فان التعليم لم يعد يدا عاملة ، تستبق حاجات بناء وطني مستقل . بل اكتفى بان لبى حاجات مباشرة تستطيع أن تدفع ثمن تلبيتها مباشرة أيضا . فكان الطابع الغالب على كل التعليم اللبناني بمراحله وانواعه ، طابع الصيانة : صيانة الادارة والعلاقات الادارية ، صيانة الاشغال العامة ، صيانة الصحة ... مما استبعد جانبين أساسيين : الانتاج والابحاث . فلم يعد عاملون في مجالات انتاجية ، صناعية وزراعية ، ضيقة أو مفقودة . ولم توجه اية عناية للابحاث التي تستطيع ان تغذي مجالات الانتاج بالمواد أو الطرق الجديدة ، ان تخفض كلفة الانتاج ، ان تفتح امكانات مستجدة ، فغلبت الصفة السلعية ، الاستهلاكية على انتاج المتعلمين . مما ادى الى الاهتمام « بالسلع » الاكثر كلفة ، والتي تدر الربح الاوفر على حساب الحاجات الاولية والاساسية : بينما أمكن تنظيم تعليم ثانوي من مستوى متوسط نسبيا (بالمقاييس السائدة) ترك التعليم الابتدائي في حالة من الفوضى وانعدام الكفاءة تشكل هدرا بشريا فادحا . وبينما تصدر صفوف الرياضيات اعدادا كبيرة من مهندسي المستقبل الذين لن يعملوا حسب كفايتهم وطاقتهم ، يبقى قسم من الانتاج الصناعي بدون يد عاملة ماهرة . وبينما اصبح الاختصاص ملازما لدراسة الطب ، ما زالت مناطق ريفية لبنانية كاملة ، في الجنوب والبقاع والشمال والبترون والشوف ، محرومة من التمريض الاولي ...

الشهابية والحركة الوطنية الديمقراطية

— هذه الظواهر مجتمعة من تقليص اظافر المجلس النيابي الى السياسة العربية المتعاطفة مع الناصرية الى بوادر استقلال اداري ، الى توسيع سوق الرأسمالية التجارية ومحاولات تاطيرها الخجولة ... هذه الظواهر ادت الى ضرب جزء من قواعد الحركة الوطنية الديمقراطية وانحرافها ..

— كانت قواعد الحركة الوطنية الديمقراطية تنتمي في معظمها ، الى الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة . بالاضافة الى فئات عمالية ضئيلة تنتمي بمعظمها الى الحزب « الشيوعي » اللبناني . لم تكن هذه « القواعد » بالطبع ، غريبة عن مجمل التطورات التي تمت

— البقية على الصفحة ١٥ —

حديث مع نايف حواتمة ٢

مرحلة التحرّر الوطني ومسألة الصراع الطبقي

منهج يمين المقاومة ترك زمام المبادرة بيد الرجعية لتشن حملة أيلول

لم تتمكن حركة المقاومة من تعبئة الجماهير الأردنية لأنها أدارت ظهرها لقضايا الساحة الأردنية

تحدثت عن الخطأ العام في تعامل حركة المقاومة مع الجماهير الفلسطينية والاردنية فهل يمكن ان تخوض في هذا الموضوع بشيء من التفصيل والتحديد، خاصة على صعيد العلاقة مع الجماهير الاردنية وعلى صعيد الاشكال التنظيمية لتعبئة الجماهير المؤيدة لحركة المقاومة ؟

ان مجموع الاخطاء التي وقعت في التعامل مع الجماهير الفلسطينية والاردنية نابعة في الاصل من الخطأ الاساسي في فهم طبيعة الوضع في الاردن، هذا الخطأ الاساسي الذي يقول « ما لنا وما يجري في عمان » ، عاجز عن فهم قانون الترابط بين ما يجري ضد اسرائيل وما يجب ان يجري ضد الحكم الاردني العميل اذ كان واضحا كما قلت في ظل اصرار الرجعية الحاكمة على تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي مع العدو الاسرائيلي محولة بذلك الثانوي الى اساسي يصبح لزاما علينا اولا ان ننمي مجموع قوانا وننضج الازمة الثورية في الساحة الاردنية لحل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية لصالح سلطة الثورة، ومن هنا نبعت كل الاخطاء الاخرى. فقد تم التعامل مع الجماهير الفلسطينية ضمن اطار وطني عاطفي عام يطالبها بحمل السلاح ضد العدو الاسرائيلي دون اي عملية تثقيف ثورية لتسييس هذه البندقية وتحويلها الى بندقية ثورية تنبع منها فعلا السلطة السياسية، وينبع منها فعلا متابعة الكفاح المسلح بأقدام صلبة وبالاعتماد على الذات والجماهير. وتفترض عملية التسييس بالضرورة تركيز التثقيف الجماهيري باتجاه حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية في عمان، ودعم هذه العملية ببناء الميليشيا المسلحة والمستوعبة للعلم العسكري الثوري، وتطوير لجان التنسيق في المخيمات والمدن لتصبح اجهزة ادارية تحل محل الاجهزة الادارية الرجعية، وبناء المجالس الشعبية وتطويرها لتصبح الاطارات التشريعية المعبرة عن ارادة هذه الجماهير والقائدة لها. لكن ضيق الافق السياسي للقوى اليمينية في المقاومة والمدة الزمنية القصيرة المفتوحة امام يسار المقاومة من اجل تطوير هذه القضايا في اوساط الجماهير لتتلقفها وتعيد صياغتها ضمن ظروفها الميدانية متجاوزة بذلك قياداتها، هي التي ابقت هذه الاشكال الوطنية ضعيفة وقاصرة عن القيام بدورها المطلوب، بدءا من دور الميليشيا الذي اقتصر على عمليات الدفاع الانية والمحدودة تجاه الهجمات الرجعية وانتهاء بدور لجان التنسيق والمجالس الشعبية التي اقتصر دورها على حل بعض الاشكالات بين فصائل المقاومة من جهة ومع الجماهير من جهة اخرى. اضف الى هذا ان يمين المقاومة لم يستطع ان يفهم حقيقة العلاقات العضوية القائمة بين الجماهير الفلسطينية والاردنية فاندفع باتجاه « الفلسطنة الكاملة » لاطارات المقاومة ومنظماتها الجماهيرية والنقابية والمهنية بخلق سلسلة الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية المحضة على ارض الساحة الاردنية مما افسح المجال امام نمو مواقف اقليمية في صفوف ابناء الضفة الشرقية. هذا اولا وثانيا تعاملت المقاومة بطابعها الغالب مع الجماهير الشرق اردنية تعاملا يقوم على ادارة الظهر لقضايا هذه الجماهير وطنيا وديمقراطيا بينما تتحمل هذه الجماهير قمع الحكم الرجعي واستغلاله الطبقي وتآمره الوطني. وقد قادت عملية ادارة الظهر هذه الى جعل برنامج حركة المقاومة برنامجا فلسطينيا اقليميا الى حد كبير رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة والنضال من اجل وحدة الجماهير في ظل جبهة وطنية اردنية فلسطينية، تعبر عن نفسها في وحدة كافة المؤسسات الجماهيرية والنقابية والمهنية وفي تلمس اولي لمصالح الجماهير في الضفة الشرقية، اي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن طموحاتها المعادية للامبريالية والصهيونية وعن طموحاتها ضد تحكم الاقلية الطبقية الاناثية (حيث تستولي مائة عائلة فقط على ٥٠٪ من الدخل القومي العام). ولكن هذه المحاولات لم تنجح في فرض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجماهير الاردنية، (لان هذا يتطلب نضالا فكريا وسياسيا وتنظيميا طويل النفس حتى يصبح النهج السائد في المقاومة) ، مما ادى الى مسخ دور الجماهير الاردنية ودور الحركة الوطنية الاردنية وتحويلها الى قطاع متعاطف فقط بمشاعره الوطنية والقومية مع قضية الثورة، بينما تتعرض هذه الجماهير بالاضافة الى ضربات الرجعية واستغلال الاقلية الطبقية الى الضربات الانتقامية الاسرائيلية في المدن والقرى. وهذا ما كان يفرض ولا زال ان تدخل حركة المقاومة في برنامجها المهمات الوطنية والديمقراطية في الضفة الشرقية. وبتعبير أدق ان تصبح حركة المقاومة في الساحة الاردنية جزءا لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية الموحدة لتقوم مع القوى الوطنية في الاردن بانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، والتي تعني بالتحديد اقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاد للرجعية، حكم وطني يحرر الاكثرية من هيمنة واستغلال الاقلية الطبقية الاناثية عميلة الامبريالية، حكم يطلق الحريات الديمقراطية ويسلح الجماهير ويخضع جميع طاقات البلاد المادية والاقتصادية والبشرية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية ضد اسرائيل والامبريالية. هذا ما يمكن ان يحل ازمة العلاقة بين الجماهير الاردنية والفلسطينية وازمة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجماهير على ارض الساحة الاردنية، ولكن نهج يمين المقاومة ابتعد تماما ولا زال عن هذا الطريق وسلك طريقا اقليميا غذى بذات الوقت رد فعل اقليمي شرق اردني له، جذوره التاريخية مستمدة بالاصل من حالة التخلف الثقافي والطبقي والاقتصادي لجماهير شرق الاردن عن جماهير شعب فلسطين نسبيا مما مكن السلطة الرجعية ان تستغل وتستثمر كل هذه الحالة لصالح تعميق التعصب الاقليمي ومحاولة تضليل جماهير الضفة الشرقية لتقف وتلتف حولها باعتبار ان هذه السلطة هي المعبر عن جماهير الضفة الشرقية في وجه المقاومة الفلسطينية المعبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني. ومكنها ايضا من ان تبني العديد من القرى الاستراتيجية في الضفة الشرقية لصالحها ضد المقاومة والحركة الوطنية عموما، محاولة احتذاء طريق حكومة سايغون العميلة في بناء مثل هذه القرى في الريف الفيتنامي، هذا بالاضافة الى تمكن السلطة الرجعية من استغلال تردي الاوضاع الاقتصادية للريف الشرق اردني واستيعاب قواه العاملة من وعي وتخطيط في اجهزة الدولة وخاصة الجيش، باعتبارها المورد الاساسي لحياتهم اليومية.

ان عملية الاستيعاب هذه ليست عملية حديثة، وقد بدأت قبل عام ١٩٤٨، ثم تكلست بعد ذلك حتى اننا اذا قمنا بأي عملية مسح اجتماعية في القرى لوجدنا ان خمسين بالمائة من ابناء الفلاحين الفقراء في القرى الشمالية والوسطى يعملون جنودا في صفوف الجيش وتزداد هذه النسبة اذا انتقلنا الى المناطق الجنوبية. هذا الوضع كله لا يعني ولا لدقيقة واحدة ان جماهير شرق الاردن ملتصقة بالنظام الاردني المعادي لمصالحهم الوطنية والطبقية وللديمقراطية الحقيقية. فقد نهضت الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٨ على اكتاف القوى العاملة والفقيرة والبورجوازية المتوسطة والصغيرة في المدن والقرى بالضفتين ولعبت الاطارات الشرق اردنية دورا رائدا وقياديا فيها حتى حزيران ١٩٦٧ وبعد حزيران ١٩٦٧ التحقت اكثرية هذه الاطارات القيادية في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية. ان الخطأ الاساسي لا تتحمله هذه الجماهير بل تتحمله حركة المقاومة بالاصل التي عجزت عن فهم حقيقة هذه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة الشرقية تماما كما عجزت عن فهم الوضع الخاص للاردن بالنسبة للثورة الوطنية الفلسطينية، وتعاملت مع هذه الاوضاع وكأنها اوضاع غريبة عنها تماما. وفي احسن الحالات تعاملت معها كما تعاملت مع جماهير القطر السوري او اي قطر عربي اخر. نخلص من هذا كله الى نتيجة تقول بانه كان من الممكن تجاوز كل هذه الحالة لو استوعبت حركة المقاومة بكافة فصائلها طبيعة هذه الاوضاع في الساحة الاردنية الفلسطينية وتعاملت معها ضمن فهم وحدة المصير اليومي والتاريخي ووحدة العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والاردنية على ارض الساحة الاردنية. ونقول ايضا انه لا زال من الممكن حتى الان رسم سياسة لحركة المقاومة تجعل منها جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية في الساحة الاردنية تبني معها جبهة موحدة تلبي متطلبات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة، وتلبي في ذات الوقت متطلبات الدفاع عن الضفة الشرقية وقضاياها الوطنية والديمقراطية. وبذلك نعيد تصحيح العلاقة بين ابناء الشعب الواحد، ونكون فعلا قد وضعنا اصابعنا على حقيقة المشكلة وكيفية حلها.

امام هذه المهمة الكبيرة التي القيتها على عاتق حركة المقاومة، أين يأتي دور الحركة الوطنية الاردنية نفسها ؟

هنا لنكن واضحين جدا بدون ديماغوجية وتلاعب بالكلمات. ان القسم الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية اصبح جزءا لا يتجزأ من المقاومة. فاطارات حزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والاطارات الوطنية البورجوازية جميعها التحقت بصفوف المقاومة الفلسطينية بعضها التحق مبكرا وبعضها التحق متأخرا في ظل غمرة النهوض الوطني العام في البلاد. ومن هنا نقول بأن المقاومة التي حملت السلاح باتجاه العدو القومي تمكنت من امتصاص القطاع الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية وباتت جزءا منها، هذا يعني بوضوح انه ليس هناك مجال للفصل التعسفي بين حركة المقاومة في الساحة الاردنية وبين الحركة الوطنية الاردنية، بل انها تمثل عمليا وموضوعيا وحدة متداخلة فيما بينها ومن هنا نقول ان حل هذه المشكلة هو في أن تصبح المقاومة جزءا لا يتجزأ من الجبهة الموحدة التي تضم فصائل حركة المقاومة على ارض الساحة الاردنية الفلسطينية مع القوى الوطنية السياسية المنضوية في النقابات العمالية والمهنية، والاتحادات الجماهيرية الاخرى.

ويكون برنامج هذه الجبهة برنامجا مشتركا يلبي مهمات قضية الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ومهمات قضية الثورة الوطنية الديمقراطية على ارض الساحة الاردنية ايضا. اما البحث عن حركة وطنية اردنية خارج هذا الاطار فهو بحث في فراغ فعلا واستمرار في سياسة الفصل التعسفي الغبية القصيرة النظر.

ان تحليلك باكمله يطرح مسالة هامة جدا تشكل نقطة خلاف كبيرة داخل المقاومة، فانت تقول عمليا بانه لا يمكن فصل المعركة الوطنية عن المعركة الطبقية، فما تفسيرك المحدد لهذه القضية ؟

في تاريخ الشعوب المناضلة من أجل انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي يرتبط الصراع الوطني بالصراع الطبقي وبتعبير اخر ان لمرحلة التحرر الوطني محتوى طبقيا اذ ان انتزاع التحرر من اي هيمنة استعمارية وامبريالية يفترض بالضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة بالامبريالية ولتوضيح هذه القاعدة لنبدد ملاحظات سريعة.

قبل عام ١٩٤٨ اكتسبت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في البداية محتوى طبقيا معاديا للامبريالية وللطبقات الرجعية الفلسطينية على ارض فلسطين نفسها. واذا راجعنا تاريخ ثورة ١٩٣٦ مثلا لوجدنا ان الثورة كانت ثورة وطنية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وبذات الوقت ضد الانتداب البريطاني ولكن علينا ان نلاحظ أن بداياتها قيادة وقاعدة كانت بدايات طبقية ثورية، على يد عز الدين القسام رجل الدين الفقير والذي ينتمي ومجموعة عناصره القيادية الى اوضاع طبقية فقيرة، كذلك علينا ان نلاحظ جيدا ان جميع القوى الطبقية الاقطاعية الدينية والعائلات البورجوازية الكبيرة الفلسطينية وقفت ضد الثورة، فلماذا ؟ لان مصالح هذه الاقلية تتناقض مع الثورة أولا، ومرتبطة باستقرار الوضع السياسي ثانيا، وتخشى على مصالحها من المصادرة على يد الانتداب اذا اخذت بالثورة ثالثا. الا ان الثورة ارغمت جميع هذه القوى على التعايش معها بعد ان شقت طريقها. وعندما تسللت القوى الرجعية الى داخلها ووصلت الى مواقع قيادية فيها قادتها ضمن رؤياها الطبقية المساومة والمتهادنة مع الاستعمار الى ان اوصلتها الى طريق مسدود أدى الى فشلها. وبقيت هذه القيادات الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين حتى عام ٤٧ــ١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية ضد قرار التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين، ومرة اخرى اوصلتها هذه القيادة الى طريق مسدود. بعد ١٩٤٨ اتضحت الامور بشكل اكثر تجسيما اذ وجدنا أمامنا أن جميع العائلات البورجوازية الفلسطينية الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقع النضال الوطني نهائيا وارتبطت بحكم مصالحها الادارية والتجارية والصناعية بالنظام الرجعي في عمان، والذي مثل موقف الخيانة الوطنية تجاه القضية الفلسطينية. وتحالفت هذه القوى الطبقية الرجعية مع القوى الطبقية المشابهة لها في الضفة الشرقية لتشكلا معا أعمدة النظام الرجعي، أعمدته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، والتزمت بمواقف هذا النظام المعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني وطموح شعبنا في متابعة النضال من أجل تحرير ترابه الوطني، ولعبت تاريخيا منذ ١٩٤٨ دور ادوات القمع لانتفاضات شعبنا بالضفتين بشكل عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص وازدادت المسألة وضوحا بعد هزيمة حزيران حيث نجد أن الرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية بقيت على التصاقها وارتباطها بالنظام الملكي الرجعي ومثلت اداة من ادواته في قمع حركة المقاومة وعلينا أن لا ننسى بأن رئيس وزراء الحكومة العسكرية في ١٧ ايلول ١٩٧٠ كان فلسطينيا وان رئيس الوزراء الذي جاء بعده مباشرة من عائلة بورجوازية فلسطينية ايضا. اما في الضفة الغربية فقد لعبت هذه الطبقة الرجعية دورا مزدوجا راوحت فيه بين تنفيذ مخططات اسرائيل في الضفة الغربية وبين الاستجابة لنداءات النظام الملكي في عمان. فقد مثلت هذه الاطارات الطبقية دور الوسيط بين الاحتلال الصهيوني وجماهير شعبنا في الضفة الغربية وفي عموم الاراضي المحتلة واتخذت سلسلة من المواقف المعادية للعمل الفدائي والمعادية للانتفاضات الجماهيرية. وكلنا نتذكر نداءات رؤساء البلديات وابناء العائلات البورجوازية والرجعية لشعبنا عام ١٩٧٠ عندما شن اضرابا شاملا في الضفة الغربية، بضرورة فك الاضراب. لم يقف هذا الدور المعادي للتحرر الوطني عند حدود التوسط بين الاحتلال وجماهير الشعب، والذي سهل للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد ابناء البلاد الفلسطينيين الرجعيين بل اخذت قطاعات متزايدة من هذه الطبقة عندما رأت ان عمر الاحتلال قد يطول في الاراضي المحتلة، اخذت تتجه نحو تنفيذ مخططات اسرائيل والامبريالية في تجزئة القضية الفلسطينية شعبا وارضا ومصيرا وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال، تسهيلا لاعلان دويلة فلسطينية وكانت اخر ممارسات هذه القوى الطبقية اجتماع رؤساء البلديات (بناء على نداء من حمدي كنعان صدر في جريدة القدس) في بلدية بيت ساحور في ١٨ آب ١٩٧١ حيث خرجوا بنداء لاجراء انتخابات بلدية تأخذ الصفة التمثيلية التشريعية لشعبنا في الضفة الغربية ودعوا الى تشكيل برلمان من مئة عضو يمهد لاعلان الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال. وكان من المفترض ان يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لاقرار هذه الخطوات في الاسبوع الذي يليه تحت رعاية الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل الا ان هذا الاجتماع لم يتم تحت ضغط وتهديدات العمل الفدائي وذهب الجعبري في نفس الوقت الى تل ابيب ليجتمع مع دايان وليناشد جامعة تل ابيب بأن تقبل أبناء الضفة الغربية في معاهدها حتى لا يتوزع ابناء الضفة الغربية على جامعات الدول العربية. اوردنا هذه اللمحة السريعة عن التناقضات الطبقية في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطني والمستعدة تاريخيا لشن نضال حازم لتحرير الارض، وبين الطبقات البورجوازية الرجعية، المستعدة دوما للمساومة واحناء الرأس للاحتلال. هذا التناقض الذي يبرز بحدة في مرحلة التحرر الوطني، موضحا طبيعة التناقض الطبقي فيها.

وبالطبع فان هذه مسألة ليست متوقفة على شعبنا وحده. فعند دراسة تجارب حركات التحرر الوطني نلاحظ أن الطبقات الرجعية تتبنى القضية الوطنية لفظيا في البداية ثم تبدأ بالمساومة عليها لتنتهي في مواقع الخيانة : تجربة الكومنتانغ في الصين التي انتهت الى مواقع الارتباط بالامبريالية والعداء لحركة التحرر الوطني في البلاد. تجربة فيتنام حيث تتخذ القوى الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية المتبرجزة موقفا مع حكومة سايجون العميلة المرتبطة بالامبريالية ضد طموحات شعب فيتنام. تجربة الجزائر حيث اخذت الاقلية الطبقية الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة الجزائرية موقفا مرتبطا بالاستعمار الفرنسي ومضادا لقضية الثورة الوطنية. ان هذه التجارب تضعنا أمام ظاهرة واضحة هي ارتباط النضال من اجل التحرر الوطني ضد الاستعمار والامبريالية بالنضال الطبقي ضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار او المهادنة له والمساومة معه على حساب متابعة انجاز عملية التحرر الوطني. هذا يدفعنا الى القول الواضح ان الذي يحدد مواقف كل طبقة من الطبقات من قضايا التحرر الوطني، وفي كل مرحلة من مراحل التحرر الوطني ايضا (اذ أن قضية التحرر لا تتم دفعة واحدة بل على مراحل) هي مصالح هذه الطبقات بالاصل، مصالحها المادية والسياسية والاجتماعية. حيث تقف الطبقات الاقطاعية والكومبرادورية والبيروقراطية العسكرية المتبرجزة باستمرار مع الاستعمار والامبريالية، ضد شعوبها وضد حركات التحرر الوطني في بلدانها، وتمثل دور الدركي في قمع حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية ودور الدركي ايضا في حماية المصالح الامبريالية في بلدانها. وهذا لا يعني انه ليس هناك استثناءات فردية من الطبقة الاقطاعية او البورجوازية، يمكن ان تكتسب ثقافة ثورية، وتتخذ موقفا وطنيا جذريا، الا انها تبقى استثناءات فردية، كما هي الحال مثلا بالنسبة الى بعض قادة حركة التحرر الوطني في لاوس وكمبوديا.

ولكن ما يجب ان نركز عليه بوضوح ان المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة البرنامج الاجتماعي الطبقي، بل الحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة به أو المتعايشة معه بحكم مصالحها الاناثية التي تضعها فوق المصلحة الوطنية. وليس (كما يقال دائما) ان هناك من يريد ثورات اجتماعية في مرحلة التحرر الوطني وهناك من لا يريد، لان طرحا كهذا اما طرح غبي يتعامى عن جميع وقائع التاريخ او طرح متغاب عن سبق اصرار، وهذه جريمة تحايل يعاقب عليها القانون، ان المسألة الاولى المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني: من هي الطبقات التي تقف فعلا مع عملية التحرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، ومن هي الطبقات المحلية التي تقف ضد حركة التحرر الوطني، ومع اعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية. حيث توضح لنا تجارب التاريخ المعاصر بأن الطبقات الاقطاعية والكومبرادورية سرعان ما تتخلى عن مواقفها الوطنية اللفظية وتدخل عصر المساومة مع الثورة المضادة، وتبيع حركة الجماهير الوطنية، في اول الطريق، وفي احسن الحالات في منتصف الطريق، لصالح تحالف جديد مع الامبريالية، ضد شعوبها، ضد حل معضلات ثورتها الوطنية بينما الطبقات الوطنية : العمال .. الفلاحون الاجراء والفقراء .. البورجوازية الصغيرة .. قطاع من البورجوازية المتوسطة .. هذه طبقات لها مصلحة في الثورة الوطنية وانجاز مهماتها، وتبرز الطبقة العاملة متحالفة مع الفلاحين الفقراء كأصلب الطبقات المناضلة من أجل الانجاز الشامل للتحرر الوطني الديمقراطي، اذ ان قطاعات من البورجوازية المتوسطة والصغيرة اثناء النضال الوطني الطويل النفس، يلتحق بعضها بالمعسكر المضاد للثورة الوطنية، والبعض الاخر يحيد نفسه بانتظار نتائج الصراع، بينما يلتحق القطاع الادنى بقضية الثورة ويربط مصيره بمصير الاكثرية الساحقة من حركة الشعب العمالية والفلاحية حتى النهاية، لان هذه الطبقات لها مصلحة كاملة في التحرر الوطني، وهي لن تخسر شيئا من نضالها، بل تخسر قيودها فقط فالطبقات العاملة والفقيرة ثورية دائما ومسلحة بفكر ثوري دائم.

والمسألة الثانية المطروحة في هذا السياق هي مسألة القيادة، التي تحتل موقعا مركزيا في مجموع العملية الوطنية والثورية، لانه عندما نحدد الطبقة التي تقود العملية الوطنية، وعندما نقول بأن قيادة العملية الوطنية ملقاة على عاتق الطبقات العاملة والفقيرة، فذلك لان مصالح هذه الطبقات وفكرها هو الذي بامكانه ان يقود الثورة الوطنية الى نهاياتها الظافرة دون مساومات مصيرية واستراتيجية وهو الذي يستطيع في كل مرحلة من المراحل ان يتبنى السياسة الوطنية الصائبة ويترجمها لخطوات عمل تكتيكية ثورية صلبة، سياسية وجماهيرية وتنظيمية، مطورا كافة أشكال النضال طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل بحيث تصبح قضية الثورة واقفة على اقدام صلبة وقادرة فعلا على متابعة نضالها الطويل الامد مهما جابهت من معضلات داخلية في صفوفها، او من معضلات ناتجة عن هجمات القوى المعادية لها في هذه الظروف الموضوعية.

والمسألة الثالثة ... ان النهج الفكري والسياسي لحركة التحرر الوطني مسألة حاسمة في تاريخ ومصير مجمل الثورة الوطنية وفي كل مرحلة حيث لا ثورة بدون نظرية ثورية. فالنهج الفكري السياسي الثوري يسلح الثورة والشعب باستراتيجية وتكتيك واضحين، ويقود خطى الثورة على درب النصر في كل مرحلة ضمن تطبيق النظرية الثورية على الخصائص المميزة لحركة التحرر الوطني في هذا البلد او ذاك. بينما النهج الفكري الوطني اليميني قاصر عن استيعاب قوانين التحرر الوطني في كل مرحلة، ولذا يقود الثورة الى التخبط والتردد والضياع وبالنتيجة يضعها في طريق مسدود وتحت رحمة الظروف الموضوعية المحيطة مع التضاؤل المستمر في حجم الفعل الذاتي في هذه الظروف الموضوعية. (وواقع المقاومة الراهن دليل بارز على هذا).

ننتقل الان الى الحديث عن المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية، وطبيعي ان نبدأ بالاردن.

كيف ترون طبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام في وضعها الراهن ؟

نشأ بعد أيلول ١٩٧٠ وضع جديد على صعيد العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية وبين النظام الرجعي في عمان، اذ حسم هذا النظام كل الحوار الداخلي الذي دار في صفوف المقاومة والجماهير قبل ايلول رافضا، باصرار دموي كامل اي نمط من التعايش مع حركة المقاومة الفلسطينية. وهذا يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة تحديد موقف وطني واضح من العلاقة مع النظام الاردني، الا ان علينا ايضا ان ننظر الى طبيعة العلاقة مع الحكم الرجعي في الاردن على ضوء مجموعة التطورات التي جرت في المنطقة العربية بعد أيلول واحتمالات التسوية السياسية حتى نستطيع ان نحدد بالضبط طبيعة المهمات الراهنة المطروحة على جدول اعمال حركة المقاومة الفلسطينية تجاه الاردن وتجاه مجموعة من القضايا الاخرى حيث لم يعد ممكنا بعد أيلول ان تكتفي حركة المقاومة بمجموعة من الشعارات العامة، فهذه الشعارات كشعار « متابعة الكفاح المسلح حتى التحرير الشامل » ، « حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد » ، « رفض جميع مشاريع التسوية السياسية على حساب حقوق شعب فلسطين » ، كلها شعارات ذات طبيعة استراتيجية تاريخية، من هنا نقول بوضوح لم يعد كافيا اعتماد الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى، بل بات مطروحا على المقاومة ان تحدد الحلقات الوسيطة في نضالها الاستراتيجي حتى تتمكن من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار البعيد المدى. هذه الحلقات الوسيطة هي التي نصطلح عليها بالمهمات الراهنة لحركة المقاومة وتحديدا علينا ان نجيب بوضوح بعد أيلول ١٩٧٠، على كل التطورات التي جرت في المنطقة العربية وكيف يمكن فعلا في ظل كل هذه الظروف متابعة الكفاح المسلح الفلسطيني بحرب تحرير وطنية طويلة الامد لعرقلة كافة مشاريع التسوية على حساب القضية الفلسطينية ومتابعة النضال حتى تحرير كافة اراضي الوطن. هذه العملية الاستراتيجية تتطلب تحديد الحلقات الوسيطة التي يمكن ان تجعل منها عملية جدية وممكنة. وعلى رأس هذه الحلقات الوسيطة حل مشكلة وضع المقاومة الراهن. فقد اصبحت المقاومة خارج حدود الاردن، معرضة لعمليات التضييق ايضا وباتت قدرتها على رفض التسويات، على متابعة الكفاح المسلح، على النضال الطويل المدى من اجل ترجمة مواقف شعبنا الاستراتيجية مرهونة بحل مهمات راهنة تمثل الحلقات الوسيطة التي تقف مشكلة الاردن في مقدمتها. فبعد أيلول برز على السطح وضع جديد تمثل بحكم ديكتاتوري رجعي يوجه كل قواه ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية مصادرا جميع الحريات الديمقراطية في البلاد، ومقفلا الساحة الاردنية في وجه المقاومة الفلسطينية. نشأ ايضا وضع قائم على التعصب الاقليمي الرجعي ضد عموم شعب فلسطين وحركته الوطنية والقوى الوطنية في الساحة الاردنية تحديدا. يقابل هذا الوضع كله رد فعل عفوي في صفوف جماهير شعبنا تحكمه نزعة انفصالية للتخلص من مذابح الرجعية وقمعها البوليسي. ان الجماهير تعبر من خلال هذه النزعة الانفصالية عن

المهمة المركزية الراهنة للمقاومة : تحويل الاردن الى قاعدة وطنية نامية للثورة

الوساطة العربية ستقود الى مزيد من الانقسام في صفوف المقاومة

ومزيد من التراجع امام الرجعية الاردنية والعربية

طموحها العفوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخا واسعا للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجماهيرية لمحاولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انفصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتمالات الدويلة الفلسطينية ، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية واليمينية في التسويات السياسية . هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهماتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند على ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الاردنية ضمن اطار جبهة وطنية اردنية فلسطينية موحدة من اجل حل هذا التناقض الاساسي ، وبهذا يمكن ان نقدم حلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني القائم على التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وحلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني ذي الطبيعة الفلسطينية الانفصالية الناشئ كرد فعل على هجمات الرجعية وتغذيتها للتعصب الاقليمي . وفي تقديرنا انه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضا على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحا امام التيارات الانهزامية والمساومة في صفوف القيادات اليمينية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والضفة الغربية معا .

ان المقاومة بحلها لهذه الحلقة الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية ، كما تنقذ « لاءاتها » برفض التسويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية ، من تصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة الذي يقترب بها من لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة . هذا على صعيد الضفة الشرقية لنهر الاردن كما ورد في بداية السؤال . اما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الاخرى ، فان في مقدمتها تقف المسائل التالية : اولا — متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) [illegible] تبقى قائمة باستمرار على المدى القريب والبعيد تعبيرا عن اصرار شعبنا في تحرير ترابه الوطني [illegible] الكفاح المسلح الجماهيري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ونحن نعلم جيدا ان على المقاومة [illegible] العدو ، لا تترك له مجالا للاستقرار وتنفيذ مشاريعه [illegible] كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال او مشاريع اخراج اللاجئين من مخيمات قطاع غزه كخطوة على طريق [illegible] التوسع الصهيوني في القطاع بالاضافة الى محاولة [illegible] في المخيمات [illegible] الخ من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني ، كما ان على المقاومة [illegible] للعدو [illegible] وتعريضه [illegible] الاراضي المحتلة .

ثانيا — متابعة النضال لتثوير الضفة الغربية بشكل خاص [illegible] من ان هذه العملية مرتبطة والى حد كبير بحل الحلقة الرئيسية في مهمات الثورة « مشكلة الوضع بالضفة الشرقية » . لان هذا الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردها من اية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة قمع الحركة الوطنية حتى ان معظم اطاراتها كانت في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وهذه عوامل اساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال اضعف بكثير من قطاع غزه حيث دربت الادارة المصرية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين ايدي الجماهير ما يزيد عن (٣٠) الف قطعة سلاح بالاضافة الى الكثير من الاسلحة الخفيفة (بنادق ، تنابل ، متفجرات) بقيت في سيناء وشكلت مصدرا دائما في متناول ابناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سيناء ...

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم الرجعي في عمان على تمييع نضال ابناء الضفة الغربية ضمن أسلوبين رئيسيين الاول : انتهاج سياسة التطويق والابادة للمقاومة والميليشيا على ارض الضفة الشرقية . والثاني : اعتمد سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الضفتين التي شكلت ميدانا فسيحا لانعاش المصالح الاقتصادية للبورجوازية الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية ، الصناعية) ومصدرا لتمويل اسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية (الحديد ، الاسمنت) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات اسرائيل حسب اعتراف القادة الاسرائيليين انفسهم . كما تابعت سياسة اغراق جيوب الاجهزة البورجوازية بالحقن الذهبية حيث تذهب اموال الصمود الى هذه الطبقة والاجهزة الادارية التي لعبت معا دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية، ودور امتصاص انتفاضات ابناء الضفة الغربية ...

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعاملة وبكافة الاساليب على تثوير الضفة الغربية وبات واضحا ان هذا التثوير يتطلب اولا وبالاساس حل « مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية » .

ومع كل هذه الصعوبات فان مواصلة النضال من اجل متابعة الكفاح المسلح بالاراضي المحتلة وتثوير الضفة الغربية هي من المهمات الراهنة لحركة المقاومة [illegible] الحلول الوطنية بديلا عن الحلول الرجعية الفلسطينية بمباركة اسرائيل والداعية الى الحكم الذاتي في ظل الاحتلال [illegible] الدويلة الفلسطينية التي تكرس تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجود الاسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني ، وبديلا عن الحلول الرجعية لحكام عمان « حكم ذاتي في ظل العرش الهاشمي ... الخ » [illegible]

ان هذه الحالة الناشئة من ايلول وما تلاه تفرض علينا [illegible] الكفاح المسلح [illegible] تثوير الضفة الغربية [illegible] « لا لحكم الملك حسين [illegible] وطنية وديمقراطية » وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكامل في ذهن ووعي جماهير الضفتين ...

للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولقفل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الاردنية وكل مخططات الصهيونية والامبريالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية . وعندما تكون الجماهير مسلحة بالموقف الوطني الوحدوي ستقاتل وامام جميع الاحتمالات ، لصنع مصيرها بعيدا عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها « قدر » لا مفر منه .

ثالثا — تطوير الوضع الثوري في قطاع غزة والانتقال به الى مرحلة ارقى ، واعطي مثلا سريعا على هذا ان تنظيم اوسع الجماهير — وخاصة العمالية — في صفوف المقاومة ينقل الصراع الى داخل مؤسسات العدو في داخل اسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب (وهذه مشكلة ايضا بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريبا في اسرائيل ، بينما من قطاع غزه في حدود ٥ الاف عامل) ، وبهذا تنقلب المسألة على رأس اسرائيل بدلا من تعريض العمال العرب الى القنابل العربية لمنعهم من العمل باسرائيل (أمثلة فيتنام — الجزائر — المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية — وقبرص) .

رابعا — تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها ، فهذه مهمة راهنة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تمزيق وحدة فصائل المقاومة من الداخل وبضغوطات عربية متعددة ، وهذا اخطر ما تتعرض له حركة المقاومة اذ ينتقل الصراع من صراع مع اسرائيل والرجعية والامبريالية الى صراع داخل صفوف المقاومة — وهذا ما تشتهيه سفن القوى المضادة للثورة — حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع اعداء الثورة من الاطباق عليها وتصفيتها .

ان تطوير التحالفات ، ومهما كان تعدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة ، مهمة راهنة تقع على عاتق الجميع . ومن هنا فقد تقدمت الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس (أيلول ١٩٦٩) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير وطنية موحدة » كما تقدمت الى المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) بمشروع متكامل « نحو جيش تحرير شعبي موحد » يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية [illegible] حرية الانتقاد السياسي ، حرية [illegible] وهذا [illegible] .

[illegible]

س : في ضوء هذا كله ما هو موقفكم من الاتفاقات المعقودة مع النظام الاردني ونعني اتفاقات القاهرة والاتفاقية الاولى وما رأيكم بالوساطات العربية التي جرت حولها لفك كل ذلك ان تم ؟

ج : لنكن واضحين مع شعبنا ، لم يكن الحكم الرجعي في الاردن جادا بتنفيذ هذه الاتفاقات [illegible] وقعها في ايلول ١٩٧٠ ، ولكن الواضح ان الرجعية [illegible] لتطويق وابادة المقاومة [illegible] كافة اشكال التواجد [illegible] اداريا وسياسيا وقتاليا ، واندفعت على طريق نزع السلاح من يد الشعب ومصادرة جميع الحريات الديمقراطية واقامة حكم ديكتاتوري بوليسي يقوم على الارهاب الاسود . على ضوء هذا ، وبعد ان اكملت السلطات العميلة حلقتها الاخيرة في تصفية المقاومة الفلسطينية بحملة جرش في تموز ١٩٧١ بات الحديث عن الاتفاقات وامكانات تنفيذها حديثا بدون اي محتوى ومجرد شعارات لفظية فارغة تماما . اذ لا يمكن من خلال الضغوطات العربية الرسمية ، ان يتراجع النظام الرجعي ويقبل بالعودة الى تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان . من هنا نقول بوضوح ان الركض وراء هذه الوساطات وتعليق الامال على امكانات نفاذ الضغوط العربية [illegible] لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان [illegible] ليس لها ارض واقعية تقف عليها . هذا من جهة ومن جهة ثانية [illegible] يؤدي اولا الى مزيد من [illegible] والمقاتلين [illegible] الى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة و[illegible] دفع فصائل الثورة [illegible] الثورة نفسها بنفسها [illegible] الرجعية [illegible] ويؤدي ثانيا الى اعفاء [illegible] اتفاقية القاهرة [illegible] تحت [illegible] . ويؤدي ثالثا الى اعفاء الدول العربية التي اجتمعت في مؤتمر طرابلس الاخير واتخذت سلسلة من القرارات السرية من مسؤولية تنفيذها في حال رفض سلطات عمان الرسمية تنفيذ الاتفاقات كما يؤدي رابعا الى توفير فرص النجاح الكامل لديلوماسية الخداع السياسي التي تمارسها الرجعية العربية وتحديدا الاردنية والسعودية بوضع القاتل والقتيل على قدم المساواة امام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية والعالم ، وعقد مصالحة جديدة مع السلطة الرجعية وهي بالتأكيد مصالحة لا وطنية . وليست في صالح حركة المقاومة واستمرار الركض وراء هذه الوساطات سيبقي المقاومة في حالة شلل تام من حيث اعادة النظر بأوضاعها الداخلية وخططها وكيفية مواجهة مجموعة التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية .

هذا فضلا عن مخالفة الركض وراء الوساطات لكل قرارات المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية (تموز ٧١) ايضا ...

نشر حديث

نايف حواتمه

في مجلة شؤون فلسطينية

العدد الخامس

تشرين الثاني ١٩٧١

« البقية في العدد القادم »

ديمقراطية بورقيبة .. في مواجهة التمرد

■ لم يكن رد بورقيبة متوقعا لا داخليا ولا عالميا ، لم يتصور احد ان المعركة ستفتح الآن وبهذا الشكل الذي لا يضبطه اي حاجز دستوري او اي مظهر خارجي لاحترام الديمقراطية .

فالمستيري ومن لف لفه ظل حتى مساء الهجمة يمطر الصحافة العالمية بالبيانات المجدة للديمقراطية السائدة في الحزب وفي تونس ، وهو لا يتصور امكانية حدوث اي شيء يعرقل مسيرة الديمقراطية .

والقدماء من الليبراليين كانوا يزدادون ثقة بأن رفقة « المجاهد الاكبر » الطويلة درع فعال أمام غضبه . وفي الخارج كان المتوقع السائد أن المعركة لن تفتح ، بهذا الحجم ، الا بعد موت الرئيس ، ولا يعقل أن تنشأ أزمة سياسية في تونس لان بورقيبة يعارض علنا رأي أكثرية الحزب ! فالحزب بقي متماسكا طوال السنوات الاخيرة ، حتى ساد الاعتقاد أنه هيكل فارغ يسجل الارادات السامية ولا يملك أية أستقلالية . ولكن مؤتمر مونستير أظهر ، وبشكل لا يقبل الشك ، أن الحزب الدستوري لم يفرغ بعد تماما وانه قد كسب مؤخرا اعدادا من الكوادر الشابة لا يربطها بالحبيب نفس نوعية الرابط الذي يشد اليه القدماء ، فهم لا يشعرون بنفس الخنوع أمام القائد التاريخي، وقد علمتهم التقلبات القريبة للسياسة التونسية أن خطأ الرئيس امر ممكن الحدوث .

وانتظر المستيري بهدوء ، انتظر ولم يفعل شيئا سوى اصدار البيانات ، لم يحاول الليبرالي تجسيد انتصاره بخلق تيار شعبي يمكن أن يحميه في حال قيام الرد . فالامر بالنسبة له لا يخص الا قيادات الحزب وما على الشعب الا عد الضربات .

الواقع أن بورقيبة تصرف بشكل عصبي . تصرف كرجل يرى في اخر حياته أن كل ما بناه انهار ، وان اربعين سنة من التاريخ لم تجنبه عار هزيمة أمام حزبه ، حزبه الذي بناه ليكون كابوسا ابديا على شعب تونس . فاخذ يضرب يمينا وشمالا ، ولم يوفر احدا ، حتى رفاقه القدماء . وهو لم يفهم ما حدث . ولم يفهم كيف يمكن أن لا يطاع وان يكسر السحر الذي يحمي « نصف الاله » . فتصرف بعجلة وصنع من تكنوقراطي لم يخرج يوما من مكاتب الحزب ولم يفهم السياسة يوما الا صراعات اجنحة ، وحماية لمصالح مالية ، صنع منه زعيما شعبيا يمكن أن يطمح في يوم من الايام الى خلافته . فوضع المستيري في الاقامة الجبرية واحالته أمام محكمة حزبية تضعه في مصاف الرئيس نفسه وتخلق في تونس قطبا اخر غير بورقيبة ، ويستطيع أن يطرح نفسه كبديل . كان في تونس زعيم وأولاد يشاغبون عليه فاصبح هناك زعيم توجه اليه التهم واخر يطرح نفسه علنا على أنه الخليفة .

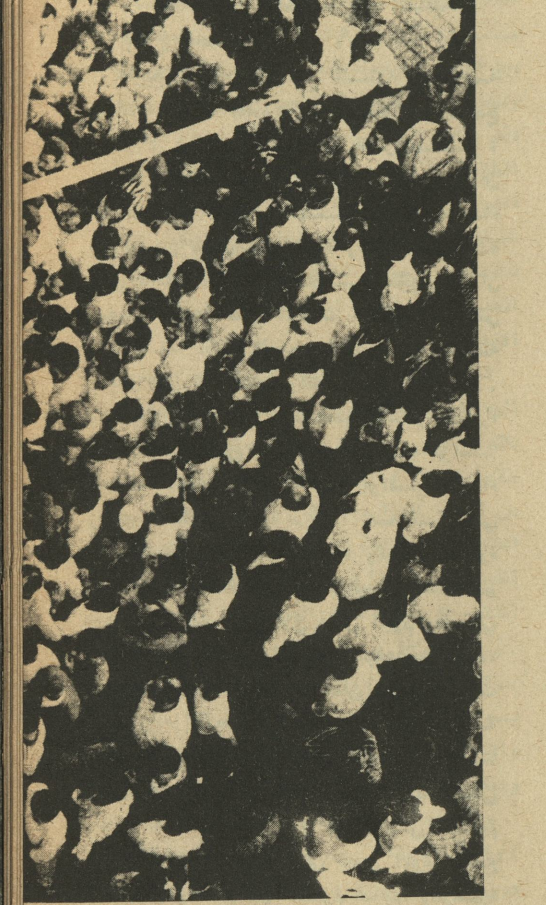
والمستقبل غير مضمون بالنسبة للنويرة ، وأفضل دليل على ذلك انقلاب من كان ينقلب دائما مع المرشح للانتصار ضده . يتقدم المنقلبون المصادق المقدم (رئيس الجمعية الوطنية) ورشيد ادريس (مندوب تونس لدى الامم المتحدة) . وكان الاثنان محسوبين على النويرة والمحافظين الى درجة أن بورقيبة قد رشحهم في من رشح لعضوية المكتب السياسي . ولكن سبحان الذي يغير ولا يتغير! وانتخاب المكتب السياسي كان عملية غريبة من نوعها فعلا ، فالحبيب يرشح ٢٠ شخصا وعلى اللجنة المركزية ان تنتخب من بينهم ١٦ . فالاختيار كما نرى واسع جدا ، وهو تعميق لمفهوم الديمقراطية في تونس !!.

والازمة تظهر هزالة الادعاءات الديمقراطية للزمرة البورقيبية والمطبلين المحليين لها . فالمجاهد الاكبر زلزل كل البناء الجميل للديمقراطية عندما « انزعج » منها ! والدرس الابلغ هو بدون شك مقدار الاحترام الذي يكنه بورقيبة لحزبه ومقرراته . وهو على كل حال ادرى الناس بأن ديمقراطية تونس كلها مهزلة ، وقد اندهش عندما راها تتحول الى قصة جدية .

والليبراليون تصرفوا أيضا بشكل لم يكن متوقعا ، وارتضوا قطع الجسور مع الحبيب، ولجاوا الى الاستقالة الجماعية من الوزارة. كيف نفسر تصرفهم هذا ؟ الجواب واضح ، انهم يتوقعون غياب بورقيبة في القريب العاجل، والظهور بثوب المعارض العنيف لحكمه أقرب طريق للوصول الى الحكم بعده ، والحلول مكان النويرة . ومناورتهم هذه تخلق قطبا يستطيع اجتذاب تيار شعبي مؤيد لهم وتفتيت الحركة الشعبية بخلق الاوهام حول موقعهم الفعلي في النظام .

وهناك طرف اخر لم يسمع صوته طوال الازمة مع انه في النهاية ، بالاذن من الحبيب، صاحب الحق الاول والاخير ، الا وهو الشعب التونسي . الامور تجري من فوقه ولا من احد يسال رايه في القضية . فالواقع انه ليس له رأي في صراعات الزمرة الحاكمة : انه يضعهم جميعا في الصف نفسه .




اضراب عمال سيدي فتح الله
(عن العامل التونسي)

جبهة المعارضة الوطنية التونسية

وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية لهزيمة دعاة الفتنة الاقليمية في تونس

ان مؤامرة جديدة تحيكها الطغمة الحاكمة، بتخطيط وتعاون وثيقين مع الامبريالية الاميركية والاستعمار الجديد ، تستهدف تحويل جهود الشعب التونسي عن المهمة العاجلة والملحة للاطاحة بالنظام الذي سامه كل صنوف الخسف والهوان ، وفرض عليه العوز والحاجة ، لتتكدس الثروات في ايدي قلة استباحت لنفسها كافة الحرمات ، بما في ذلك تسليم زمام البلاد للاجنبي يعتصر عرق وجهد عمالها وفلاحيها لمصلحته ومصلحة خدمه وأعوانه من الحاكمين، وتشويه وجهها العربي وانتمائها للحركة العامة للنضال من اجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

ان افتعال وتصعيد التناقضات والمواجهة الاقليمية ، بين الجنوب والشمال خاصة بين الساحل والعاصمة تونس ، انطلاقا من تعارضات وتناقضات ثانوية يتحمل الحكام الحاليون المسؤولية الاولى والاخيرة عن نشوئها ، يستهدف تسخير سكان كل اقليم لتحقيق الاطماع الشخصية لهذا الفريق او ذاك.

ان الهدف الاساسي لدعاة الفتنة والحرب الاقليمية ، هو اولا واخيرا الوصول الى مواقع السلطة والقيادة لا حبا في خدمة هذا الاقليم او ذاك ، وانما لتحقيق المصالح الطبقية الانانية والضيقة للسادة حكام البلاد.

والمعارضة الوطنية التونسية تنبه الشعب التونسي وتدعوه الى مزيد من اليقظة والحذر ضد اقذر وابشع الادوار اللاانسانية التي ارتكبت لتصفية جيش التحرير التونسي والمناضلين الشرفاء الذين بذلوا كل غال ورخيص لتحقيق حركة واستقلال تونس .

.. ان سكان الساحل والعاصمة على حد سواء ، بل وسكان تونس جمعاء لن يتركوا المؤامرة تمر ، ولن يتيحوا بوعيهم الطبقي والوطني الفرصة لدعاة الانقسام والتجزئة لتحقيق مخططهم الدنيء لاغراق البلاد في حمام من الدم والدمار تحقيقا لشهوات القلة الحاكمة في السيطرة والحكم والاثراء على حساب الجماهير .

اين هي تلك الوحدة الوطنية التي يتشدق بها جلادو عمال تونس وفلاحيها ، ومثقفيها عندما يطالب هؤلاء الاخيرين بحقوقهم فيشهرون في وجوههم سيف الوحدة الوطنية لاسكاتهم عن المطالبة بما يستحقون وارهابهم بأنهم يعرضون وحدة البلاد للخطر .

فبعد الفشل الذريع الذي مني به مؤتمر اتحاد الطلبة المنعقد اخيرا والذي اظهر رفض تلك الطليعة الشابة لسياسة الترقيع البائسة التي لم تنفك تمارسها فصائل الحكم القائم .. ياتي بعد أيام وفي شهر اكتوبر الحالي مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري ليحاول ايجاد صيغة تحفظ للاطراف المتصارعة على وراثة الرجل المريض وللقوى الدولية الاستعمارية التي تساندها .. امكانية الاستمرار كاسلوب وحيد لمعالجة العجز والافلاس الذي وصم جبين الطغمة الحاكمة طيلة خمسة عشر سنة.

ان حكام تونس يبرهنون اليوم على انهم تجار شعارات ومزايدات . انهم لا يتورعون عن اهدار اغلى المقدسات دفاعا عن مصالحهم ، التي تتعارض بصورة جذرية مع مصالح الجماهير . انهم يحاولون اشغال الشعب التونسي في صراع اقليمي عقيم ، يبدد طاقاته وجهوده .

ان حكام تونس الانفصاليين ، لم يكتفوا بتخريب الوحدة العربية واثارة الفرقة في الصف العربي ومحاولة تصفية المقاومة الفلسطينية وانما يحاولون تطبيق خبراتهم في هذا الصدد على الوضع الداخلي في تونس .

لكل هذا .. تصبح المهمة العاجلة والملحة لكل الشرفاء والمخلصين هي تدعيم وحدة كافة القوى الوطنية والتقدمية ، وحدة حقيقية تضم كل أبناء تونس وحدة تحقق التنمية المتساوية والمتوازية لكل انحاء البلاد ، وتضمن لجميع ابنائها قسطا متساويا من ثرواتها وامكانياتها .

المعارضة الوطنية التونسية
ابراهيم طوبال

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج

النشاط العسكري لجيش التحرير الشعبي في ظفار

قام جيش التحرير الشعبي — منطقة ظفار في الاسابيع الاخيرة بنشاط عسكري واصدر البلاغات العسكرية التالية :

بلاغ عسكري رقم ٢٩٩ — ٧١

بتاريخ ٥—١٠—٧١ وفي الساعة التاسعة صباحا هاجمت مجموعة من رجالنا مواقع العدو في (كيزيت) بالمنطقة الشرقية ، وأثناء التقدم استطاعت مراصد العدو ان تكتشف رجالنا مما جعلهم أي الاعداء يستخدمون مدفعيتهم الثقيلة وذلك محاولة منهم لايقاف قواتنا الزاحفة عليهم الا أن مدفعيتنا ردت على القصف بقصف معاكس وشديد مما أربك العدو واسكتت مدفعيته وأجبر على الانسحاب والتقهقر الى الخلف . تكبد على أثر هذا الانسحاب خسائر كثيرة في المعدات والارواح واستطاعت قواتنا المهاجمة السيطرة التامة على مواقع الاعداء وتطهيرها تطهيرا تاما . كما استولت على مجموعة من معداته العسكرية وكميات كثيرة من مواده الغذائية . من جانب قواتنا لم تحصل أية خسائر . وفي نفس اليوم وفي الساعة السادسة والنصف صباحا هاجمت مجموعة أخرى من قواتنا مكان تمركز قوات العدو في (كيديد) واشتبكت معه في معركة ضارية لمدة ١٥ دقيقة تكبد العدو خلالها خسائر فادحة في أرواحه ومعداته لم تقدر حتى صدور هذا البلاغ . وفي مساء نفس اليوم كررت قواتنا هجومها على نفس الموقع (كيديد) وكان الهجوم شديدا ومركزا استخدمت فيه قواتنا كافة اسلحتها . استمر الهجوم لعدة ساعات .

خسائر العدو كالاتي :

١ — قتل وجرح ١٥ جندي من قوات العدو .

٢ — قتل ضابط بريطاني برتبة ملازم أول .

خسائرنا لا شيء .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٠ — ٧١

بتاريخ ٦—١٠—٧١ وفي تمام الساعة السابعة صباحا هاجمت قواتنا مركز العدو (كيديد) واشتبكت مع قواته في معركة لمدة ٢٠ دقيقة ، استنجد العدو على أثرها بسلاح الطيران الملكي البريطاني والذي وصل على الفور وقام بقصف جنوني وبدون تمييز لارهاب المواطنين ، الا أنه لم يصب أحد بأذى من جراء هذا القصف . . وفي مساء نفس اليوم عاود أبطالنا هجومهم على نفس المركز (كيديد) واشتبكوا في معركة مع جيش العدو ومرتزقته لمدة ١٥ دقيقة . لم تعرف خسائر العدو فيها . من جانبنا لا شيء .

بلاغ عسكري رقم ٣٠١ — ٧١

بتاريخ ٦—١٠—٧١ وفي الساعة السادسة مساء شن سلاح الجو الملكي البريطاني غاراته على قواتنا المتمركزة قرب (كيديد) وقام بتمشيط لتلك الاماكن الا أنه لم يستطع تحقيق اهدافه العدوانية وذلك من جراء تصدي دفاعاتنا الارضية التي ارغمته على الفرار . هذا وعلى الفور هاجمت قواتنا مراكز العدو في (كيديد) واشتبكت معه في معارك عديدة استمرت لمدة ساعتين خسر العدو فيها ٦ جنود بين قتيل وجريح ، من جانبنا لا شيء .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٢ — ٧١

بتاريخ ٧—١٠—٧١ اكتشفت مجموعة المراقبة التابعة لجيش التحرير الشعبي قوات العدو الاستعمارية وهي تقوم بعملية انسحاب من موقعها في (كيديد) وعلى الفور تقدمت احدى مجموعاتنا اسد الطرق وقطع خط العودة على قوات العدو وبادرته باطلاق النيران على مؤخرته مما نتج عن قتل وجرح ٤ جنود من جنود العدو . من جانبنا لم يصب أحد بأذى .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٣ — ٧١

بتاريخ ٨—١٠—٧١ وفي تمام الساعة السادسة صباحا قامت احدى فرق الاسناد المتابعة لوحدة لينين بقصف شديد على مواقع العدو في (يود) بالمنطقة الشرقية تكبد العدو من هذا القصف خسائر كبيرة لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ . وفي الساعة الواحدة ظهرا من نفس اليوم كررت قواتنا هجومها على نفس الموقع نتج من جراء ذلك الهجوم خسائر في جيش العدو لم تقدر بعد ، وفي الساعة الخامسة من نفس اليوم وللمرة الثالثة كررت قواتنا غاراتها على نفس الموقع حيث قتلت وجرحت ١٠ جنود من جنود العدو ولم يصب أحد رفاقنا بأذى .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٤ — ٧١

بتاريخ ٨—١٠—٧١ وفي تمام الساعة الثامنة صباحا شنت قواتنا هجوما كبيرا على قوات العدو التي قامت بالتسلل الى احدى عيون الماء في منطقة بيت (خصيقور) وقد اشتبكت قواتنا مع جيش العدو في معركة لمدة ١٧ دقيقة في عدة جهات كانت فيها خسائر العدو ١٥ جندي بين قتيل وجريح . وعادت قواتنا الى مواقعها بسلام .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٥ — ٧١

بتاريخ ٩—١٠—٧١ اشتبكت قواتنا مع قوات العدو في معارك عدة في (خريت) و (الوادي) الكبير في شمال المنطقة الشرقية واستخدمت في هذه المعارك مختلف الاسلحة وقد تمكنت قواتنا من السيطرة على أرض المعركة وأوجدت الرعب الشديد في صفوف العدو مما جعله يتقهقر الى الوراء ويلجأ ويستخدم سلاحه الجوي وطائراته المقاتلة والتي قصفت المنطقة قصفا جنونيا وبدون تمييز خسائر العدو في هذه المعارك كالاتي :

١ — قتل وجرح ٣٠ جندي .

٢ — اسكات مدفعية العدو وقتل طاقمها المكون من ٥ جنود وضابط بريطاني .

من جانبنا استشهاد الرفيقين البطلين محمد مسلم محاد ومسعود علي النمر .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٦ — ٧١

بتاريخ ٩—١٠—٧١ شنت قواتنا هجوما على تجمعات العدو في (ايور) بالمنطقة الشرقية . استمر هذا الهجوم من الساعة السادسة صباحا حتى الثانية بعد الظهر . كانت خسائر العدو ٦ جنود بين قتيل وجريح . خسائرنا لا شيء .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٧ — ٧١

بتاريخ ١٠—١٠—٧١ قامت قواتنا بهجوم شامل على مواقع العدو الاستعماري والرجعي في (أيور) بالمنطقة الشرقية ولمدة ساعة . استطاع رفاقنا السيطرة على أرض المعركة وقد استنجد العدو بسلاح الطيران . خسائر العدو قدرت بـ ١٣ جندي بين قتيل وجريح . أما خسائرنا فاصابة احد الرفاق بجروح طفيفة .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٨ — ٧١

بتاريخ ١١—١٠—٧١ شنت قواتنا بالمنطقة الشرقية عدة هجمات كاسحة على تجمعات الاعداء المستعمرين والعملاء في كل من (أيور) و (حلل) استمرت لمدة ٢٣ ساعة متواصلة وتحت شدة الضربات المتتالية أجبر العدو على الانسحاب من أماكنه في (حلل) بعد تكبده خسائر جسيمة في الارواح والمعدات والتي لم تقدر حتى ساعة اعداد هذا البلاغ . وقد عادت قواتنا دون خسائر .

بلاغ عسكري رقم ٣٠٩ — ٧١

بتاريخ ١٢—١٠—٧١ هجمت قواتنا على مواقع العدو في (أيور) بالمنطقة الشرقية وعلى أثر ذلك استنجد العدو بسلاح الطيران الذي مشط المنطقة ، الا أنها لم تحقق أهدافها وقد خسر العدو في هذا الهجوم ٦ جنود بين قتيل وجريح . خسائرنا لا شيء .

العزة والخلود لشهدائنا الابطال .

والهزيمة والعار لقوى البغي والعدوان .

بلاغ عسكري رقم ٣١٠ — ٧١

بتاريخ ١٢—١٠—٧١ قام سلاح الجو الملكي البريطاني الاستعماري بغارات وحشية على ديار المواطنين بالمنطقة الشرقية ، الا أنه لم يصب أحد بأذى من جراء هذا القصف . وفي نفس اليوم شنت قواتنا هجوما على قوات العدو المتمركزة في (عيد) شمال المنطقة الشرقية واستمر الهجوم لمدة ٣٠ دقيقة خسر العدو خلاله ٥ جنود بين قتيل وجريح ، كما دمرت تحصيناته ورجعت قواتنا رافعة راية النصر .

بلاغ عسكري رقم ٣١١ — ٧١

بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة السابع عشر من اكتوبر قامت وحدة لينين بالمنطقة الشرقية بعدة هجمات شاملة وكاسحة على تجمعات المرتزقة والعملاء بالمنطقة الشرقية . فقد قامت مجموعة في تمام الساعة الخامسة مساء بهجوم على مواقع الاعداء في (ايور) خسائر العدو قدرت بـ ١٠ من العملاء والمرتزقة وبعد انسحاب قواتنا قام العدو بتمشيط المنطقة بمدفعيته الطويلة المدى ولمدة ساعة كاملة ، الا انه لم يصب أحد بأذى وقد رجعت المجموعة دون خسائر كما شوهدت الهيلوكبتر وهي تنقل قتلى وجرحى العدو . وفي تمام الساعة السابعة مساء من نفس اليوم كررت قواتنا الهجوم على مواقع الاعداء في (أيور) . قدرت خسائر العدو بـ ١٥ جندي بين قتيل وجريح . من جانبنا لا شيء . وفي نفس اليوم ، الرابع عشر من اكتوبر قامت مجموعة أخرى من وحدة لينين بهجوم على تجمعات العدو في (خيش) بالمنطقة الشرقية وذلك في تمام الساعة الخامسة والنصف مساء استخدم في هذا الهجوم الاسلحة الخفيفة والثقيلة وقد كانت الاصابات مباشرة ، كما أصيبت مرابض مواقع مدفعية العدو الثقيلة خسائر العدو كثيرة في الارواح والمعدات الا اننا لم نستطع تقديرها حتى صدور هذا البلاغ . ورجعت المجموعة بدون خسائر رافعة راية النصر . وبعد عودة قواتنا مشطت مدفعية العدو المنطقة بدون هدف ولم تحدث خسائر من جراء ذلك ، كما شوهدت طائرة الهيلوكبتر وهي تهرع لنجدة العدو ونقل قتلاه وجرحاه . ولقد سميت هذه العمليات باسم ثورة الرابع عشر من اكتوبر الخالدة في ذكرى عيدها الثامن. والجدير بالذكر أن الوحدة الغربية أيضا كانت قد شنت عدة هجمات على مواقع العدو بمناسبة الذكرى الثامنة لثورة الرابع عشر من اكتوبر وقد انيعت سابقا .

بلاغ عسكري رقم ٣١٢ — ٧١

بتاريخ ١٤—١٠—٧١ قام سلاح الجو الملكي البريطاني بغارات وحشية على مساكن المواطنين العزل في (خرشيت) بالمنطقة الشرقية ولمدة ساعة كاملة وهي تمشط بقنابلها المحرقة والمدمرة قرى المواطنين . نتج عن ذلك اصابة احدى المواطنات بجروح خطيرة وقتل ٢٠ رأس من غنم المواطنين .

بلاغ عسكري رقم ٣١٣ — ٧١

بتاريخ ٢٠—١٠—٧١ وفي تمام الساعة الواحدة ظهرا شن سلاح الجو الملكي البريطاني غاراته الوحشية البربرية مستهدفا مساكن ومزارع المواطنين وذلك شرق الخط الاحمر في وادي (ريثوت) وقد القى بكميات كبيرة من القنابل المحرقة والمدمرة وقد نتج عن هذا القصف الخسائر التالية :

١ — تدمير ٣٠ مسكن من مساكن المواطنين.

٢ — حرق بعض المزارع .

٣ — قتل بعض حيوانات المواطنين .

هذا ولم تحدث أية خسائر في الارواح من جراء هذا القصف اللاانساني .

بلاغ عسكري رقم ٣١٤ — ٧١

بتاريخ ٢٢—١٠—٧١ وفي تمام الساعة العاشرة صباحا شن سربان من طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني المقاتلة والقاذفة غارة همجية وبربرية على مساكن وحيوانات المواطنين بالمنطقة الغربية في وادي (صرفيت) وقد قذفت مساكن المواطنين بالقنابل المدمرة والشديدة الانفجار الا انه لم يصب احد بأذى من جراء هذا القصف .

بلاغ عسكري رقم ٣١٥ — ٧١

بتاريخ ٢٢—١٠—٧١ وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحا قامت ثلاث طائرات للعدو بقصف شديد على تجمعات المواطنين فيمساكنهم وحيواناتهم وذلك غرب المنطقة الغربية هذا ولم يصب أحد باي أذى من جراء ذلك . كما قامت الطائرات البريطانية في ٢٣—١٠—٧١ وفي حوالي الساعة العاشرة صباحا بهجوم وحشي على مكان خطرة بالمنطقة الغربية ، ولكن لم يصب أحد بأذى .

وفي اليوم التالي وفي تمام الساعة الثامنة صباحا وعلى نفس المنطقة القى سلاح الجو الملكي البريطاني قنابله المحرقة والمدمرة الفسفورية . الا انه لم تحدث اية خسائر .

لتعيش ثورة التاسع من يونيو

وليعيش ابطال جيشها الشعبي والميليشيا الشعبية .

وكان الجيش الشعبي قد أصدر البلاغات العسكرية التالية :

بلاغ عسكري رقم ٢٧٧ — ٧١

بتاريخ ٩—١٠—٧١— وبينما كانت مجموعة من رجال جيش التحرير الشعبي بالقوة المتحركة تقوم بعملية دورية استطلاعية بالمنطقة الشرقية اصطدمت باحدى دوريات العدو واشتبكت معها في معركة حامية لمدة عشر دقائق انسحب على أثرها رفاقنا بدون أية خسائر ، أما خسائر العدو فكثيرة ولم تعرف حتى صدور هذا البلاغ .

بلاغ عسكري رقم ٢٨٠ — ٧١

بتاريخ ١٢—١٠—٧١ وفي تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرا شنت طائرات العدو الاستعماري هجوما جويا على أحد مواقعنا وقد تصدت لها دفاعاتنا المضادة للطائرات المغيرة واشتبكت معها في معركة لمدة عشر دقائق اصابت على أثرها طائرتين شوهدت احداها تفرغ قذائفها وهي تهوي الى البحر ولاذت الثانية بالفرار والنيران مشتعلة بها من جانبنا لم تحدث أية خسائر .

طلاب

اتحاد الجامعة اللبنانية امام محاولات ضربه

صمود الاتحاد رهن بمشاركة القاعدة الطلابية

بحثنا في أعداد سابقة من « الحرية » موضوعات تناولت الحركة الطلابية والدولة على ابواب العام الدراسي . وقد انتهينا الى ان حلول الدولة للمشاكل المطروحة بدأت تتجه بصورة جدية وعملية ، نحو اعتماد خطة لحل أزمات النظام التعليمي في لبنان باتجاه تكريس اسس هذا النظام . ورأينا ان القمع بمختلف اشكاله يحتل جانبا أساسيا في اسلوب الدولة لتنفيذ خطتها هذه .

ونقل الصراع (شكلا ومضمونا) من جانب الدولة لصعيد مختلف عما شهده العام الماضي ، يرتب على الحركة الطلابية مهاما تأتي في مقدمتها ضرورة الدفاع عن المنظمات الطلابية الديمقراطية ، واهم هذه المنظمات اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية . وقلنا أن للدفاع شروطا قدمتها تجربة العام الماضي . وفي هذا المقال سنعمل على مناقشة هذه المهمة من جوانبها المختلفة :

● كان قيام الاتحاد خطوة هامة حققتها الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية على طريق ايجاد اداة نضالها الفعالة . وقد اتت هذه الخطوة في سياق تطور شامل شهدته الحركة الطلابية تناول مطالبها وقواها العاملة وبنيتها التنظيمية .

فقد كان ردا على التفكك والتجزئة اللذين عاشتهما الحركة الطلابية على يد الرابطات وبلغت اوجها عام ١٩٧٠ ، حيثشهدت الحركة الطلابية تحركا عكس نضوج مطالبها ذات المضمونالاجتماعي ما استطاع الشكل المفتت — الرابطات الا الانهيار امامه . وبدا الانقسام السياسي — الطائفي غير قادر على ضبط الحركة الطلابية بالشكل الذي كان يعبر عن نفسه به ، هذا الشكل الذي كان يستمد صلابته من حالة الاستسلام التي كان يعيشها الطلاب بفعل العامل الايديولوجي وغياب المطالب التي تمس مصالحهم بصورة مباشرة . من هنا فالاتحاد جاء تعبيرا عن تطور مطالب الحركة الطلابية الذي ما عاد ينسجم مع شكل مجزأ ، وهو أيضا اتى لينقل الانقسام في صفوف الحركة من صعيد الكلية الى صعيد الجامعة . لذا فقد دخلته القوى السياسية جميعها « مختارة » وفرضت اكثريتها انتساب جميع الطلاب اليه .

وقد قدم العام الماضي اول تحرك خبر نوعية الاتحاد الذي اقر ، لينتهي بوضعه امام مجابهة مهام جديدة .

وخلال هذا التحرك الذي كان يطرح من خلال المطالب التي ابرزها (مشكلة الخريجين) دور الجامعة اللبنانية ، قام الاتحاد بعملية جمع للمطالب وقدمها ككل وذلك خلافا لما كانيحصل سابقا بتقديم مطالب كل كلية على حدة . وهو ايضا قد جمع الحركة الطلابية وبواسطته دخلت معركة مع الدولة استمرت ستين يوما ، بحيث امن تحركا واحدا لكل طلاب الجامعة اللبنانية كان يستند الى مطالب تهمهم جميعا .

وفي تعامله مع الدولة ، كان الاتحاد يفرض عليها الاعتراف بوحدة الحركة الطلابية ومخاطبتها منخلاله . وذلك خلافا لما كان يجري في السابق من استفراد لطلاب كل كلية على حدة . لذا ، وعلى الرغم من عدم اعترافها القانوني بوجوده (لم يتم الموافقة على دستوره) ، فما كان بامكان الدولة ان تتمسك بذلك ، ففاوضته على اعتباره الممثل الشرعي للحركة الطلابية وادخلته في لجانها ، ومجلس الجامعة ، على هذا الاساس أيضا .

وطلاب الجامعات الاخرى والثانويات الذين كانوا يتعاملون مع الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية من خلال الرابطات ، بحيث كان لكل جامعة او تجمع ثانويات رابطة « موالية » تخاطب الحركة الطلابية من خلالها ، علىهؤلاء فرض الاتحاد الاعتراف بوحدة الحركة الطلابية ، واتخاذ المواقف من الجامعة اللبنانية وطلابها ككل . ولم يكن اثره على مواقف ادارة الجامعة وأساتذتها يختلف عما كان بالنسبة للاطراف الاخرى .

كل ذلك ، كان انجازا هاما حققته الحركة الطلابية بواسطة الاتحاد .. وهذا يشكلخطوة متقدمة مقياسا لما كانت عليه الحركة الطلابية سابقا .

لكن الاتحاد لم يفرض على الاطراف الاخرى الاعتراف بوحدة الحركة الطلابية في الجامعة ، الا ليؤدي ذلك الى وضعه امام مهمةاساسية: التعامل مع هذه الاطراف انطلاقا من حركة طلابية موحدة بصورة فعلية . فقياسا للمهام الراهنة تبدو نقائص الاتحاد ، ونقاص خطيرة تهدد وجوده بالذات . هذه النقائص بينها أيضا تحرك العام الماضي .

● لقد تمكنت الحركة الطلابية من خلال الاتحاد ان تجمع مطالبها ، ولكنها لم تستطع توحيدها . رصفت المطالب الواحد الى جانب الاخر تتلى وتعاد تلاوتها في كل مرة . لكنه لم تتمكن الحركة الطلابية من استخلاص العناصر الموحدة لها . وهي بالتالي لم تستطع تحديد الاولويات فيها . من هنا فالجمع لم يمنع اعادة تقديم مطالب كل كلية على حدة وبحثها على هذا الاساس . لذا فالوحدة التي جابهتالدولة لم تمنعها من القيام بعملية انتقاء للمطالب لتحقيقها بل على العكس فقد ترك أمامها الباب مشرعا .

وجمع الحركة الطلابية ، كان يطرح مهمة توحيدها ، ولم يكن هو توحيدا لها . والتجميع ما كان بامكانه أن يؤدي لوضع الحركة الطلابية في خندق المواجهة ، بل كان يطرح مباشرة هذه المهمة ، فهو قد امن عملية عرض قواها في « استعراض منظم » . ولانه أستعراض من دون ذخيرة ، من دون تعبئة فعلية . فقد كان سهلا على الطرف الاخر ، الدولة ، الذي وضع قواته في الخندق وليس في حالة الاستعراض ، ان يشتت قوى الحركة الطلابية . هكذا تختفي تظاهرة قوامها ١٥ الف طالب بدقائق معدودة ، نتيجة « ضربة كف » . وتتوغل الدولة عبر الاقطاع الى داخل الحركة الطلابية فتشل قواها وتفرض عليها الاستسلام . كان من شان التوحيد ، التعبئة ، او المرابطة في الخنادق ، ان يفرز القوى المستعدة فعليا للمجابهة ، وعلى العكس كان التجميع — الاستعراض يفسح المجال أمام كل القوى للمشاركة ، ليشكل بعضها حصان طروادة داخل الحركة الطلابية .

واذا كان الاتحاد قد فرض على طلاب الجامعات الخاصة وهيئاتهم الممثلة ، التعامل مع الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية على قاعدة افتراض توحدها ، فتتخذ موقفا من الجامعة ككل وتطالب بهيمنة التعليم الخاص (وترفض باصرار قاطع ابان تحرك طلاب الجامعة الاميركية الاخير ادراج مطلب الجامعة اللبنانية) ، فما كان بامكان الاتحاد ان يؤمن ردا موحدا لطلاب اللبنانية ، فجعل من الحركة الطلابية ملحقا ، ينهار تحركها حال انسحاب الجامعات الخاصة .

وهو أيضا ، اي الاتحاد ، لم يستطع أن يقيم مع الحركة الطلابية في الثانويات الا علاقة الالحاق ، فانضم الثانويون للمعركة من خلال الشكل التوحيديالذي يؤمنه الاتحاد، اي استنادا الى قاعدة التجميع ، من خلال القوى الطلابية ، فكانت كل فئة من الثانويين تنضم للقوة التي تمثلها في الجامعة ، هكذا غيبت الحركة الثانوية كحركة مستقلة .

اذن كان هناك تناقض بين ما يعبر عنه وجود الاتحاد من وحدة الحركة الطلابية موضوعيا ، وبين اتحاد ، بالشكل الذي اقر به ، لا يقدم اطارا فعليا لتوحيدها .

● ألتوحيد ، وحدة الحركة الطلابية ، لا يمكن أن يتم الا على يدي الحركة ذاتها ، هو من صنعها هي .

والاتحاد ، بالشكل الذي اقر به، وبالطريقة التي تأسس فيها ، كان وما يزال ينتزع من الحركة الطلابية ادوات انتاج وحدتها ،ليضع هذه الادوات في ايدي القوى السياسية المختلفة ، المعادية والمناصرة لوحدتها على قدم المساواة .

واذا كان وجود الاتحاد يستند لمصالحالحركة الطلابية الموحدة ، فقيامه كان اختيارا منالقوى السياسية جميعها ، الزمت به كل طلاب الجامعات (الانتساب الحكمي) . وانتخابات مؤتمره التأسيسي اشرفت عليها القوى مجتمعة في لجان لم تعط للجمعيات العمومية التي انتخبتها الا حق تأييد ومباركة خطوات القوى .

ولنر ، ان ما يفرض ضرورة الاتحاد ، هو ما يؤمنه من مكاسب ، هو بالقدر الذي يشكل اداة لتحقيق مصالح طلاب الجامعة ، فاختيار الانتساب اليه يقرره كل من يرى مصلحة في ذلك . ولا شك ان للغالبية العظمى من طلاب الجامعةمصلحة في ايجاد الاتحاد. لكن التناقض يقوم بين ضرورة وجوده ووعي هذه الضرورة من جانب الطلاب . هذا الوعي الذي يطمسه الانقاسم السياسي — الطائفي . كيف يحل ؟ على يد اللجنة التنفيذية حل بالجمع بين متناقضين : فاعتبر كل الطلاب منتسبين للاتحاد ولمن يريد الاستفادة من مكاسبه الانتساب بملء اختياره فيعطى بطاقة . فجرى فصل بين الحقوق الانتخابية للعضو والاستفادة من المكاسب ولم يعد لحق الانتخاب هدف الاستفادة من المكاسب او تحقيق المصالح . وعليه يمكن أن يكون الطالب رئيسا للاتحاد ولا يحق له الاستفادة من مكاسبه . هذا التناقض سلاح بيد القوى المعادية للتخريب على الاتحاد وتهديمه مع حقها بالبقاء بين صفوفه . وفعلا فقد بدأت العناصر الاكثر تخلفا ضمن الحركة الطلابية (جماعة الوعي في الحقوق) تدعو لعدم قبول البطاقة الاتحادية كشرط للانتساب لمشاريعه . هكذا يبدأ الانتساب الحكمي يفرز تناقضاته ، وهذه التناقضات تسير باتجاه الحسم بفعل المهام المتقدمة المطروحة على الاتحاد .

اكثر من ذلك فقد جاء الاتحاد ، عبر الوحدة الانتخابية ونسبة التمثيل ، ليكرس بالاولى ليس الانطلاق من المصلحة ، مصلحة طلاب الصف ، او مصلحة طلاب الكلية ، بل من السنة الدراسية ليكون المقياس اقدمية الطلاب . وبالثانية بالعلاقة مع الاولى عدم التساوي فيالتمثيلفي الهيئة الاساسية للاتحاد، المؤتمر ، فمثلت كلية العلوم وهي التي تضم ٢٠٠٠ بـ ١٧ مندوبا ومثلت الفنون التي تضم ٣٠٠ طالب بـ ١٧ مندوبا . والحقوق ٣٠٠٠ بـ ٣٣ مندوبا والاداب ٣٥٠٠ بـ ٢٣ مندوبا. والاثنان معا ينطلقان من اهمية الهيئة الموحدة ويعكسان عدم المساواة بنفس الوقت .

والعلاقة بين هيئات الاتحاد ، كرست المركزية المطلقة . بحيث تبدو الجمعياتالعامة دون اية صلاحيات فعلية فهي بعيدة جدا عن أن تشارك في تقرير أي خطوة من الخطوات ، حتى الوجهات العامة ايضا . وهي الى جانب كونها لا تملك اية امكانية فعلية للمشاركة في التقرير فهي لا تملك أيضا اية امكانية للمشاركة في الرقابة او المحاسبة ، والنتيجةهيئات تنطلق من الوحدة ولا تلبي شروطها .

هكذا تبدو الحركة الطلابية ، وهيالقادرة على القيام بمهمة التوحيد ، مجردة من الادوات التي تمكنها انجاز هذه المهمة .

هذا التناقض بين الوحدة الموضوعية لطلاب الجامعة اللبنانية وعملية التجميع التي يؤمنها الاتحاد كان يمكن أن يتعايش في العام الماضي نتيجة عدة ظروف : بقاء المعركة ضمن اطار طرح المطالب وجمعها دون ان يفرض تحرك الخصم (الدولة) خطة فعلية لمواجهة تحركاته واحد من هذه الظروف ، أما الثاني ، والذي ادى للتعايش بين افتراض المساواة وحق التقرير واعدامهما عمليا كان يمكن أن يتعايش في ظل هيمنة قوة واحدة على الاتحاد بكل فروعه . ولكن وجهة المعركة ، والتغيراتالتي طرأت على القوى السياسية والعلاقة فيما بينها بدأت تفرض ضرورة حسمه .

● ان المهام التي أدى اليها تحرك العام الماضي ، والتي تتلخص بطرح دور الجامعة اللبنانية والعمل باتجاه تغييره وفق خطة تنتهجها الحركةالطلابية . وانخطة الدولة التي تعتمد ردودا شاملة لازمة الجامعة وحلا شاملا لمشكلة الخريجين عبر قطع الطريق امام فئات واسعة من ذوي الدخل المحدود للانتساب للجامعة . وخطتها في مواجهة التحركات الطلابية باعتماد اسلوب القمع باشكاله

— البقية على الصفحة ١٥ —



العلاقات الهندية - الباكستانية :

احتمالات الحرب والسعي لحل سلمي يمنع تطور الحركة الشعبية

تصاعد التوتر في الاسابيع الاخيرة ، على الحدود الهندية — الباكستانية ، وتوالت التهديدات من الجانبين مما بات يهدد بانفجار الوضع على نطاق واسع . وقد صرح وزير الدفاع الهندي : بأن الهند لن تنسحب من الاراضي الباكستانية التي قد تحتلها اذا ما نشب القتال بين الجانبين وحذر بأن الهند لن تنسحب من مواقعها الحالية ما لم يوضع حل لمسألة باكستان الشرقية . ومساء السبت ٢٣ تشرين الاول اذاعت انديرا غاندي بيانا الى الامة دعت فيه الشعب الى ضبط الاعصاب والوحدة الوطنية . كما صدرت أوامر التعبئة على الجبهة الهندية .

ومن جهة اخرى ، هدد الجنرال يحيى خان بشن الحرب ضد الهند اذا ما استمرت هذه بمساعدة ثوار بنغلادش ، وتعتبر الباكستان ان الهند تتدخل في الشؤون الداخلية للباكستان ، وانها ترعى الحركة الانفصالية التي يقودها حزب رابطة عوامي . هذا وسط أنباء تتحدث عن وساطة سوفياتية لحل النزاع بين الفريقين ومنع اندلاع الحرب .

ويبدو واضحا أن النقطة الرئيسية التي صعدت التوتر في العلاقات الهندية — الباكستانية كانت قضية بنغلاش . فبينما يلاحق الجيش الحكومي الباكستاني البنغاليين بالقمع والقهر ، تقف الهند في مساندة زعماء حزب رابطة عوامي ، الذين أعلنوا الثورة على حكومتهم وفروا الى الهند .

والباكستان كالهند ، بلدان يتولى السلطة فيهما تحالف بين البرجوازية الكبيرة ، والملاكين العقاريين ، الا أن درجة اهميتهما بالنسبة للامبريالية العالمية تختلف اختلافا واضحا . فالهند هي البلد ذو الـ ٥٠٠ مليون نسمة ، التي يعتبرها أحد الاقتصاديين الاميركيين : « غالبرايت » احدى المفاتيح الاستراتيجية في العالم بالنسبة للولايات المتحدة (المركزان الاخران هما البرازيل ونيجيريا) الى جانب ذلك فان الهند هي مركز رئيسي مضاد للثورة ، فهي من جهة تقدم للعالم الثالث مثلا « للتطور السلمي » ومن جهة أخرى فهي قاعدة ضد الصين .

الهند قوة توسعية

وعلى الرغم من أن الباكستان هي حلقة وصل رئيسية في الاحلاف العسكرية التي تديرها اميركا حلف السانتو (تركيا ، ايران ، باكستان) وحلف السياتو (جنوب شرق اسيا) الا انها تظل دون الهند أهمية بالنسبة للامبريالية الاميركية . ومن هنا فان تاريخ العلاقات الهندية الباكستانية كان يشهد باستمرار في أوقات الحدة ، انحياز اميركا والاتحاد السوفياتي الى جانب الهند . مما كان يشجع سياسة الهند التوسعية والرامية الى الهيمنة على كل شبه القارة الهندية . فمن محاولات السيطرة على بعض المقاطعات المجاورة (بهوتان ، سكيم ونيبال) ودعم الحركات الرجعية في الصين (تمرد ملاكي الاقنان في التيبت عام ١٩٥٩) الى الحرب ضد الصين عام ١٩٦٢ الى المطالبة بكشمير والحرب ضد الباكستان عام ١٩٦٥ . ان الخيط الذي كان يجمع كل هذه الاحداث كان سياسة توسعية للحكومة الهندية ونزعة حربية ، في محاولة لحل المشاكل الداخلية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتضخم في الهند . والتي تتحمل اعباءها الجماهير الهندية الفقيرة ، البائسة .

فالنظام الحاكم في الهند ، اذ يعجز عن تنفيس الضغوط الداخلية ، فانه يلجأ الى الحرب الخارجية لاعادة ضبط الوحدة الوطنية ، وتوجيه نظر الجماهير الى خارج أزماتها .

ولذلك فان حرب عام ١٩٦٢ الهندية — الصينية ، كانت ذريعة اتخذها النظام لاعتقال ٨٠٠ مناضل شيوعي ، وخنق المطالب الاجتماعية (الوحدة الوطنية) ، ومضاعفة الميزانية (زيادة الضرائب للمجهود الحربي) وأخيرا تلقي شحنات من الاسلحة الاميركية لمواجهة « الخطر » الخارجي .

ومن جهة أخرى فان سياسة الحياد الذي نادت بها الهند ، سقطت ، ولم يكتب لها النور . فالهند تتقارب أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة ، والرساميل الغربية تجد فيها سوقا واسعة للاستهلاك ، حيث اليد العاملة رخيصة والكثافة السكانية عالية — ولذلك فان الهند تلقى دعم الامبرياليين في أية مواجهة لها مع جيرانها . ففي حربها ضد الباكستان عام ١٩٦٥ (المطالبة بكشمير) ، قطعت المساعدات العسكرية البريطانية والاميركية عن البلدين ، بعد أن كان للهند النصيب الاوفر منها . وبعد أن تولى الاتحاد السوفياتي مهمة تقديم العون العسكري للهند . بينما مورست الضغوط مع تركيا وايران لمنعها من مساعدة حليفهما الباكستان . وهذا ما حدا بالصين لمساندة الباكستان تحت شعار : « مساندة كل من يحاربه العدو » وهذا ما يفسر امتناع الباكستان عن المشاركة الفعلية في نشاطات الاحلاف الداخلة فيها . وتوجهها المستمر نحو الصين .

واليوم وبعد انفجار الوضع في «بنغلادش» وقيام الحركة الانفصالية المتقربة من الهند والتي يقودها حزب رابطة عوامي . فان كلا النظامين الهندي والباكستاني وقع في مازق يريد الخلاص منه . فالهند تخشى تطور الوضع في بنغال الشرقية الى حرب شعبية يقوم بها الفلاحون الفقراء ، مما سيجر تاثيره الى بنغال الغربية (مقاطعة هندية) حيث تعاني الجماهير نفس الوضع من الاستغلال والقهر ، ولذلك فهي تستعجل انهاء الوضع في باكستان الشرقية لصالحها . أي تحقيق الانفصال في الباكستان ، وانشاء دولة « مستقلة » تكون تابعة في سياستها الخارجية والاقتصادية للمصالح الهندية . ومن هنا تهديدات الهند الحربية ، واحتمالات تدخلها العسكري لحل الازمة لصالحها .

ومن جهة أخرى فان الباكستان تخشى أن تتعرض وحدتها السياسية للانهيار ، اذا ما انفصلت عنها باكستان الشرقية ، فالبرجوازية الباكستانية الغربية ستخسر بالطبع سوقا استهلاكيا كانت تستغله . وهي تخشى أيضا أن تتحول الحركة الحالية في بنغلادش الى حركة منظمة يقوم بها الفلاحون والعمال ، تكون ليس على مستوى البنغال وحده ، بل وعلى مستوى باكستان كلها . ولذلك فان الباكستان تستعجل حل الازمة أيضا . ولذلك فهي تشدد القمع ، في نفس الوقت الذي تحاول فيه استمالة بعض الزعماء لتسوية الامر . وهي تستعد للحرب لمواجهة تهديدات الهند ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه الى تسوية سياسية للازمة .

وهنا لا بد من السؤال كيف أدت حركة بنغلادش ، الى أن تصبح قضية الجماهير خارجة عن ارادة أصحابها ؟ وهل كانت حركة مجيب الرحمن حركة شعبية مستقلة بذاتها ؟

لقد قدمت رابطة عوامي مثلا عن حركة وطنية تحولت الى اداة في يد التوسعيين الهنود . فلا شك أن قيام البنغال دولة « مستقلة » متقاربة مع الهند وأميركا ، من شأنه أن يقوي الموقف الهندي ، وأن يتيح للهند ، بعد أن تتخلص من المضايقات الباكستانية ، ان تركز قواتها على الحدود الصينية ، وان تتدخل لقمع الحركات الثورية على طول المحيط الهندي . وبذلك فانها تنال مساعدات عسكرية غير محدودة من الولايات المتحدة ، بعد أن تأخذ عنها دور « البوليس الدولي » في المنطقة . وهذا ما عناه مدير مؤسسة الدفاع الهندية اذ قال : « ان انشقاق الباكستان هو مسالة في صالح الهند ، وفرصة لا تعوض بالنسبة لها . »

والافتراق واضح بين مدى عمق الحركة الشعبية الوطنية في بنغلادش المطالبة بحقها في تقرير المصير والاستقلال عن سيطرة باكستان الغربية ذات الطابع الاستعماري والعنصري من جهة ، وطبيعة القيادة التي تمثلها حركة مجيب الرحمن ، والظروف الدولية المحيطة بقضية بنغلادش .

فاذا كانت جماهير بنغلادش تناضل من اجل استقلال وطني فعلي ، الامر الذي جعلها تدفع الثمن الباهظ للقمع الباكستاني : عشرات الالاف من القتلى والجرحى ونزوح اكثر من ٩ ملايين الى الهند . اذا كان ذلك هو موقف الجماهير في بنغلادش فان قيادة حزب عوامي بدت مترددة في طلب الانفصال مع بداية الحركة كما انها عجزت ، بحكم طبيعتها الطبقية عن تعبئة الجماهير وتحضيرها لخوض حرب شعبية فعلية ، من جهة اخرى . فموقف عوامي من الحركات الثورية في المنطقة (حركة النكساليين مثلا) لا يقل رجعية وعداء عن موقف الانظمة الهندية والباكستانية . وبغض النظر عن مدى الارتباط المباشر بين قيادة عوامي والنظام الهندي ، وهو ارتباط تؤكده ادلة كثيرة ، فان طبيعة هذه القيادة تجعلها مدفوعة الى التحالف مع الهند والى التبعية لها .

ويلخص ذلك المازق المزدوج الذي تواجهه الحركة الشعبية في بنغلادش :

— من جهة القيادة البرجوازية العاجزة عن تطويرها وتدعيمها .

— من جهة اخرى ، ارتهانها بوضع خارجي لا تسيطر عليه . والمسالة هنا تتعدى قضية القيادة الداخلية . فبنغلادش محاطة بالهند من معظم جوانبها . ووضعها الاقتصادي لا يتيح لها مجالا واسعا من حرية الحركة ، بالتالي ، وفي مواجهة جيوش باكستان الغربية ، فان بنغلادش ستجد نفسها معرضة ، بصورة موضوعية ، للوقوع تدريجيا تحت السيطرة الهندية . نتيجة ذلك سوف تكون اجهاض حركة التحرر الوطني وتدعيم مكانة الهند الاستعمارية وبالتالي تدعيم الاستعمار الاميركي في المنطقة .

ذلك يفسر الموقف الصيني من المسالة . فمن السذاجة تصور أن الصين اختارت تدعيم نظام رجعي في وجه حركة تحرر وطني . فمثل هذا التقييم للموقف الصيني يتجاهل تعقيدات مسألة بنغلادش والظروف المحيطة بها ، والدور الذي تلعبه الصين في مجابهة النظام الرجعي الهندي الذي يلعب دورا استعماريا واضحا في المنطقة . هذا الى جانب ادراك الصين لطبيعة القيادة الحالية لحركة عوامي وحدودها الطبقية والوطنية . لكن برغم ذلك كله ، وبرغم أن الموقف الصيني كان أساسه موقف مجابهة للنزعة التوسعية الهندية ، ذات الصلة الوثيقة بالامبريالية الاميركية ، فان الموقف الصيني يبقى موقفا خاطئا ووحيد الجانب اذ جمل الصين في موقف الرفض لحق شعب بنغلادش في تقرير المصير ، هذا الحق الذي لا سبيل ، من وجهة نظر ثورية ، الى المساومة عليه .

في مواجهة هذا المازق المزدوج ، ما هي احتمالات تطور الوضع ؟ بالنسبة لمسالة القيادة الداخلية يبدو أن عنف القمع الباكستاني يفسح مجالا لبروز قيادات اكثر جذرية من القيادات الحالية على مدى طويل ، وهو ما أشارت اليه الانباء مؤخرا . كذلك يدخل في هذا الصدد الطلب الذي وجهته « حكومة بنغلادش » الى حكومة الصين الشعبية طالبة مساعدتها ، الامر الذي قد يشير الى زيادة نقل العناصر الثورية في الحركة .

من جهة أخرى فان تطور الوضع في الهند نفسها بعد ازدياد الازمة الاقتصادية هذا العام ، واحتمال تأزم الاوضاع الداخلية وخاصة في البنغال الهندية سوف يؤثر تأثيرا بالغا في افاق التطور المفتوحة امام بنغلادش .

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

تتمة المنشور على الصفحة ٧

في اوضاع المجتمع اللبناني طوال الخمسينات وأوائل الستينات . فقد جرتها الحركة العامة التي غيرت هذ هالاوضاع . مما غير موضعها أو موضع قسم كبير من عناصرها من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . فالعناصر البرجوازية الصغيرة الكادحة ، أو العناصر العمالية ، حملها اتساع سوق العمل النسبي ، وانفتاح باب الادارة لفترة من الزمن ، وامكانات الانتقال من العمل المأجور الى الانتاج الصغير المستقل ، حملتها هذه الظواهر على الانخراط في دورة الرأسمالية التجارية المصرفية . فافقدها ذلك ما كان يغذي تناقضها مع النظام القائم : استغلالها الفاضح أو هامشيتها في مجتمع غير تماسك بعد .

— كانت ازمة ١٩٥٨ بعد شراء السلاح التشيكي ، وتاميم السويس ، وتاميم مصالح أجنبية في مصر والوحدة السورية — المصرية و ١٤ تموز العراقي ... قمة مرحلة الصدام بين الحركة التحررية العربية والسيطرة الاستعمارية على المنطقة . وتلت هذه المرحلة ، خلال سنوات ، فترة وفاق عربي — اميركي « عم على اثرها « هدوء » شبه تام في المنطقة كلها » وكان الاتفاق الذي ادى الى انتخاب فؤاد شهاب من بوادر التعايش الاولي . مما حمل جماهير ناصرية واسعة على مهادنة الحكم الشهابي ، قبل اقدام بعض فئاتها على التعاون الصريح والعمالة ، لكن هذا الانتقال من صف الحركة الوطنية الى التعاون والتحالف مع الادارة الشهابية كان النتاج الطبيعي التيار الوطني عن كسر وصاية الاقطاب التقليديين ، وعن الاستقلال عن التوازن الطائفي المحلي . وهو عجز كشفه اكثر ، موقع الناصريين في المدن ، وثمار الازدهار التجاري الذي عرف أوجه في هذه المدن بالذات . وما يصح على الجماهير الناصرية يصح على قسم كبير من قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي وقواعد حركة القوميين العرب . وجد حزب البعث (قبل أن يصبح احزابا) قواعده الفاعلة في المناطق الريفية (الجنوب المتاخم لفلسطين ، البقاع الشرقي والشمالي ...) ، في اوساط صغار المثقفين ذوي الاصول الريفية . هؤلاء ايضا طالتهم موجة اتساع السوق الرأسمالية . ولكن لم يتكشف تراجع القوى الوطنية (الدعوى بالقومية) الا بعد الانقلاب الانفصالي في سوريا : فانشقت هذه القوى (وهي أصلا لم تكن متجانسة لبنانيا) . وازداد انشقاقها عمقا بعد فشل محادثات الوحدة ، وقضاء البعث على المحاولة الانقلابية الناصرية التي قامت في ١٨ تموز ١٩٦٣ . وكان الصراع العراقي — المصري في المرحلة « اليسارية » لحكم عبد الكريم قاسم قد سلخ « الشيوعيين » عن التكتل « القومي » فجاء خطاب عبد الناصر في الاسكندرية والذي سبق أوسع موجة اعتقال عرفها الشيوعيون المصريون ، عام ١٩٥٩ ، يعلن الحرب على « الشيوعيين » ويقصيهم عن التيار الواسع الذي ولد في حرارة المعركة الوطنية المعادية للامبريالية .. في وجه حكم متماسك تحمله رأسمالية تجتاز مرحلة نمو تقنع تناقضاتها ، وكان التيار الديمقراطي الوطني في أزمة .

— وزاد في عمق هذه الازمة ، السياسية انتهازية ايديولوجية وثيقة الصلة بالتحريفية السوفياتية ، وبنظرتها لحركة التحرر في المستعمرات السابقة . فالشهابية قدمت نفسها ، في كتابات عدد من الصحفيين وموظفي الاعلام ، ادارة عصرية تعتمد على التخطيط وتحد من وجهاء سياسيين طائفيين وتحارب اقطاب يمين ١٩٥٨ ... لم يكن الحزب « الشيوعي » اللبناني بحاجة الى اكثر من هذا الاعلان المبدئي حتى يتعرف في « البرنامج » الشهابي — الذي لم يتجاوز مشاريع ميزانيات ذابت مع ذوبان الاحتياط — الى بشائر طريق « لارأسمالي » للتطور الاقتصادي والاجتماعي . وكان برنامج اذار ١٩٦٥ الشهير الذي دبج فيه الحزب بيانا وزاريا للحكم يبين كيف يمكن جمع الضرائب لتمويل مشاريع انمائية خرافية تفضي الى « لا رأسمالية » كانت اضغاث حلم نهاية شتاء ... ولم يكن ايديولوجيو الناصرية بحاجة الى أكثر من الاعلانات الشهابية ، كي يواكبوا التيار الذي عاد فالتام حول الشهابية الناصرية صيف ١٩٦٤ ، عند معركة التجديد ، ولعب كمال جنبلاط الذي كان سلاحا طبقيا قاسيا على الطبقة العاملة اللبنانية لعب جنبلاط دور زعيم التيار الوطني الجديد وانضم « الشيوعيون » الى التيار بعد المصالحة الناصرية السوفياتية ، خريف ١٩٦٤ ، لدى زيارة خروتشوف الى مصر . كان تشكيل « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية » ، خريف ١٩٦٥ ، مصبا للظواهر التي عددناها ، والتي تلتقي عند محاولة الضغط على حكم وطني تقدمي ينبغي « دعمه » في رأي اطراف الجبهة .

— عمل اتساع الرأسمالية (في مرحلة نمو العلاقات الامبريالية) على خفوت التناقضات الطبقية في المجتمع اللبناني . فالكابح التقليدي الذي يتمثل في العلاقات الطائفية والمحلية ولد كابحا داخليا ضمن الطبقة العاملة اللبنانية نفسها . بعد المعارك الموحدة التي خاضتها الطبقة العاملة في الاربعينات ، معارك تكللت بفرض قانون العمل ، عملت السلطة ، بمساعدة الاقطاب السياسيين ، على تفتيت وحدة نضال الطبقة العاملة اللبنانية . فدفعت عددا من الازلام لتشكيل نقابات متعددة ، مدتها بالدعم وحضنتها وعبات الانقسامات اللبنانية التقليدية حول الازلام ونقاباتهم . ولا شك أنه قد ساهم في نجاح هذه المحاولات وضع الصناعة اللبنانية نفسها : غلبة الانتاج الحرفي المستقل عليها ، والوحدات الصغيرة . الى هذا الارث العميق ، اضافت الادارة الشهابية عنصرا جديدا . فهي حاولت أن تتوسط في كل النزاعات التي تنخر المجتمع اللبناني . وكان يملي توسطها وضع ملائم لاوساط السلطة وارساء قاعدة للتناقضات الطبقية أكثر اتساعا من قبل ، وذات صفة تنحو نحو ايديولوجية « وحدوية وطنية » صاحبت ولادة لبنان ، على الصورة التي هو عليها اليوم . اتخذ هذا التوسط صيغة تدخل المكتب الثاني ودوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، في كل الاضرابات التي تمت خلال عشر سنوات . فقد كان سلاح الاجهزة الرسمية ، عدا التهديد بالقمع أو القمع الفعلي ، استصدار تشريعات « عمالية » تنظم استغلال الطبقة العاملة . كان الضمان الاجتماعي محاولة في رفع قيمة الاجر الفعلي للعمال دون المساس بالاجور والاسعار مباشرة ، وذلك عن طريق تكليف اصحاب العمل المساهمة في دفع قسم من تعويض نهاية الخدمة ، وقسم من كلفة التطبيب والدواء والاستشفاء ... وكانت العقود الجماعية محاولة ضمان اجور مستقلة لرس المال تسمح له بالقيام بتعهداته دون مفاجآت (في المرفأ ، والتابلاين ، والنسيج ..) هذه التشريعات التي استقبلتها القيادات النقابية بلا استثناء بالترحيب ، كانت حجة في يد الدوائر الشهابية استعملتها في الضغط على العمال ولتنصيب نفسها واسطة ضرورية في كل خلاف لكن هذه الدوائر لم تبخل يوما على اصحاب العمل بدعمها لهم في خلافاتهم مع العمال ، وغالبا ما كانت الدولة نفسها طرفا في الاضرابات العمالية واضرابات المستخدمين . ففي صيف ١٩٦٢ ، قام اضراب عمال النسيج للمطالبة برفع الاجور . فكان جواب اصحاب العمل تهديدات بطرد الاف العمال وتسريحهم وذلك بمباركة الدولة . في اوضاع سوق عمل تتفشى فيها البطالة وبقيادات نقابية عميلة لم يصمد العمال في اضراباتهم ، فعادوا الى العمل ، وعندما اعلنت موظفات التلفون الاضراب مطالبات بتثبيتهن ، حل افراد الجيش محلهن . وفشل الاضراب . وقام افراد الجيش بقيادة صهاريج البترول عندما اعلن سائقوها اضرابهم فاضطروا للعودة الى العمل . هذه التحركات الجزئية كان من السهل قمعها لا سيما عندما كانت تتم في صناعات لا تتطلب يدا عاملة ماهرة ، او مرافق يمكن مدها بسهولة بعاملين يعوضون غياب المضربين . لذلك كانت حركة عمال ومستخدمي صناعة البترول صيف ١٩٦٤ ، ظاهرة جديدة . فصناعة البترول متشابكة متعددة المرافق يتطلب بعضها خبرة لا يمكن الاستغناء عنها . وطالب المضربون بزيادة في الاجر شهرية ، تجمع في صندوق خاص لتشكل شهرا ثالث عشر فكان هذا المطلب المرن عاملا في توحيد صفوف المضربين مما شل تموين البلد بالمحروقات ، من الطائرات الى السيارات الخاصة . وتم الاضراب بقيادة مبادرة استطاعت أن تكسر الطوق الذي حاولت السلطة وشركات البترول أن تضربه حولها ، بتوحيد موقف العمال والمستخدمين ، حتى في وجه النقابات الاخرى . في وجه هذا التحرك لم يجد ضغط السلطة ، كما لم تجد التشريعات العمالية الجديدة ، في الوساطة والتحكيم ، فانتصر الاضراب . وشكلت نقابات البترول اتحادا منفصلا .

مع انفكاك قبضة شهاب ، في اواخر صيف ١٩٦٤ ، عرفت الطبقة العاملة حركة مطلبية واسعة ، هي أوسع حركة منذ سنوات . وكان رفع الاجور بالاضافة الى فرض حد ادنى لها ، مطلبيها الرئيسيين . بينما انطلقت الحركة بمطالب تتراوح بين ٨ و ١٥ بالمئة في نسبة الزيادة ، انتهت عند ٣٫٨٥ بالمئة . طوال المعركة ، التي رافقها تهديد بالاضراب وبالمسيرات العمالية واقامة مهرجانات خطابية ، كانت المفاوضات تتم بين القيادات والسلطة ، بواسطة جنبلاط والغيت المسيرة التي كان مقررا أن تتم عند انعقاد جلسة مجلس النواب لنقاش مشروع زيادة الاجور ونسبتها ، بناء على طلب مباشر من المكتب الثاني . وانتهت المعركة بالحصول على نسبة زيادة أقل بكثير من النسبة المطلوبة .

ويجمع بين هذه الامثلة قاسم مشترك اساسي امتد فعله طويلا وما زال ، هو انصباب التحركات العمالية والمطلبية على زيادة الاجور المباشرة . ويفسر هذه الوجهة بدء ارتفاع متسارع للاسعار نتج عن ازدياد نسبة السلع المستوردة في الاستهلاك العادي . وهذه السلع تنتج في نظام اقتصادي يعاني تضخما ماليا مرضيا يقوم على ارتفاع الاسعار . فالتجارة اللبنانية تستورد سلعا ترتفع اسعارها باستمرار . فيدفع اللبناني هذه الزيادة التي تصيب العمال وصغار المستخدمين والفلاحين اكثر مما تصيب الفئات الاخرى ، لضعف دخل هؤلاء (اضراب الكهرباء صيف ١٩٦٦) . واكثر المطالب تقدما طرحها عمال ومستخدمو المصالح المستقلة ، تناولت التثبيت في ملاك دائم ، وتدرج الاجور داخل هذا الملاك ، لكن هذا المطلب لم ينتقل الى فئات عمالية ثانية . فبقيت مسالة الاجور لا تطرح في اطار يستطيع توحيد مختلف الفئات العمالية وتكتيلها . أما المطالب المتقدمة الاخرى فقد ارتدت شكلا فرديا : في مطالب نقابة مستخدمي المصارف ، نهاية صيف ١٩٦٦ ، ادرجت النقابة طلبا بمنحة مدرسية لابناء المستخدمين بقيمة ٥٠٠ ليرة لكل ولد . اذا كان المطلب يشير الى طرح قضية التعليم ، والى ضرورة أن يتحمل اعباءه الذين يستغلون قوة العمل فان شكل التحقيق المطلوب — المنحة الفردية — ينسف جماعية المشكلة التي يحققها تعميم التعليم ومجانيته .

لم تطرح الحركة العمالية ، بمطالبها ومعاركها ، قضايا تؤدي الى صراع حاد مع النظام وعلاقاته . وانخرطت فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة في مرافق النظام وعلاقاته . وتفتتت الحركة الوطنية في مرحلة تراجع عامة . كانت جبهة الاحزاب نتاج هذه الاوضاع كلها . واذا كانت الامكانات العملية لحركة وطنية ديمقراطية ناشطة ، غير متوفرة ، فان الجبهة لم تستطع حتى ان تعكس الامكانات المتواضعة المتوفرة .. فقد كان تخليها العمالي كاملا : من الحركة المطلبية خريف ١٩٦٤ ، الى اضراب مصلحة الكهرباء صيف ١٩٦٦ لعبت عناصر الجبهة ، مستقلة او متفقة ، دورا انتهازيا يمينيا ، قدم على الدوام مصلحة اكثر اطراف التحالف تخلفا وانتهازية — جنبلاط — على مصلحة النضال العمالي . وكان التخلي الايديولوجي كاملا : فقد استبدل التحليل الماركسي — اللينيني الذي يشدد على دور الممارسة العمالية والجماهيرية في خلق شروط التغيير ، بأيديولوجية تكنوقراطية فارغة تلغي الصراع الطبقي . بذلك لعبت الحركة الديمقراطية المنظمة دورا واضحا في تأكيد التراجع الجماهيري العام . وهي ، بالطبع ، لم تعمل شيئا اطلاقا كي تهيء شروط نهضة نضالية جديدة ، في ظروف اكثر مؤاتاة . وهذا ما تم بالفعل ، ففي ظروف افضل بكثير ، مثل ظروف ١٩٧٠ — ١٩٧١ ، استمرت عناصر الجبهة السابقة تلعب الدور الانتهازي نفسه .

« البقية في العدد القادم »

تتمة : اتحاد الجامعة اللبنانية أمام محاولات ضربه

المختلفة تضع امام الحركة الطلابية مهمة حسم هذا التناقض لصالحها ، وهذا ينتج مهاما اخرى .

فالدولة سوف تعمد الى استغلال تناقضات وضع الحركة الطلابية كي تنفذ خطتها وهي لن تتوانى لحظة عن شق الحركة الطلابية وضرب الاتحاد . أما بشله او بالعمل على ايجاد اتحادات عميلة لها في صفوف الحركة الطلابية ، وهي حتما ستجد في صفوف الحركة الطلابية قوى مستعدة لان تضع امكاناتها طوعا في خدمتها لتنفيذ احد الاتجاهين (الكتائب مثلا لتنفيذ خطة ايجاد اتحاد عميل) . هذه القوى ستعمل على استغلال تناقضات الاتحاد للارتداد عليه وضربه وهي قد بدأت فعلا ومنذ التحرك الماضي بالقيام بدورها هذا .

مجابهة هذه الخطة ، لا يمكن أن تتم الا عبر تامين وحدة فعلية للحركة الطلابية ، او السير خطوت على هذا الطريق .

فوضع الحركة الطلابية في خنادق المواجهة لا يمكن أن يتم بصورة حكمية وانما هو اختيار نتيجة التعبئة الفعلية . وهذا الموقع المفروض على الحركة الطلابية احتلاله هو الكفيل بلفظ كل القوى المعادية لمصالحها ، لوحدتها ، ولاتحادها الحالي .

ومهمة التوحيد تفرض المشاركة الفعلية من جانب القاعدة الطلابية لان هذه المهمة لا يمكن أن تكون الا من صنعها هي . وايجاد الادوات الكفيلة بتمكين الحركة الطلابية القيام بهذه المهمة ، الاطر التنظيمية للاتحاد ، هي الاخرى مهمة الطرف المخاطب بها هي القاعدة الطلابية ايضا .

من هنا فان نضال القوى الثورية لا بد أن يصب بصورة اولية في اطار تمكين القاعدة الطلابية من امتلاك هذه الادوات .

أمام محاولات ضربه وشقه ، التي تقودها الدولة والجامعات الاجنبية ، وامتداداتها من القوى المعادية في صفوف الحركة الطلابية ، صمود الاتحاد رهن مشاركة فعلية من جانب القاعدة الطلابية ، مشاركة القاعدة ايضا هي القادرة على صنع ادواتها ، وهي ستوجدها ابان نضالات كما هي الحال وقت الاستعداد للنضال .

كلمة

كواليس الوساطة العربية ومفاوضات جده المقبلة

هل يرضخ المفاوضون بأسم المقاومة لشروط النظام الأردني ؟

رغم الفشل الرسمي الذي انتهت اليه مفاوضات جده السابقة باشراف الوسيط المصري — السعودي خلال النصف الثاني من شهر أيلول الفائت ، فأن النظام الاردني استطاع باستدراجه الطرف الفلسطيني الى تلك المفاوضات تحقيق جملة مكاسب هامة .

فقبول ممثلين لمنظمة التحرير بالحوار مع الحكم الاردني كان يمثل خطوة تراجع اساسية عن مقررات اللجنة التنفيذية المتخذه في أعقاب المجازر التي نظمتها السلطة ضد الفدائيين في جرش . وهي المقررات التي أعلنت رفض أي حوار مع النظام الاردني وطالبت في المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية الى الحكومات العربية في ٢٦ تموز الماضي بتنفيذ بند العقوبات المنصوص عليه في اتفاقية القاهرة حيال الطرف المسؤول عن نقض الاتفاقية أو الخروج عليها !

لقد أتاح القبول بالحوار للنظام الاردني فرصة الحضور الى جدة من مواقع القوة التي احتلها بعد أن نفذ مخططه التصفوي كاملا . ومن هنا لم يكن مفاجئا أن ينهي الوفد الاردني مفاوضات جدة بالمذكرة التي قدمها الى الملك فيصل وفيها يرفض أن تدور المفاوضات في ظل التقيد باتفاقيتي القاهرة وعمان وان يكون هدفها بحث الاجراءات التطبيقية لنصوص الاتفاقيتين المذكورتين وليس الخروج باتفاقية جديدة . قالت مذكرة الوفد الاردني : « ... أن اتفاقيه عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها أيقاف القتال . وقد استنفذت أغراضها وبالتالي فأن العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا .... اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد أن تكون أردنية المنشأ والهدف والولاء .. ان هدف الاردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

لقد كان تشديد النظام الاردني على تجاوز اتفاقية عمان يعكس رغبته في الخلاص من البنود التي تضمنتها تلك الاتفاقية « لصالح » المقاومة بفعل الضغوط العربية التي مارسها مؤتمر القمة في نهاية أيلول ١٩٧٠ وأكملتها لجنة الباهي الادغم فيما بعد كي لا يقطف النظام الاردني ثمار المجزرة تصفية كاملة للمقاومة .

— كانت اتفاقية عمان تنص على أن منظمة التحرير بلجنتها التنفيذية ، هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يضع فيها الملك حسين توقيعه على وثيقة تتضمن تحديدا لتمثيل الشعب الفلسطيني بغير العرش الهاشمي .

— وكانت اتفاقية عمان تتضمن بنودا تكرس حق المقاومة بمتابعة عمل التعبئة الجماهيرية ، الاعلامية والتنظيمية ، بحيث لا تكون مجرد عمل فدائي عسكري بحت .

— ولقد اعطت اتفاقية عمان للمقاومة الحق بمتابعة عملها العسكري على قاعدة تواجد ونشاط الفدائيين في المناطق الواقعة غرب الطريق الرئيسي الممتد من الرمثاء الى معان . اما المناطق الواقعة شرق هذا الطريق الرئيسي فاعتبرت مناطق تموين وتدريب فقط لا يحق للمقاومة انشاء قواعد عسكرية فيها . ولم تتضمن اتفاقية عمان أي نص حول الغاء الميليشيا رغم أن الملك حسين كان قد طالب بالغائها أثناء انعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب أبان مجزرة ايلول لكن المفاوض الفلسطيني رفض هذا الطلب آنذاك .

ذلك كله يوضح بواعث اصرار النظام الاردني على تجاوز اتفاقية عمان والحديث عن وضع اتفاقية جديدة « لتنظيم العلاقة بين المقاومة والسلطة » . فنسف اتفاقية عمان ينسف في الحقيقة اخر ما تبقى للمقاومة من مواقع عمل في الساحة الاردنية .

ومن هنا كان رفض الوفد الفلسطيني المفاوض في جدة للمذكرة الاردنية وللمنطق الذي حملته . لكن رفض المذكرة لم يكن هو الامر الجوهري . فمجرد قبول وفد اللجنة التنفيذية بالحوار مع النظام الاردني وتمكينه من الادلاء بشروطه الجديدة من مواقع القوة التي احتلها بعد اكمال مخططه التصفوي ، كان معناه ان الوفد قد وضع نفسه — والمقاومة — على طريق التراجع بصرف النظر عن المواقف اللفظية الانية والتشدد المؤقت . وهو الامر الذي اثبتته مجريات الوقائع فيما بعد .

خلال الاسبوع الذي سبق سفر وصفي التل الى السعودية جرت اتصالات اردنية — مصرية انتهت بأتفاق الطرفين على « ورقة عمل » جديدة لاستئناف الوساطة والمفاوضات بين المقاومة والنظام الاردني . وفي ورقة العمل الجديدة لم تعد المسألة مسألة نقاش لوسائل وأشكال تنفيذ اتفاقية عمان ، بل نصت الورقة على ضرورة وضع اتفاقيةجديدة تنبثق عن المفاوضات الجديدة . وحمل وصفي التل الورقة المصرية الاردنية لينال موافقة الملك فيصل على مضمونها « بعد التشاور مع المقاومة » . ومن هنا طلبت السعودية حضور وفد برئاسة ياسر عرفات شخصيا للحصول منه على جواب نهائي بهذا الصدد . ووضعت السعودية . ارتضى الدخول في البحث علىقاعدة الورقة الاردنية المصرية ليكون بمثابة ورقة رديفة . وحين ذهب الوفد الذي طلبه الملك فيصل الى السعودية . قبيل الدخول في البحث على قاعدة « الاوراق الجديدة » اي أنه تنازل ضمنا عن اتفاقية عمان ووافق على التفاوض باتجاه اتفاق جديد « منبثق عن اتفاقية عمان » .

بذلك سجل الذين تراجعوا في الاصل بقبولهم الذهاب الى مفاوضات جدة خلال أيلول الفائت ، خطوة التراجع الجديدة الحاسمة بقبولهم استئناف المفاوضات خارج اطار اتفاقية عمان هذه المرة . هل يشكل ذلك الحلقة الاخيرة في سلسلة التراجعات ؟ بالتأكيد لا .

فالذين قبلوا بمنطق الوساطة العربية والمفاوضات مع النظام الاردني ، لن يستطيعوا ايقاف تيار التنازلات الجوهرية المتتابعة ، لان ذلك هو من صلب المنطق نفسه .

ورغم ان « التقارب في وجهات النظر » بين الاطراف المعنية : الاردن والسعودية ومصر والطرف الفلسطيني ، لم يتعد حتى الان حدود استبعاد اتفاقية عمان دون التطرق الى تفاصيل الاتفاقية الجديدة المنتظرة ، فمن الواضح أن الذاهبين الى جدة باسم منظمةالتحرير الفلسطينية سوف يجدون أنفسهم أمام شروط اردنية حاسمة لا يمكن مواجهتها — طالما أن مبدأ التفاوض مقبول — بلعبة التشدد التكتيكي اللفظي .

ما هي هذه الشروط ؟

ان أوراق العمل الجديدة كلها تتجه نحو « حل » لمسالة تمثيل الشعب الفلسطيني مؤداه في النهاية اعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلة لحركة المقاومة وليس للشعب الفلسطيني. أي انه يراد للمفاوضات أن تنتهي بتكريس مبدأ « المقاومة تمثل المقاومة » . فهل سوف يقبل الذاهبون الى جدة بهذا التراجع النهائي ؟

ولن يقتصر الامر على مسالة التمثيل. اذ من المؤكد أن المفاوضات الجديدة سوف تسير باتجاه حصر وجود المقاومة العسكري ضمن جزر صغيرة معزولة وشل نشاطها على قاعدة التنسيق الكامل مع الجيش الاردني . هذا الحصار العسكري الذي تنطوي عليه الشروط الاردنية يرمز في حد ذاته الى مدى الحصار السياسي الذي سوف تواجهه المقاومة أيضا .

ومنذ الان يتردد بوضوح الحديث عن الاطراف التي سوف تسري عليها الاتفاقيةالجديدة المنتظرة. فالاردن يشدد ، ومعه الوسطاء العرب ، على أن الاتفاقية تسري على الذين وافقوا على الوساطة (ممثلي فتح والصاعقة وجيش التحرير) وهذا معناه اقصاء الاخرين عن ساحة العمل كليا . وهو أمر ينسجم مع منطق المفاوضات بالطبع . والحقيقة أن عملية الاقصاء قد بدأت اصلا منذ ان استطاعت بعض اطراف المقاومة جر منظمة التحرير الى الانخراط في لعبة التصفية هذه . فاللجنة التنفيذية للمنظمة توالي اجتماعاتها منذ فترة بغياب الجبهة الشعبية الديمقراطية التي يمثلها المناضل صالح رافت المعتقل حاليا في سجون الاردن . وبذلك لم تتح لموقف الجبهة الديمقراطية الرافض لمنطق الوساطة والمفاوضات فرصة الحضور في مناقشات اللجنة التنفيذية . كما ان الجبهة الشعبية — الرافضة هي أيضا لهذا المنطق — قد انسحبت من اجتماعات اللجنة التنفيذية منذ فترة .

ان الصراع ضمن حركة المقاومة حول التفاوض مع النظام الاردني او عدمه بات أخطر بكثير من أن يجري تلخيصه بالحديث عن « خلافات في وجهات النظر بين يمين ويسار » . انه صراع يدور حول مصير المقاومة النهائي بالفعل . فدعاة الاتفاق مع النظام الاردني — بالوجهة التي بدأت طلائعها تتضح — ينزلقون في طريق لن تكون نهايته الا التصفية الكاملة . والذين يقاومون هذا النهج — على اختلاف مواقعهم السياسية وانتماءاتهم التنظيمية — لا يدافعون عن « وجهات نظر خاصة » يحملونها بل يخوضون معركة دفع خطر التصفية الكاملة عن المقاومة كلها .

« الحرية »

الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت ١٥-١١-١٩٧١ - العدد ٥٩٣ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل. AL-HOURRIAH - No. 593 - 15 - 11 - 1971 - BEYROUTH

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان
ظروف الوضع اللبناني الراهنة

المفاوضون في جده .. على طريق التسليم بصيغة إنهاء حركة المقاومة

حملة واسعة في الأوساط الوطنية الفلسطينية ضد مواقف الأستسلام



الجبهة الشعبية الديمقراطية :

ورقة عمل مصرية - أردنية تفرض تنازلات شاملة لصالح الرجعية في عمان
« مشروع المصالحة الجديدة » خروج كامل عن ميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني

■ الحركة المطلبية بعد مواجهة ٢٥ أيار الماضي

مهمات النضال العمالي في المرحلة الراهنة

■ إضراب المصالح المستقلة

النقابات تعتذر من الدولة .. وعمال المصالح يبقون على هامش المشاركة الفعلية